الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة – كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

مصالح دعم البيداغوجيا والبحث.

منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعلّلة من خلال كتابه المسند الصحيح

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الكتاب والسنّة

إعداد الطالب:

عاشور دهني.

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد النبي.

لجنة المناقشة

الأعضاء	الصفة	الدرجة العلمية	مقر العمل
أ.د/ منصور كافي	رئيسا	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
أ.د/ محمد عبد النبي	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر
أ.د/ مصطفى حميداتو	عضو مناقش	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
أ.د/ عامر عرابي	عضو مناقش	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
أ.د/ أبو بكر كافي	عضو مناقش	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة

السنة الجامعية: 1425هـ/ 1426هـ * 2004م/ 2005م

إهداء

إلى والدي اللذين أنارا سبيل حياتي بحرصهما على تعليمي، وبـــذلا فـــي ذلـــك كل الوسع والجهد، أهدي باكورة عملي آملا أن يلقي منهما قبولا حسنا.

إلى زوجتي أم أصيلة.

إلى زينة حياتي: أصيلة وشهد.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى عائلة زوجتي.

إلى كـــل الأساتذة الذين تتلمذت عليهم في مرحلة الليسانس في قسم أصول الفقه وفي مرحلة الماجستير قسم أصول الدين.

إلى زميلي وصديقي في طلب العلم بوزيد بوسيف.

إلى كـــل المشتغلين بهذا العلم عبر العصور الثقات منهم والضعفاء.

أبو أصيلة.

شكر وتقدير

اعترفا بالفضل لأهله وعملا بقول النبيﷺ فيما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة قال:قال رسول الله ﷺ:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله."ومن حديث أبي سعيد الخدري قال:قال رسول الله ﷺ :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله."

أقدم شكري وفائق احترامي وتقديري لصاحب الفضيلة شيخنا الموقر الأستاذ الدكتور محمد عبد النبي الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة المتواضعة.كما أوجه الشكر الجزيل والعرفان الجميل لكل من تتلمذت على يديه وتعلمت منه أصول هذا الفن ابتداء بالأستاذ الوردي زقادة، ثم الأستاذ الدكتور حمزة الميليباري الذي أنار لنا سبيل هذا العلم، وختاما بالمشرف على هذه الرسالة الذي أبان لنا طريق القوم في التعليل، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وأوجه خالص الشكر ووافر الثناء لكلية العلوم الاجتماعية والإسلامية بباتنة زادها الله رفعة وأبقاها لأبناء المسلمين منهلا عذبا يستقون العلم منها،وعلى رأسها الدكتور العميد:سعيد فكرة، ورئيس قسم أصول الدين ، كما لا أنسى زملاء الدراسة .

أبو أصيلة

منهج الإمام مسلم بن الحجاج
في ذكر الأخبار المعللة
من خلال كتابه الجامع الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي أنار طريق الحق، وأبان سبيل الهدى، وأزاح العلة، وأزال الشبهة، وبعث النبيين مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وليهلك من هلك على بينة، ويحي من حي على بينة، وصلى الله على خيرته من خلقه وصفوته من بريته، إمام المتقين، وخاتم النبيين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

إن الله- ﷻ - قد تكفل بحفظ الدين، وذلك بحفظ أصوله ومصادره المتمثلة في الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وسنة الرسول الكريم.

أما الكتاب العزيز فإن الله تعالى قد تولى حفظه بنفسه و لم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[1].

وأما السنة فإن الله تعالى قيض لها حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغاليين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة، وضروب عديدة حرصا على حفظها، وخوفا من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفا، وأجودها تأليفا، وأعمها نفعا، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مئونة، وأحسنها قبولا عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعا عند الخاصة والعامة:- صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري -؛فهو كتاب جليل القدر، رفيع المقام والذكر، عظيم النفع والإفادة ، فريد المعرفة، جميل الترتيب والنظام، فنظمه خير تنظيم، وقعده أحسن تقعيد، فساقه مساق القواعد المستقرة، وأورده مورد الضوابط المستقلة، تصحبه أدلته وشواهده، يضع الأمور موضعها والطوارق مكانها، فيعد لكل أمر عدته وعتاده، ويهيئ لكل وجه هيئته وعادته، ولذلك قال الإمام

[1]- الحجر: الآية (9).

النووي في شرحه لصحيح مسلم:"ومن حقق نظره في صحيح مسلم-رحمه الله- واطلع على ما أودعه في أسانيده من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط، والتحري في الرواية وتلخيص الطرق، واختصارها وضبط متفرقاتها وانتشارها، وكثرة إطلاعه ، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤته من يشاء والله ذو الفضل العظيم."[2]

وبذل المحدثون –رحمهم الله- هذه الجهود العظيمة لأنه لا قوام للدين إلا بالسنة، قال ابن حبان-رحمه الله- في وصف المحدثين:"حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عدا ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعا، ولأظهرها ديانة."[3]، فخرجت علوم السنة من عصارة هذه العقول، ومن نتاج هذه الأفكار، علوما عميقة بعيدة الغور، دقيقة المسالك، فليس من السهل فهمها، ولا من المتيسر إدراكها.

وقد أدى عدم المعرفة بمناهج الأئمة إلى الوقوع في معضلة تفسير نصوصهم، ومن ثم وقوع الخلل والتباين بين المناهج، ولذلك فمن المهم معرفة تفسير نصوص الأئمة وفق دلالتها والمقصد من وضعها وذلك بمعرفة الأجزاء التي تشكل الوحدة المنسجمة القائمة على القواعد التركيبية والدلالية والتداولية معا، ويؤدي الفصل بين هذه القواعد والاكتفاء بقسم منها إلى خلل حتمي في التفسير وهذا ما سنلحظه عند تناول موضوع البحث بالدراسة، فالبحث عن الشكل المناسب لحمل المضمون عليه له قيمة لا تقل عن المضمون ولا يتسنى هذا إلا باتحادهما في تصور النص، فالنص هو المنطلق، وتحليل النص هو الاتجاه إلى المضمون، فوقوع الخلل في تفسير نصوص الأئمة نتيجة عدم المعرفة بالمعيار الذي تقوم عليه كلماتهم الدالة على ذلك الشيء أو تلك الحقيقة وغير ذلك مما يشكل أساس قولهم ومن ثم يبدأ الانحراف عن ملامح مناهجهم بدرجات متفاوتة قربا وبعدا كلا حسب فهمه لذلك النص.

---

[2]- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: النووي (1/ 21)

3- **المجروحين**: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب سوريا (د/ ط)، (د/ ت)، (1/ 60).

إن الإمام مسلم-رحمه الله- وضع تقدمة لكتابه الصحيح مبينا فيها منهجه الذي سار عليه في ثنايا كتابه، وقد أثيرت إشكاليات كثيرة حول مفهوم هذه المقدمة فتضاربت التفسيرات حول مقصده، ومن ثم حدث الانحراف عن مضامينها مما أدى إلى عدم فهم منهجه الذي سطره أثناء تخريج أحاديث كتابه الصحيح.

موضوع البحث:

يعتبر علم العلل من أدق و أجل العلوم، فبواسطته نميز بين صحيح الرواية وسقيمها، ولذلك قال عبد الرحمان بن مهدي-رحمه الله-:" لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليست عندي"[4]؛ فهو علم عزيز صعب المنال، حيث لم يتكلم فيه إلا أفراد الأئمة ومن بين هؤلاء الإمام مسلم بن الحجاج الذي يعد من رواد هذا الفن- إذ لا يدرك الحديث الصحيح إلا بإدراك المعلول منه - وقد سلك الإمام مسلم-رحمه الله- في كتابه الصحيح منهجا دقيقا فصّل بعض جزئياته في مقدمة الكتاب، ومن بين هذه الجزئيات التي أوقفتنا قوله:"[5] ثم إنا - إن شاء الله- مبتدئون في تخريج ما سألت ، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك؛ وهو أنا نحن نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، **إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك،** لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه،يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة ، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصارها إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، **فأما ما وجدنا بدا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله؛**...قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، **وسنزيد إن شاء اله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله."**

---

[4]- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي (2/ 295)، **معرفة علوم الحديث**: الحاكم النيسابوري أبو عبد الله (112).

[5]- **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج (1/ 4 – 7).

هذا الكلام الذي ذكره الإمام مسلم أشكل على الكثير من أهل العلم في السابق واللاحق، ويرجع السبب في ذلك حسب ظني إلى:

❖ **قداسة هذا الكتاب**: حيث أن هذه القداسة كانت كالحصن المنيع المانع من التعرض إلى التفكيك وفهم الإشارات التي وضعها الإمام مسلم- رحمه الله- في مقدمة كتابه الصحيح حتى يتم الوصول إلى المحاسن، والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات التي أشار إليها في المقدمة وأودعها في صلب كتابه.

❖ **التباين المنهجي بين قواعد المتقدمين، والقواعد التي اصطلح عليها المتأخرون**: مما أدى إلى الاضطراب في فهم عمل المتقدم، فلا ينبغي أن ننظر إلى منهج المتقدمين بما وضع المتأخرون، بل يجب أن نجعل النصوص هي الحكم لا أقوال المتأخرين، وكما هو معلوم في قواعد الأصول بأن المتكلم أولى ببيان كلامه، فإن الإمام مسلم-رحمه الله-قد نص على منهجه بإشارات لطيفة، فلماذا نؤول كلام الإمام رغم وضوحه؟ فمن الأجدر بنا أن نوضح مقصده بدلا من تأويل كلامه.

❖ **الاستغراب في كيفية احتواء هذا الكتاب على الأحاديث المعلولة وهو الذي تلقته الأمة بالقبول**: وهذه الغرابة ترجع إلى عدم فهم مقصد الإمام مسلم وسبب تأليفه لهذا الكتاب.

من أجل هذه الأسباب وغيرها عقدت موضوع بحثي في تبيان منهج الإمام مسلم -رحمه الله- في ذكر الأخبار المعللة وقد اخترت لهذه الجزئية - وذلك بعد استشارة المشرف - هذا العنوان الموسوم بـ:**منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح**؛ محاولة مني لمعرفة ذلك من أجل إحياء معالم أئمة السنة التي أصابها التحيث فطمست، وذهب ريحها ونسيمها.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي جعلتني أبحث في هذا الموضوع هي عين كلام الإمام مسلم الذي أودعه في مقدمة كتابه الجامع الصحيح ألا وهي قوله-رحمه الله-:"...قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها؛ **وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله.**"[6]

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدّة تساؤلات منها:

- هل وفى الإمام مسلم – رحمه الله- بما وعد به من ذكر الأخبار المعللة في صحيحه؟.
- كيف أخراج الإمام مسلم – رحمه الله – الأحاديث المعلولة إن كان قد وفى بما وعد؟.
- ما سبب وضع الإمام مسلم-رحمه الله- مقدمة كتابه المسند الصحيح؟.
- ما هي الانعكاسات المترتبة عن عدم معرفة البعد المقاصدي من وضع المؤلف لهذه المقدمة؟.

هذا وغير ذلك من الأمور المطروحة التي من شأنها أن تشكل الإجابة عنها موضوع البحث الذي طرحناه ونرغب أن نخوض غماره.

6- صحيح مسلم (1/ 7).

أسباب اختيار البحث:

من أهم الأسباب التي دفعتني اختيار البحث في هذا الموضوع هي الإشكالية نفسها، محاولة مني لمعرفة منهج الإمام مسلم – رحمه الله– في كيفية بيان مواضع العلل التي ذكرها في كتابه الجامع الصحيح، دفاعا عن هذا الإمام الجهبذ الذي طمست معالم منهجه فبقي مقصده غامضا ولا يزال كذلك، رغم أن أول محاولة لبيان مقصد الإمام مسلم–رحمه الله– من مقدمته كانت لصاحبه **إبراهيم بن محمد بن سفيان** إذ قال:" أخرج مسلم ثلاث كتب من المسندات..."[7] وبقول ابن سفيان هذا ازداد الأمر ضغثا على أبالة، فكل من جاءوا بعده اعتمدوا على قوله وجعلوه العمدة، وقالوا بأن مسلما اخترمته المنية قبل أن يخرج أحاديث الطبقة الثانية والثالثة، رغم كون أصحاب هذه الأقوال من جهابذة هذا الفن كالحاكم والبيهقي، إلى أن جاء عالم المغرب القاضي عياض–رحمه الله– فشوش على السابق واللاحق وأشار إشارات دقيقة بين فيها بأن الإمام مسلم–رحمه الله– قد وفى بما وعد به في المقدمة **حيث قال**:"...فقد وفى بما وعد به من ذكر علل الأحاديث بما ذكره من الاختلاف في الأسانيد، كالإرسال والوصل، والزيادة والنقص، وذكر تصحيف المصحفين وغيرها، وهذا يدل على استفاء غرضه في التأليف، وإدخاله كل ما وعد به."[8]

وبعد هذا تحزب الناس فرقا وجعلوا أهلها شيعا بين مؤيد لرأي الحاكم والبيهقي، ومنصف لرأي القاضي عياض، فطاروا على ما وضعه الإمام مسلم–رحمه الله– في مقدمته بددا واختلفوا عليها طرائق قددا، فمن أجل هذا عزمت البحث في هذا الموضوع.

---

[7]- شرح النووي على صحيح مسلم (1/ 31).

[8]- المرجع السابق.

أهداف البحث:

كل بحث علمي يحمل في توجهاته أهدافا يرجو الباحث تحقيقها، و إلا لما كان عليه لزاما أن يخوض غمار البحث، وأما ما يخص الأهداف المرجوة من هذا البحث فيمكن أن نجملها في هذه النقاط:

- كشف الخفا وإزالة الالتباس في تفسير بعض جزئيات منهج المتقدمين.
- تثبيت عرى التواصل العلمي بيننا وبين نتاج علماء الاختصاص في أزهى عصور علمهم.
- تمييز صحيح السنة من ضعيفها، وذلك بتبيين معالم المنهج الذي سار عليه الإمام مسلم.

المناهج الموظفة في البحث:

إن نوع الدراسة هو الذي يفرض علينا نوع المناهج التي يجب علينا أن نلتزم بها، وذلك من أجل استفاء الموضوع حقه من البحث وتحقيق أهدافه المرجوة منه، واستدعت طبيعة هذه الدراسة المناهج التالية:

1- **المنهج التحليلي**: أستخدمه لمعالجة مضامين نصوص الأئمة الحديثية، انطلاقا من الواقع النقدي الحديثي.

2- **المنهج المقارن**: إذ يعتبر أكثر المناهج استعمالا في هذه الدراسة، وذلك لإبراز نجاعة البحث التي لا تتأتى إلا بعرض آراء الآخرين ومقارنتها فيم بينها ثم مدى إصابة هذه الأقوال لمغزى كلام الإمام مسلم في شرح غرضه.

3- **المنهج الاستقرائي**: حيث أتتبع خطوات هذا المنهج من أجل استقراء ما أمكن استقراءه من الأخبار المعلولة التي ذكرها الإمام مسلم في صحيحه.

خطة البحث:

وقد قسمت بحثي إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

مقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع والأهداف المرجوة منه.

الفصل الأول: الإمام مسلم والصناعة الإسنادية

المبحث الأول: شخصية الإمام مسلم وحياته.

المطلب الأول: شخصية الإمام مسلم.

المطلب الثاني: حياة الإمام مسلم العامة.

المطلب الثالث: حياة الإمام مسلم العلمية.

المبحث الثاني: صناعة الإمام مسلم في عرض أسانيده.

المطلب الأول: العطف على الشيوخ.

المطلب الثاني: التحويل بين الأسانيد.

المطلب الثالث: الجمع بين الطريقتين"العطف والتحويل".

المطلب الرابع: الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر

المبحث الثالث: التنبيهات العلمية في الإسناد لدى الإمام مسلم.

المطلب الأول: التمييز بين صيغ الأداء في السند الواحد.

المطلب الثاني: التمييز بين ألفاظ شيوخه في المتن.

المطلب الثالث: التنبيه على دقائق الطرق والشواهد.

الفصل الثاني: مدارك العلة عند الإمام مسلم.

المبحث الأول: منهج الإمام مسلم في تقسيم الحديث وترتيب الرواة.

المطلب الأول: مفهوم أقسام الحديث.

المطلب الثاني: مراد الإمام مسلم بأقسام الحديث.

المطلب الثالث: مفهوم الطبقات ومقصد مسلم بطبقات الرواة.

المبحث الثاني: وسائل الكشف عن العلة عند الإمام مسلم.

المطلب الأول: مفهوم العلة عند الإمام مسلم.

المطلب الثاني: أغراض الإمام مسلم من تكرار الأحاديث.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن العلة عند الإمام مسلم.

المبحث الثالث: أمثلة توضيحية.

الخاتمة: وتشمل على عرض نتائج البحث.

الفهارس.

الفصل الأول: الإمام مسلم والصناعة الإسنادية.

المبحث الأول: شخصية الإمام مسلم وحياته.

المبحث الثاني:صناعة الإمام مسلم في عرض أسانيده.

المبحث الثالث: التنبيهات العلمية في الإسناد لدى مسلم.

المبحث الأول:شخصية الإمام مسلم وحياته.

المطلب الأول: شخصية الإمام مسلم.

المطلب الثاني: حياة الإمام مسلم العامة.

المطلب الثالث: حياة الإمام مسلم العلمية.

المطلب الأول
شخصية الإمام مسلم

هذه ترجمة محررة، وحلية محبرة تكشف عن حال الإمام مسلم بن الحجاج أحد علماء القرن الثالث الهجري الذين تركوا أثار تدل عليهم، فقد كان من العلماء الأجلاء الذين أخذوا من العلم بحظ وافر، وفضل سافر، وتقدم على أقرانه، وأبناء زمانه، فبقي علمه، وذاع صيته وفضله، وقد ألّف المؤلفات النافعة في الحديث وعلومه، ودونت تصانيفه واشتهرت وثبتت سيادته في هذا الفن النفيس وتقررت و لم يخالف أحد من العقلاء جلا لته، ووفور ثقته وديانته، وأمانته، بل صرحوا جميعهم بأنّه هو المرجوع إليه في التعديل والتجريح، والتحسين والتصحيح، كما شهد له إمامان عصرهما[9] أبو زرعة[10] وأبو حاتم[11]، وله اليد الطولى في المعرفة بالعلل وأسماء الرجال وأحوال الرواة، والمعترف له بالتقديم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، ، وهو من الأفراد في علم الحديث الذي اشتهر فيه فضله.

---

[9]- **تهذيب الكمال**: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي ، تحقيق: د/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـ / 1980 م، (27/ 499).

[10]- **أبو زرعة الرازي** هو: عُبَيْدُ اللّه بنُ عَبْدِ الكَرِيم بن يَزِيد بن فَرّوخ المَخْزُوْمِيّ مولى عَيّاش بن مُطَرِّف أحَدُ الأئمّةِ المَشْهورين والأعلام المذكورين والجَوّالين المُكْثِرين والحُفّاظ المُتْقنين في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، مات بالرّي يوم الاثنين ودُفن يوم الثلاثاء سَلْخ ذي الحجة سنة أربع وستين ومئتين وكان مولده سنة مئتين فمات وقد بلغ أربعاً وستين سنة، وكتب التراجم حافلة بذكر ترجمته لمن شاء المزيد، أنظر على سبيل المثال **تهذيب الكمال للمزي** (19 / 89)، و **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، 1404 هـ / 1984 م، (7 / 30).

[11]- **أبو حَاتِم الرّازِيّ** هو: مُحَمّدُ بنُ إدْرِيس بن المُنْذِر بن دَاوُد بن مِهْرَان الحَنْظَلِيّ الحافظ الكَبِير أحد الأئمة الأثبات، مشهوراً بالعلم, مذكوراً بالفضل، مات بالرّي في شَعْبان سنة سبع وسبعين ومئتين. أنظر **سير أعلام النبلاء** (13 / 247).

اسمه وكنيته

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ[12] يكنى أبا الحسين رغم أنّه لم يعقب ذكرا[13].

نسبه

قال **النووي**:" القشيري نسبا... عربي الصليبة."[14]، وقال **ابن الصلاح**: " القشيري النسب... عربي الصليبة."[15]

إن كل من ترجم للإمام مسلم رحمه الله ذكر بأنّه قشيري نسبة إلى بني قشير، قبيلة معروفة من قبائل العرب، غير أنّهم اختلفوا هل هو قشيري من أنفسهم أم من مواليهم ؟ فجلّ من ذكر ترجمته جعله قشيري النسب مطلقا، قال **ابن الصلاح**:"هو من أنفسهم"[16] وشك الذهبي في نسبه

---

[12]- **تاريخ بغداد**: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة الحانجي القاهرة، (د / ط)، (د / ت)، (13 / 100) ترجمة رقم (7089). **وفيات الأعيان و أنباء الزمان**: أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، (د / ط)، 1397 هـ، 1977 م، (5 / 194). **الكامل في التاريخ**: علي بن محمد بن الأثير الشيباني، دار صادر بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (95/7). **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري مجد الدين أبو السعادات، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1403 هـ / 1983 م، (1 / 187). **مختصر تاريخ دمشق**: محمد بن مكرم المعروف بابن منظور ، تحقيق: إبراهيم صالح، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ / 1988 م، (24 / 286) رقم (257). **البداية والنهاية**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى، 1966 م، (11 / 33). **تهذيب الأسماء واللغات**: محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف النووي، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (2 / 395). **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، 1406 هـ / 1986 م، (12 / 557) رقم (217). **طبقات علماء الحديث**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي/ إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، 1417 هـ / 1997 م، (2 / 276) رقم (582). **طبقات الحنابلة**: محمد بن أبي يعلى الحنبلي أبو الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (1 / 337) رقم (488). **تهذيب الكمال**: المزي (27/ 499)، **تهذيب الهذيب**: ابن حجر العسقلاني (10 / 114) رقم (6932). **الموسوعة العربية العالمية**: مجموعة من الدكاترة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1419 هـ / 1999 م، (23 / 272).وغيرها من المراجع المختصة بالتراجم الثقات لا يكاد يخلوا كتاب منها إلا وفيه ترجمة للإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله.

[13]- **معرفة علوم الحديث**: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تعليق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، 1397 هـ / 1977 م، (1 / 51).

[14]- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج المسمى بشرح النووي على صحيح مسلم**: النووي، دار الخير بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ / 1994 م، (1 / 10).

[15]- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسّقط**: ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، 1408 هـ / 1987 م (55).

[16]- **علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح**: ابن الصلاح، دار الهدى عين مليلة – الجزائر – (د / ط)، (د / ت)، (11).

فقال:" فلعله من موالي قشير "[17]، فلم تسعفنا المصادر المترجمة له الفصل إذا ما كان من أنفسهم أم من مواليهم، ولكنّهم اتفقوا على أنّه عربي الصليبة سواء كان من أنفسهم أم من مواليهم.

موطنه[18]

قال **ابن الصلاح** :" النيسابوري الدّر والموطن "[19].

نيسابور بلد بخراسان معروف بالحسن والعظمة، وسميت بذلك لأن سابور مرّ بها فلما نظر إليها قال هذه تصلح لأن تكون مدينة فأمر بها فقطع قصبها ثمّ كبس ثمّ بنيت فقيل لها نيسابور، وهي من بلاد خراسان، وهو بلد واسع افتتحه عبد الله بن عامر بن كريز في خلافة عثمان بن عفان ﷺ سنة ثلاثين صلحا وقيل عنوة ورجح **الحاكم أبو عبد الله** أنّها فتحت صلحا حيث قال:" أجمع مشايخنا أنّ نيسابور فتحت صلحا."[20] ، وهي مدينة جميلة جليلة في مستو من الأرض ولها حدود واسعة ورساتيق عامرة وفيها مدن كثيرة معروفة وهي قلب لما حولها من البلاد والأقطار.

وكانت دار الإمارة في القديم بخراسان مرو وبلخ حتى أيام الطاهرية فإنهم نقلوها إلى نيسابور فعمرت وعظمت أحوالها وشهر بالعلم رجالها، فوصفها **السخاوي بأنّها**:" دار السنّة، والعوالي." [21]، وذكر عددا من أعلام محدثيها وأشار إلى كثرة الرحلة إليها و استمرارها حتى اكتسحها المغول .

---

[17]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 557).

[18]- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب المصرية، (د / ط)، 1369 هـ، (1 / 87). **الروض المعطار في خبر الأقطار**: محمد بن عبد المنعم الحمري، تحقيق: د/ إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984 م، (588). **دائرة معارف القرن العشرين**: محمد فريد وجدي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان – الطبعة الثانية، (د / ت)، (10 / 435).

[19]- **صيانة صحيح مسلم**: ابن صلاح (55).

[20]- **العبر في خبر من غبر**: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1948 م (1 /32).

[21]- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ**: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي بيروت، (د / ط)، 1399 هـ (666).

وقد برزت نيسابور كمركز من مراكز الحديث منذ القرن الثالث الهجري حيث بلغ عدد علمائها و الواردين عليها (1135) عالما ترجم لهم الحاكم النيسابوري في تاريخ نيسابور.[22]
وممّا جاء في وصفها حديثا:[23]

بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (3920) قدم، تقع على بعد (50) ميلا غربي مشهد، قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، في إحدى أخصب مقاطعات إيران التي تنتج غلالا كثيرة وقطنا كثيرا وعدد سكانها حسب إحصاء عام (1380هـ/ 1959م) (25849) نسمة.

مولده

قال **ابن خلكان**:"لم أر أحد من الحفاظ يضبط مولده، ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنّه ولد بعد المائتين."[24]

اختلف المؤرخون[25] في ولادة الإمام مسلم رحمه الله على أقوال، فقيل: سنة إحدى ومائتين، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة أربع وهو المشهور، وقيل: سنة ست وهذا ما رجحه الحاكم؛ قال **ابن الصلاح وتابعه على ذلك جلّ المتأخرين**: [... لكن تاريخ مولده ومقدار عمره كثيرا ما تطلّب الطّلاب علمه فلا يجدونه، وقد وجدناه ولله الحمد، فذكر الحاكم أبو عبد الله بن البيّع الحافظ في كتاب"المزكّين لرواة الأخبار" أنّه سمع أبا عبد الله ابن الأخرم الحافظ يقول: (توفّي مسلم بن الحجاج رحمه الله ... سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة)، وهذا يتضمّن أنّ مولده كان سنة ستّ ومائتين والله أعلم.][26]

---

[22]- **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: د/ أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثانية، 1405 هـ / 1985 م، (45).

[23]- نقلا من كتاب **الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث**: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار الصميعي الرياض، الطبعة الأولى، 1417 هـ / 1996 م، (1 / 14).

[24]- **وفيات الأعيان**: ابن خلكان (5 / 195).

[25]- **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: صديق حسن خان أبو الطيب القنوجي، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، دار عمار عمان، الطبعة الأولى، 1408 هـ / 1987 م، (445).

[26]- **صيانة صحيح مسلم**: ابن الصلاح (62).

المطلب الثاني
حياة الإمام مسلم العامة

لقد جرت عادة الباحثين عند دراستهم لشخصية من الشخصيات المهمة التي لها أثر أيّما أثر في تقدم الركب العلمي والحضاري أن يقدّموا بين يدي تلك الدراسة فكرة ولو موجزة للظروف التي أحاطت بتلك الشخصيّة، وبيئتها التي ترعرعت في ظلالها، حتى يوقف منها على العوامل والمؤثرات التي أدّت إلى بروز تلك الشخصيّة ونبوغها، لأنّ الظروف التي تحيط بالشخص والبيئة التي يعيش فيها لهما دخل كبير في التأثير على اتجاهه ونبوغه، وفي تكيّف حياته، إذ الشخصيّة تتكون وتبرز متأثرة بالأحوال، والظروف المحيطة بها، وبمن حولها من أساتذتها وموجّهيها، لذا كان لزاما عليّ قبل التطرق إلى حياة الإمام مسلم العامة من نشأته وأسرته و شمائله ومهنته وغير ذلك أن أعطي فكرة موجزة عن عصر الإمام مسلم رحمه الله من النواحي التالية:[27]

- الناحية السياسية.
- الناحية الاجتماعية.
- الناحية العلميّة.

1. الناحية السياسية

ولد الإمام مسلم بن الحجاج في خلافة المأمون ، وتوفيّ وقد مضى من خلافة المعتمد خمس سنوات، وفي هذه الفترة التي عاش فيها الإمام مسلم عاصر خلالها من خلفاء بني العباس كلا من: المأمون (198هـ/ 218 هـ)، المعتصم بالله (218 هـ/227 هـ)، والواثق بالله (227 هـ/232 هـ)، والمتوكل على الله (232 هـ/247 هـ)، والمنتصر بالله (247هـ/248هـ)، والمستعين بالله (248هـ/252هـ)، والمعتز بالله (252هـ/255هـ)، والمهتدي بالله (255هـت/257هـ)، والمعتمد على الله (257هـ/279هـ).

---

[27]- **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**: د/ حسن إبراهيم حسن، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية عشر، 1411 هـ / 1991 م، (2 / 21، 250 – 383).

إن الفترة التي عاش فيها الإمام مسلم بن الحجاج هي نهاية العصر العباسي الأول (132هـ/232هـ)، وبداية العصر العباسي الثاني (232هـ/ 922هـ)، فإذا كان العصر العباسي الأوّل يمتاز بالاستقرار السياسي والهدوء إذ نرى أنّ الدولة العباسية قد وصلت إلى أوجّ قوتها وعظمتها، فقد كانت الدولة الكبرى والأولى في العالم من الناحية السياسية، رغم الفتنة التي كانت بين الأخوين الأمين والمأمون ابني هارون الرشيد، وبعض الفتن التي ظهرت آنذاك فإنّها لم تعكر صفو الاستقرار السياسي، بينما امتاز العصر العباسي الثاني بعدم الاستقرار، فطبعت الخلافة في هذا العصر بطابع الوهن والضعف، فأصبح الصراع على سدة الحكم هو الشغل الشاغل للأسرة الحاكمة، ففي هذه الفترة الممتدة بين سنة (232هـ) إلى غاية سنة (261هـ) سنة وفاة الإمام مسلم رحمه الله والمقدرة بتسعة وعشرين سنة تعاقب على الحكم سبعة خلفاء ممّا يدل على عدم الاستقرار السياسي في هذا العهد.

وبهذا يكون الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله قد عاش بين عصرين متباينين: عصر امتاز بالاستقرار السياسي، وكان ذلك عاملا أساسيا في تكوين شخصيته، وعصر كانت فيه الفتن قائمة على قدم وساق، وقد كان عمر الإمام مسلم رحمه الله في هذا العصر ست وعشرون سنة على أرجح الأقوال، فهو قد اكتمل شبابه وأدرك الحقائق وعرف الوضع ونبغ في ظل هذا الاستقرار السياسي، و لم يتأثر بشيء من الفتن التي ثارت آنذاك، بل مضى قدما في التحصيل وتكوين شخصيته العلميّة، وكرّس حياته في الإفادة والإنتاج العلميّ.

وتجدر الإشارة أنّ نيسابور حينها كانت تحت سيطرت الطاهرين، فأدارها الطاهر بن الحسين سنة (205هـ)، ثمّ تدولوها حتى سنة (261هـ) عند وفاة إمامنا مسلم رحمه الله، وجعلوها عاصمة إمارتهم، وقد ختمت أيام الطاهرين بأحمد بن عبد الله الأخستاني الذي أسره الموفق العباسي في سنة (261هـ)، فهذا الاستقرار الذي كانت تنعم به نيسابور كان عاملا أساسيا لبروز كثير من العلماء منهم مسلم بن الحجاج.

2 .الناحية الاجتماعية

تتأثر الحياة الاجتماعية لأيّ أمة من الأمم بالحياة السياسية لها، فمن أسباب الاستقرار الاجتماعي الاستقرار السياسي لذلك المجتمع، والفترة التي عاش فيها الإمام مسلم رحمه الله امتازت بنوع من الاستقرار السياسي خاصة نيسابور عاصمة الطهرانين التي كانت بعيدة عن الصراع القائم في عاصمة الخلافة.

يقصد بالحالة الاجتماعية في بلد ما، ذكر طبقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدين وعلاقة هذه الطبقات بعضها ببعض، ثمّ بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها، ثمّ وصف البلاط ومجالس الخلفاء والأعياد والمواسم والولائم والحفلات وأماكن النزهة، ووصف المنازل وما فيها من أثاث وشراب ولباس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع.

وحرصا على عدم الإطالة، والاستطراد أتناول البحث من الناحية الاجتماعية في العناصر التالية:

أولا: طبقات المجتمع: كان الشعب في أواخر العصر العباسي الأول يتألف من عدة عناصر، هي: العرب، الفرس، والمغاربة، وقد ظهر العنصر التركي على مسرح السياسة في عهد الخليفة المعتصم بالله (218هـ/227هـ) الذي اتخذهم حرسا له، وأسند إليهم مناصب الدولة العلية، وأهمل العرب والفرس، فأصبح الأتراك خطرا يهدد الخلفاء أنفسهم، حتى إن كثيرا من هؤلاء الخلفاء ذهبوا ضحية تآمرهم، وكان من أثر انقسام المسلمين في هذا العصر إلى شيع وطوائف أن تعرض المجتمع الإسلامي إلى التفكك والتنازع.

والمجتمع العباسي كأيّ مجتمع من المجتمعات يتكوّن من عدة طبقات:

أ- طبقة القيادة: وعلى رأسها الخليفة العباسي وفي يده السلطة العليا في الدولة، فكان هو مصدر كل قوّة كما كان مرجعا لكل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة، إلا أنّ الوهن والضعف الذي طبع الخلافة في هذا العصر لازدياد نفوذ الأتراك في الدولة العباسية وتدخلهم في شؤون الدولة وتنصيب من يشاءون وعزل من يشاءون أو قتله، أصبح الخلفاء مسلوبي السلطة، كما تميزت الخلافة بكثرة تولية الوزراء وعزلهم وتولية العهد أكثر من واحد، ممّا أدى إلى قيام المنافسة بين أمراء البيت الواحد.

ب- طبقة الأثرياء من الشعب: ومن هذه الطبقة التجار والشعراء والندماء للخليفة حيث كانت الصلات والجوائز القيّمة تتدفق عليهم، ويدخل فيهم بعض القضاة والولاة والعمال وغيرهم من الموظفين الكبار في الدولة.

ت- الطبقة الوسطى: وغالب العلماء والكتاب ونحوهم من هذه الطبقة.

ث- طبقة الفقراء: وغالب هؤلاء من الرعاة وسكان الأرياف ونحوهم.

ج- طبقة الرقيق: وكانت مصر وشمالي إفريقيا وشمالي جزيرة العرب من أهم أسوق الرقيق الأسود، ومن الرقيق الأبيض الذين كانوا يسمون العلماء الأتراك والديلم والأكراد الذين قاموا بدور هام في السياسة والحرب، و لم ينظر الخلفاء العباسيون إلى الرقيق نظرة ازدراء، لأنّ كثيرا منهم كانت أمهاتهم من الرقيق.

ح- ومن طبقات الشعب في ذلك العصر أهل الذمة وهم: اليهود والنصارى، وكانوا يتمتعون بكثير من ضروب التسامح الديني ويقيمون شعائرهم الدينية في أمن ودعة.

ثانيا: حياة الترف والبذخ في المجتمع الاسلامي: إن الأمّة إذا تغلّبت وملكت ما بأيدي أهل الملك قبلها كثر رياشها ونعمتها فتكثر عوائدهم، ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته ويذهبون إلى إتّباع من قبلهم في عوائدهم وأحوالهم وتصير لتلك النّوافل عوائد ضروريّة في تحصيلها ويترعون مع ذلك إلى رقّة الأحوال في المطاعم واللابس والفرش والآنية ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم في أكل الطيّب ولبس الأنيق وركوب الفاره ويناغي خلفهم في ذلك سلفهم إلى آخر الدّولة، وعلى قدر ملكهم يكون حظّهم في ذلك وترفهم فيه إلى أن يبلغوا من ذلك الغاية التي للدولة أن تبلغها بحسب قوّتها وعوائدها سنّة الله في خلقه.[28]

3. الناحية العلميّة

كان لانبساط رقعة الدولة العباسية، و وفور ثروتها و رواج تجارتها أثر كبير في إنشاء نهضة ثقافية لم يشهدها الشرق من قبل، حتى لقد بدا أنّ النّاس جميعا من الخليفة إلى أقل أفراد العامة غدوا فجأة طلابا للعلم أو على الأقل أنصارا للأدب؛ وفي عهد الدّولة العباسية كان النّاس

[28]- **مقدمة ابن خلدون:** عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار الجيل بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (184).

يجوبون ثلاث قارات سعيا إلى موارد العلم والعرفان ليعودوا إلى بلادهم كالنحل يحملون الشهد إلى جموع التلاميذ المتلهفين، ثمّ يصنفون بفضل ما بذلوه من جهد متصل هذه المصنفات التي هي أشبه شيء بدوائر للمعارف لم تكن متوقّعة من قبل.

وقد انتشرت الثقافة الإسلاميّة في هذا العصر[29] انتشارا يدعوا إلى الإعجاب بفضل الترجمة من اللغات الأجنبيّة وخاصة من اليونانيّة والفارسيّة والهنديّة إلى العربيّة، ونضج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتأليف، وتشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء لرجال العلم والأدب، وكثرة العمران واتساع أفق الفكر الإسلاميّ بارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

يعتبر عصر الإمام مسلم رحمه الله العصر الذهبي في التاريخ الإسلاميّ، عصر الترجمة والتأليف، عصر بروز الأئمّة الأفذاذ في مختلف العلوم، عصر التقدّم والازدهار في شتّى العلوم والفنون، عصر قد كثرت الرحلات فيه بين العلماء ودوّنت المجموعات الفقهيّة والحديثيّة، عصر من أزهى عصور السنّة وأسعدها، وفيه ازدهر الحديث وعلومه وبلغ الذروة، وبدأت الحركة العلميّة الواسعة في تدوين الحديث حفظا له ودفاعا عنه، حتى تميّز الصحيح منه عن غيره، وبذلك حقّ هذا القرن أن يسمّى القرن الذهبي لخدمة السنّة وتدوينها.

نشأته

فتح الإمام مسلم عينيه في بداية القرن الثالث في بيئة علميّة مليئة بالمحدثين وآثارهم، ألا وهي مدينة نيسابور، وكان لأهلها اليد الطولى في تدوين الحديث وعلومه، بل فاقوا وسبقوا غيرهم في جميع العالم الإسلامي بلا استثناء في القرن المذكور.

لقد نشأ الإمام مسلم رحمه الله في أسرة لا نعرف عنها إلى الترر القليل فقد كان أبوه الحجاج من المهتمّين بالطلب، قال **أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء (ت272هـ)**[30]:

---

[29] – القرن الثالث الهجري.

[30]– محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي أبو أحمد الفراء الحافظ النيسابوري، قال النسائي ثقة، وذكره بن حبان في الثقات، وقال مسلم بن الحجاج محمد بن عبد الوهاب ثقة صدوق، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. **تهذيب الكمال** (26 / 29). **تهذيب التهذيب** (9 / 284).

"... وكان أبـــوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي رضي الله عنهما "[31]، فمن البواعث لإقباله على طلب العلم والحديث بالأخص هو أنّه يتربّى في بيت علم وبيئة علميّة عريقة فكـــان لهـــذا الوسط الطيب (داخل البـــيت وخارجه) أبعد الأثر في توجهات الإمـــام العلميّـــة والتربويّـــة والتّعبديّة، فمن الطبيعي بعد أن ينشأ في أسرة علميّة أن يعتنقه الشوق والرغبة ويرافقه الجـــدّ في طلب العلم وهو صغير، ولذلك نجـــده يبدأ سماع الحديث في سن مبكّرة سنة 218هـــ، ويبادر لأداء فريضة الحجّ سنة 220هـــ، وهو بعد أمرد[32].

أسرته

أمّا عن أسرته فقد تزوّج الإمام مسلم رحمه الله من ابنة عبد الواحد الصفار، و لم تذكر لنا المصادر المترجمة له سنة زواجه، قال **الحاكم**:" حدثنا محمد بن صالح بن هانئ سمعت **أحمـــد بـــن سلمة**[33] يقول: بكّرت يوما على عبد الرحمن بن بشر في تزويج أخت امرأة مسلم بن الحجـــاج، فرأيته في المسجد فقال: ما بكّر بك اليوم؟ قلت: عبد الواحد الصفّار سألني أن أجيئك لتـــزويج ابنته، فقال: ما حضرت تزويجا قط إذا كان في وقت قولهم للخاطب: قبلت هذا النكاح ولها من المهر عليك كذا وكذا، فإذا قال: نعم، قلت في نفسي: شقيت شقاء لا تسعد بعـــده أبـــدا "[34] وتتكون عائلته من البنات و لم يرزقه الله سبحانه وتعالى ذكورا، قال **الحاكم**:" رأيت من أعقابـــه من جهة البنات في داره." [35]

---

[31]- **مختصر تاريخ دمشق**: ابن منظور (24 / 286).

[32]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 558 – 570).

[33]- أحمد بن سلمة ابن عبد الله الحافظ الحجة العدل المأمون المجود أبو الفضل النيسابوري البزاز رفيق مسلم في الرحلة توفي في غرة جمادة الاخرة سنة ست وثمانين ومائتين. **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (13 / 373).

[34]- **المرجع السابق** (12 / 343).

[35]- **المرجع السابق**: (12 / 557).

مهنته

قال **الحاكم**:" كان متجر مسلم خان محمش، ومعاشه من صناعة بأستوأ "[36] بهذا يتبين لنا أن الإمام مسلم رحمه الله كان له متجر يبيع فيه البزّ، قال **محمد بن عبد الوهاب الفراء** :" وكان بزازا "[37]، و لم تقتصر مهنته على بيع البزّ بل كانت له أملاك وضياع وثروة بأستوأ، وكان يعيش منها.

إن هذه الثروة كان لها أثر هام في تفرغ الإمام مسلم رحمه الله في طلب العلم واتساع رحلاته العلميّة وتكرارها إلى مشايخه الذين تناثروا في مختلف الأمصار والأصقاع، كما لم تكن تجارته عائقا له عن تعليم النّاس بل كان رحمه الله يحدّث النّاس في متجره، قال الحاكم:" سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدّث بخان محمش."[38]

شمائله

قال **محمد بن عبد الوهاب الفراء**:" كان مسلم من علماء النّاس و أوعية العلم ما علمته إلاّ خيّرا."[39]

كان رحمه الله كثير الإحسان إلى النّاس حتى نعت بمحسن نيسابور، وساعده على ذلك أملاكه وضياعه وتجارته، قال **الذهبي في العبر**:" وكان صاحب تجارة وكان محسن نيسابور، وله أملاك وثروة."[40]

إلى جانب هذا فهو شجاعا صدوقا وفيّا، يقف إلى جانب الحقّ وأهله في الشدائد والملمات، قال **الخطيب البغدادي**:" وقد كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش مابينه وبين محمد بن يحي الذهلي بسببه... ثمّ ذكر ما وقع بين البخاري ومحمد بن يحي في مسألة اللفظ بالقرآن في نيسابور و كيف نودي على البخاري بسبب ذلك بنيسابور و أنّ الذهلي قال يوما لأهل مجلسه

---

[36]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 557).
[37]- **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (10 / 115).
[38]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 557).
[39]- **مختصر تاريخ دمشق**: ابن منظور (24 / 286).
[40]- **العبر في خبر من غبر**: الذهبي (1 / 375).

وفيهم مسلم بن الحجاج ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ فليعتزل مجلسنا، فنهض مسلم من فوره إلى منزله وجمع ما كان سمعه من الذهلي جميعه وأرسله إليه وترك الرواية عن الذهلي بالكليّة فلم يرو عنه شيئا لا في صحيحه ولا في غيره واستحكمت الوحشة بينهما، هذا و لم يترك البخاري محمد بن يحي الذهلي، بل روى عنه في صحيحه وغيره وعذره رحمه الله."[41]

كما كان رحمه الله ذا همّة عالية كثير النشاط ذا صبر في الطلب والتحصيل، قال **ابن الصلاح**: "وكان لموته سبب غريب نشأ عن غمرة فكريّة علميّة، ... عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه فانصرف إلى منزله، وأوقد السّراج، وقال لمن في الدّار: لا يدخلنّ أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلّة فيها تمر، فقال: قدّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث، قال الحاكم: زادني الثّقة من أصحابنا أنّه منها مرض ومات."[42]

قد أخلص الإمام مسلم رحمه الله لعلمه كلّ الإخلاص ووهب له حياته وأنفق أوقاته في سبيله، وهو المعيار في مواقفه من النّاس حبّا وبغضا، صلة وهجرا، مع أدب جمّ.[43]

وأمّا سماته الخلقيّة: فكان رحمه الله حسن الطليعة، معتدل القامة والجسم، قال **الحاكم**: سمعت أبي يقول:" رأيت مسلم بن الحجاج يحدّث في خان محمش فكان تامّ القامة أبيض الرأس واللحيّة، يرخي طرف عمامته بين كتفيه."[44]، وكان محبّبا للنّاس معتقدا عند الخاص والعام، معظما عند الملوك والأمراء لا تكاد ترد له شفاعة، وبالجملة فمناقبه وفضائله ومحاسنه أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر.

---

[41]- **البداية والنهاية**: ابن كثير (11 / 34).

[42]- **صيانة صحيح مسلم**: ابن الصلاح (62، 63، 64).

[43]- موقفه من شيخه الذهلي، أنظر **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 572).

[44]- **المرجع السابق** (12 / 570).

وفاته

توفى الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله عشيّة يوم الأحد، ودفن بنصر أباد ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنّة.[45]

[45]- **البداية والنهاية**: ابن كثير (11 / 34).

المطلب الثالث
حياة الإمام مسلم العلميّة

لّما كان كشف دقائق العلوم وتبين حقائقها من أجلّ المواهب وأعزّ المطالب، قيّض الله سبحانه وتعالى في كلّ عصر علماء قاموا بأعباء ذلك الأمر العظيم، وكشفوا عن ساق الجدّ في التعلّم والتعليم، فأدركوا العلوم ومبانيها، واقتبسوا فوائد الفنون وذلك بفهم معانيها، وأحاطوا بجميع المقاصد والغايات وبلغوا في معرفتها وضبطها إلى النهايات، و لم يكن هذا متاح لجميعهم إلا لواحد من الألوف المؤلّفة، وفردا من الأحزاب المتحزّبة، ممّن له همّة شامخة، وروايةٍ دارية في كسب العلوم والمعارف، ومن هؤلاء الأفراد في علم الحديث الّذي اشتهر فيه فضله الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله الّذي انفرد بفنّه فطار اسمه في الأفاق.

1) طلبه للحديث[46]

بدأ الإمام مسلم رحمه الله طلب العلم وسماع الحديث على علماء بلده منذ نعومة أظفاره، وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين، فسمع من يحي بن يحي التميمي[47] (ت226هـ)، وكان عمره آنذاك اثنتي عشرة سنة، وممّا ساعده على التبكير في سماع العلم الوسط الّذي عاش فيه فقد كان أبوه من المشيخة، كما نشأ في بيئة علميّة مليئة بالعلماء، فيكون بالتالي قد طاف أولا على شيوخ بلده وسمع من أئمّتهم من أمثال إسحاق بن راهويه[48] (ت238هـ)،

---

[46]- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (13 / 102)، أنظر **سير أعلام النبلاء**: (12 / 558).

[47]- يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه ما أخرجت خراسان بعد بن المبارك مثله، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيرا، وقال أبو داود عن أحمد خرج من خراسان رجلان بن المبارك ويحيى بن يحيى، وقال إسحاق بن راهويه ما رأيت مثله ولا رأى مثل نفسه قال وهو أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، ومات يوم مات وهو إمام لأهل الدنيا، وقال النسائي ثقة ثبت وقال مرة أخرى ثقة مأمون، مات سنة ست وعشرين ومائتين. **تهذيب التهذيب** (11 / 259).

[48]- إِسْحَاْقُ بنُ إِبْرَاْهِيْمَ بنِ مَخْلَدِ بنِ إِبْرَاْهِيْمَ بنِ مَطَرٍ الحنْظَلِيّ أَبُو يَعْقُوبَ المَرْوَزِيّ المَعْرُوْفُ بِـ اْبنِ رَاْهَوَيْه, نَزِيْلُ نَيْسَاْبُوْرَ، أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصّدق والورع والزهد ورحَلَ إلى العراق والحجاز واليمن والشام وعاد إلى خراسان فاستوطن نيسابور إلى أن مات بها وانتشر علمه عند أهلها، توفّيَ ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين. **تهذيب الكمال** (2 / 396)، **تهذيب التهذيب** (1 / 216).

وقتيبة بن سعيد[49] (ت240هـ).

ولقد تفرّس فيه شيوخه النّبوغ والذكاء ودقّة الملاحظة وسعة الحفظ، فأبدوا إعجابهم به، وتوقّعوا له مكانة عالية ونفعا يجريه الله على يديه للمسلمين، ومن ذلك قول **الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن راهويه** : (أيّ رجل يكون هذا)[50]وقول **إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج**[51]: " لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين "[52]، فكان ذلك عونا له على النبوغ.

2) رحلاته العلميّة

لّما كان الحديث النّبوي هو المصدر الثاني للإسلام، وكان منه بهذه المثابة فقد أعطاه العلماء غاية اهتمامهم وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كلّ ما في وسعهم حتّى رحلوا المسافات البعيدة على بعد الشقّة وعظم المشقّة طلبا للحديث وبحثا عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد امتثالا لأمر الله تعالى وتحقيقا لما حثّ عليه النبيّ ﷺ المسلمين.

قال تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوَاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾[53].

---

[49]- قُتَيْبَة بنُ سَعِيد بن جَمِيل بن طَرِيف بن عَبْد اللّه الثّقَفِيّ مولاهم أَبو رَجَاء البَغْلاَنِيّ وبغلان من قرى بلخ قال ابن عدي: اسمه يحيى وقتيبة لقب، وقال ابن مندة: اسمه علي قال الأثرم عن أحمد: أنه ذكر قتيبة فأثنى عليه. وقال: هو آخر من سمع من ابن لهيعة، وقال الحاكم: قتيبة ثقة مأمون قال ابن حبان في «الثقات»: مات قتيبة يوم الأربعاء مستهل شعبان سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنة. **تهذيب التهذيب** (8 / 358).

[50]- **تارخ بغداد**: الخطيب البغدادي (13 / 100).

[51]- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي نزيل نيسابور، قال مسلم ثقة مأمون أحد الأئمة من أصحاب الحديث، وقال النسائي ثقة ثبت، وقال أبو حاتم صدوق، قال البخاري مات بنيسابور يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين. **تهذيب الكمال** (2 / 474).

[52]- **مختصر تاريخ دمشق**: ابن منظور (24 / 276).

[53]- **سورة التوبة**: الآية (122).

وقال ﷺ : ﴿ **مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْماً, سَهّلَ اللّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَىَ الْجَنّةِ** ﴾[54].

وقد كانت الرحلة في طلب الحديث من لوازم طريقة المحدثين ومنهجهم في التحصيل العلمي، قال **ابن الصلاح**:" وإذا فرغ من سماع العوالي، والمهمات التي ببلده، فليرحل إلى غيره"[55].

وهكذا اعتبر العلماء الجهابذة الرحلة في طلب العلم وجمع الحديث وتحصيله، والتثبّت فيه وطلب العلو في ذلك أمرا ضروريا للمشتغل بالحديث، والإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله أحد هؤلاء الأعلام الّذين أدركوا هذه الحقيقة، فبعدما تلقى العلوم من مشايخ بلده، ونهل من منهلهم الصافي على عادة العلماء في ذلك الحين، شرع منذ وقت مبكر في رحلاته، ففي السن الرابعة عشر سنة 220هـ ابتدأت رحلة الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله الأولى إلى الحجاز حيث حجّ بيت الله الحرام، وكان إذ ذاك أمرد، واستفاد من رحلته هذه في سماع الحديث كما هو شأن النجباء الحريصين على الطلب، فجاب البلاد وجدّ في الرحلة وارتحل إلى:[56]

---

[54]- **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دار التراث العربي بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (4 / 2074). **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د/ مصطفى الديب البغا، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ / 1987 م، (1 / 37). **صحيح ابن حبان**: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ / 1993 م، (1 / 284 – 289). **سنن الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ / 1987 م، (5 / 28 – 48 – 195). **سنن الدارمي**: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمولي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1407 هـ ، (1 / 110 – 113). **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث حمص سوريا، الطبعة الأولى، 1388 هـ، (3 / 317). **سنن ابن ماجة**: محمد بن يزيد بن ماجة أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بيروت، 1372 هـ ، (1 / 81 – 82). **سنن البيهقي**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد الهند، (د / ط)، 1344 هـ ، (6 / 228). **مسند أحمد**: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة القاهرة، (د / ط)، (د / ت)، (2 / 252 – 325) ، (5 / 196).

[55]- **علوم الحديث**: ابن الصلاح (144). **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ / 1997 م، (2 / 84).

[56]- **راجع المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: عبد الرحمان بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 1358 هـ ، (5 / 32). **تهذيب الأسماء واللغات**: النووي (2 / 91)، **وفيات الأعيان**: ابن خلكان (5 / 194). **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (3 / 101).

❖ ***مكة***: ولما كانت مكة مهوى أفئدة المسلمين، وملتقى علماء البلدان الإسلاميّة، كان العلماء يقصدونها كثيرا لأداء مناسك الحجّ من جهة، وانتهاز فرصة تلقي العلم عن كثير من علماء الحديث الوافدين من العالم الإسلامي لأداء الفريضة، فكان من بركات هذه الرحلة المبكّرة للإمام مسلم رحمه الله أن أدرك الإمام عبد الله بن مسلمة القعنبي[57] (ت221هـ)، وسمع منه وهو أكبر شيوخه، وسمع بها أيضا: سعيد بن منصور الخراساني[58] نزيل مكة (ت227هـ)، والحافظ الفقيه أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري[59] (ت242هـ)، وسمع بها من غيرهم.

❖ ***المدينة***: إن مدينة الرسول ﷺ لها المكانة العظيمة في نفوس المسلمين يقصدونها في ذهابهم وإيابهم إلى الحجّ، وتعتبر المدينة المركز الأم التي أنجبت مراكز العالم كلها، فسمع بها الإمام مسلم رحمه الله إسماعيل بن أبي أويس[60] (ت226هـ) وغيره.

❖ ***الكوفة***: إن مدينة الكوفة تعتبر مركزا مهما من مراكز الحركة العلميّة في ذلك العصر، فسمع بها أثناء رحلته إلى الحجاز من الحافظ أحمد بن عبد الله بن يونس[61] (ت227هـ)، وعمر بن حفص بن غياث[62] (ت226هـ).

---

[57]- عَبْدُ اللّهِ بنُ مَسْلَمَة بن قَعْنَب القَعْنَبِيّ الحَارِثِيّ أبو عَبْدِ الرّحْمن المَدَنِيّ نزيل البصرة، قال العجلي: بصري ثقة رجل صالح قرأ مالك عليه نصف الموطأ وقرأ هو على مالك النصف الباقي، وقال أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجلّ في عيني منه، وقال أبو حاتم: ثقة حجة، مات في المحرم سنة إحدىَ وعشرين ومائتين. **تهذيب الكمال** (16 / 136)، **تهذيب التهذيب** (6 / 31).

[58]- سَعِيدُ بنُ مَنْصُور بن شُعْبَة الخُرَاسَانِيّ أبو عُثْمَانَ المَرْوَزِيّ، قال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف، مات بمكة سنة سبع وعشرين ومئتين. **تهذيب الكمال** (11 / 77)، **تهذيب التهذيب** (4 / 88).

[59]- أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرَارَة بن مُصعب بن عبد الرحمَن بن عوف أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، قال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتِم: صَدُوقٌ، مات في رمضان سنة اثنتين وأربعين ومائتين. **تهذيب الكمال** (1 / 278)، **تهذيب التهذيب** (1 / 20).

[60]- إسماعيل بن عبد اللّه بن عبد اللّه بن أُويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد اللّه بن أبي أُويس المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه مات سنة ست وعشرين ومائتين. **تقريب التهذيب**: ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986 م، (71).

[61]- أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللّهِ بن يُونُس بن عَبْدِ اللّهِ بن قَيْسٍ التّمِيمِي اليَرْبُوعِيّ الكُوفِي، شيخ الإسلام، قال أبو حاتم: كان ثقة, متقناً آخر من روى عن الثوري، ماتَ بالكوفة في ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومائتين. **تهذيب الكمال** (1 / 375). **تهذيب التهذيب** (1 / 50).

[62]- عُمَرُ بنُ حَفْصِ بنِ غِيَاثِ بنِ طَلْقِ بنِ مُعَاوِيَةَ النّخَعِيّ أبو حَفْصٍ الكُوْفِيّ، قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابنُ حِبّان في كتاب «الثّقات»، وقال: ربما أخطأ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين. **تهذيب الكمال** (21 / 304)، **تهذيب التهذيب** (7 / 435).

ثمّ أسرع بالعودة إلى وطنه، وواصل السماع والكتابة والجمع عمّن به والوافدين عليه من علماء الحديث وحفاظه.

وقبيل سنة 230هـ بعد بضعة سنين من حجّه قام برحلته الثانية إلى مختلف حواضر العالم الإسلامي متتبعا الحديث في:

❖ ***البصرة***: هي شقيقة الكوفة في تنشيط النهضة العلميّة والفكريّة ووجود العلماء والأئمّة فيها، فسمع بها من عليّ بن نصر الجهضمي[63] (ت 250هـ)، قال **أحمد بن سلمة**: " كنت أنا ومسلم عند عليّ بن نصر الجهضمي، فقال **مسلم**: لا أعلم اليوم أحدا أعلم بحديث أهل البصرة من عليّ بن نصر "[64].

❖ ***بغداد***: لمّا كانت بغداد دار الخلافة وحاضرة العلم ومقصد العلماء وملتقى علماء الإسلام شرقا وغربا، جعل طلاب العلم يرحلون إليها ويمكثون فيها طويلا للاستفادة من علمائها، والأئمّة الوافدين عليها، فقد سمع بها الإمام مسلم رحمه الله جماعة من كبار المحدثين منهم: الإمام أحمد بن حنبل[65](ت241هـ)،وخلف بن هشام البزار[66]المقرئ البغدادي (ت229هـ)،وخالد بن خداش[67] (ت223هـ)، وأحمد بن منيع[68] (ت244هـ)،

---

[63]- علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَمِي, ثقة حافظ، قال التّرمذيّ: كان حافظاً صاحبَ حديث، مات سنة خمسين ومائتين. **تهذيب الكمال** (21 / 59) **تهذيب التهذيب** (7 / 390).

[64]- **النكت الظراف على تحفة الأشراف**: ابن حجر، تحقيق: د/ ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض، الطبعة الرابعة، 1417 هـ ، (1 / 181 – 182).

[65]- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي, نزيل بغداد أبو عبد اللّه أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. **تقريب التهذيب** (84).

[66]- خَلَفُ بنُ هِشَامِ بنِ ثَعْلَب، ويُقالُ: خَلَفُ بنُ هِشَامِ بنِ طَالِبِ بنِ غُرَابٍ البَزّارَ البَغْدَادِيّ أَبُو مُحَمّدٍ المُقْرِىء قال النّسائيّ: بَغداديٌ ثِقةٌ، وقال الدّارَقُطنِيّ: كان عابداً فاضلاً وأخر مَن حَدّث عنه ابنُ منيع، وقالَ ابنُ حِبّان: ماتَ ببغداد يومَ السّبت لسبعٍ مَضَيْنَ مِن جُمادى الآخرة ستة تسعٍ وعشرين ومائتين، وكان خَيراً فاضِلاً عالِماً بالقِراءات, كَتَبَ عنه أحمدُ بنُ حَنْبَل. **تهذيب الكمال** (8 / 299). **تهذيب التهذيب** (3 / 156).

[67]- خَالِدُ بنُ خِدَاش بن عَجْلاَن الأَزْدِيّ المُهَلّبِيّ مَولاَهُم أبو الهيثم البصري، صدوق لا بأس به قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث، ماتَ سنة ثلاث وعشرين ومائتين. **تهذيب الكمال** (8 / 45). **تهذيب التهذيب** (3 / 85).

[68]- أحمد بن منيع بن عبد الرحمن أبو جعفر البغوي الأصم، ثقة حافظ، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. **تقريب التهذيب** (84).

وعبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري[69] البصري نزيل بغداد (ت235هـ)، وسريج بن يونس المروزي[70] ثمّ البغداديّ (ت235هـ)، وغيرهم كثير جدا.

❖ ***الريّ***: تعتبر مدينة الريّ من أهمّ المراكز العلميّة في بلاد المشرق التيّ ارتحل إليها العلماء طلبا للحديث وغيره من العلوم، فكان الإمام مسلم رحمه الله حريصا على أن لا تفوته هذه المراكز.

فرحل إلى الريّ للاغتراف من المحدثين الذين يقمون بها، فكتب عن محمّد بن مهران الجمّال[71] (ت239هـ)، وأبي غسان محمّد بن عمرو زنيجا[72] (ت240هـ)، وإبراهيم بن موسى الفرّاء[73] (ت220هـ)، وغيرهم.

وكانت رحلته إلى الريّ غنيّة بالفوائد، لأنها لم تقتصر على السماع فقط، وإنّما تعدّته إلى التحديث والبحث والمذاكرة، قال **أبو قريش الحافظ**[74]: " كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلّم عليه وجلس ساعة وتذاكرا."[75]، وقال **ابن أبي حاتم**:" كتبّت عنه-أي مسلم-بالريّ."[76]

---

[69]- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القَوَاريري أبو سعيد البصري، نزيل بغداد ثقة ثبت كثيرَ الحديث، توفي ببغداد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومائتين. **تاريخ بغداد** (10 / 320). **تهذيب التهذيب** (7 / 40).

[70]- سُرَيْجُ بنُ يُونُس بنِ إبْرَاهِيْمَ البَغْدَادِيّ أَبُو الحَارِثِ العَابِد، رجُلٌ صالحٌ ثقةٌ، ماتَ ليلةَ الاثنين لسَبعٍ بقين من ربيعَ الأخر سنةَ خمسٍ وثلاثين ومائتين. **تاريخ بغداد** (9 / 219). **تهذيب التهذيب** (3 / 457).

[71]- مُحَمّدُ بنُ مِهْرَانَ الجَمّال أبو جَعْفَرٍ الرّازِيّ، ثقة حافظ ذكره ابنُ حِبّان في كتاب «الثّقات»، مات أول سنة تسع وثلاثين ومائتين. **تهذيب الكمال** (26 / 519). **تهذيب التهذيب** (9 / 478).

[72]- مُحَمّدُ بنُ عَمْرِو بنِ بَكْرِ بنِ سَالِم أبو غَسّانٍ الرّازِيّ المعروف بـ: زُنَيْج قال عبد الرّحمَن بن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: حدثنا محمد بن عَمرو زُنَيْج، وكان ثقة، مات آخر سنة أربعين أو أول سنة إحدى وأربعين ومائتين. **تهذيب الكمال** (26 / 199). **تهذيب التهذيب** (9 / 369).

[73]- إبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى بن يَزِيد بن زَاذَان التّمِيمِيّ أَبو إِسْحَاقَ الرّازِي الفرّاء المعروف بـ: الصّغير، قال أبو حاتم: من الثقات،وقال النّسائي: ثقة، مات بعد العشرين ومائتين. **تهذيب التهذيب** (1 / 148).

[74]- أبو قريش الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف، قال الحاكم كان أبو قريش من الحفاظ المتقنين كثير السماع والرحلة توفي سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة. **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (14 / 304).

[75]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 570 – 571)، **صيانة صحيح مسلم**: ابن الصلاح (99).

[76]- **الجرح والتعديل**: عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد الرازي،دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1271 هـ / 1952 م، (8 / 182).

❖ ***بلخ***: هي أحد المراكز العلميّة في المشرق التيّ تقصد من قبل طلاب الحديث ويرحل إليها، فقد قام الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله رفقة صاحبه أحمد بن سلمة برحلته هذه إلى بلخ وكتب عن مشايخها واستفاد منهم، فسمع بها قتيبة بن سعيد[77] (ت240هـ)، وغيره.

❖ ***خراسان***: برزت خراسان كمركز من مراكز الحديث المهمّة في ذلك العصر لاحتوائها العدد الهائل من العلماء وطلاب العلم، فسمع الإمام مسلم رحمه الله بها من بشر بن الحكم[78] (ت237هـ)، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه[79] (ت238هـ)، وغيرهما.

❖ ***الشام***: سمع بها محمّد بن خالد السكسكي كما نصّ الحافظ ابن عساكر (ت571هـ) في تاريخه[80]، وذكر الخطيب البغداديّ (ت462هـ) في تاريخه[81] سماع الإمام مسلم رحمه الله بالشام، وشكّك فيه الحافظ الذهبي (ت748هـ) في سير أعلام النبلاء[82] فقال: الظاهر أنه لقيه في الموسم فلم يكن مسلم ليدخل دمشق فلا يسمع إلا من شيخ واحد والله أعلم.

❖ ***مصر***: سمع بها من جماعة من المحدثين والفقهاء منهم: محمّد بن رمح بن مهاجر[83] (ت242هـ)، وحرملة بن يحي[84] ت(244هـ)، وعمرو بن سواد[85] (ت 245هـ)،

---

[77]- سبقت ترجمته أنظر ص: 15.

[78]- بِشْرُ بنُ الحَكَمِ بنِ حَبِيبِ بنِ مِهْرَانَ العَبْدِيّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَانِ النَّيْسَابُورِيّ الفَقِيْهُ الزّاهِدُ، قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: قرأتُ بخط أبي عَمرو المستمليّ: سمعتُ محمد بن عبد الوهاب الفرّاء يقول: بشر بن الحكم عندي, ثَقَةٌ صدُوقٌ, ضَيّع نفسَه، تُوفي سنة سبع وثلاثين ومائتين. **تهذيب الكمال** (4 / 114). **تهذيب التهذيب** (1 / 447)

[79]- أنظر ص: 14.

[80]- **مختصر تاريخ دمشق**: ابن منظور (24 / 276).

[81]- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (13 / 100).

[82]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 557).

[83]- مُحَمّدُ بنُ رُمْحِ بنِ المُهَاجِرِ بنِ المُحَرّرِ بنِ سَالِمٍ التّجِيبِيّ مَوْلاَهُم أبو عَبْدِ اللّهِ المِصْرِيّ ثقةٌ ثَبْت في الحديث قال النّسائيّ: ما أخطأ في حديث واحدٍ ولو كان كتبَ عن مالك لأثبتُه في الطبقة الأولى من أصحاب مالك، توفي في شوال سنة اثنتين وأربعين ومائتين. **تهذيب الكمال** (25 / 203)، **سير أعلام النبلاء** (11 / 498)، **تهذيب التهذيب** (9 / 164).

[84]- حَرْمَلَةُ بنُ يَحْيَى بن عَبْدِ اللّهِ بن حَرْمَلَة بن عِمْرَان التّجِيْبِيّ أبو حَفْصٍ المِصْرِي قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدوري عن يحيى: شيخ لمصر يقال له حرملة كان أعلم الناس بابن وهب، قال ابن عدي: وقد تبحرت حديث حرملة وفتشته الكثير فلم أجد ما يجب أن يضعّف من أجله ورجل يكون حديث ابن وهب كله عنده فليس ببعيد أن يغرب على غيره كتباً ونسخاً، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. **تهذيب التهذيب** (2 / 229).

[85]- عَمْرُو بنُ سَوّاد بن الأَسْوَد بن عَمْرِو بن مُحَمّد بن عَبْدِ اللّه بن سَعْد بن سَرْح العَامِرِيّ السّرَحِي أبو محمّد المصْرِيّ، قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان راوياً لابن وهب، روى عنه مسلم ستة وعشرين حديثاً، توفي يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة خمس وأربعين ومائتين. **تهذيب التهذيب** (8 / 45).

وعيسى بن حماد التجيبي[86] (ت248هـ)، وهارون بن سعيد الأيليّ[87] (ت253هـ).

يبدوا أثر الرحلة للناظر في أسانيد الأحاديث واضحا جليّا إذا أخذنا أيّ إسناد منها ودرسنا تاريخ رواته نجد في أغلب الأحيان أنهم ينتمون إلى أكثر من موطن، بل ربّما وجدنا كل واحد منهم من بلدة جمعت في طلب الحديث شتاتهم وقرّبت ما بينهم حتّى تسلسلوا في قرن واحد في سند الحديث الواحد.

وللرحلة أهداف ومقاصد جليلة لدى أهل الحديث أهمها:

1. **تحصيل الحديث:**

ولعل هذا أول أسباب الرحلة خصوصا في عهود الإسلام الأولى، ومنه جاءت رحلات الصحابة ثم التابعين وهكذا.

2. **التثبت في الحديث:**

ليزداد صحة إن كان من قبل صحيحا،أو يقوي الحديث حتى يحتج به إن كان فيه ضعف من قبل،كما أن تتبع الروايات والأسانيد قد يسفر عن خلل يسقط حديثا كان يظنه من قبل صحيحا.

3.**طلب العلو في السند:**

عنى المحدثون بالعلو عناية فائقة، وألفوا فيه المصنفات، وتجشموا لتحصيله المشقات، حتى رحلوا إلى الأقطار النائية سعيا وراء علو السند، قال **الإمام أحمد بن حنبل**:"طلب الإسناد العالي سنّة عمن سلف".[88]

---

[86]- عِيْسَى بنُ حَمّاد بن مُسْلِم بن عَبْدِ اللّه التّجِيْبِيّ أبو مُوسَى المِصْرِيّ زُغْبَة، قال أبو حاتم: ثقة رضي، توفي في ذي الحجة سنة ثمان وأربعين ومائتين. **تهذيب الكمال** (22 / 595)، **تهذيب التهذيب** (8 / 290).

[87]- هَارُوْنُ بنُ سَعِيد بن الهَيْثَم بن مُحَمّد بن الهَيْثَم بن فَيْرُوْز التّمِيْمِيّ الأَيْلِيّ السّعْدِي مولاهم أبو جَعْفَر, نَزِيلُ مِصْر، قال أبو حاتم: شيخ، توفي في ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومائتين. **تهذيب الكمال** (30 / 90)، **تهذيب التهذيب** (11 / 7).

[88]- **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**: السيوطي (2 / 94 - 95).

4.البحث عن أحوال الرواة:

وذلك لأن معرفة أداء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصد الذي عليه مدار هذا العلم، ومن أجله بذلت كل الجهود، ووضعت قواعد النقد، فكان لا بد من تقصي أحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميز مقبولهم من مردودهم.

وبهذه الرحلات الواسعة أدرك الإمام مسلم-رحمه الله- ما كان يصبو إليه من لُقيِّ كبار المحدثين، أو سماع حديثهم، وجمعه، وكتابته، ومعرفة رجاله، وعلومه، وعلله، وصحيحه من سقيمه، وحق له أن يتصدر بعد ذلك مجالس إملاء الحديث لتعليم طلابه، والتأليف فيه.

3) شيوخه:

لا يخفى أن مما تعرف به المنزلة العلمية، وسعة الإطلاع، والحرص على طلب العلم كثرة شيوخ المحدث، فهم عمود نسبه، ورجال عشيرته، ينتمي إليهم في العلوم والمعارف، وبكثرتهم مع تفوقهم في العلم وإمامتهم، وتنوع تخصصاتهم، وتباين بلدانهم ينبل الطالب، وكل هذا محقق في شيوخ الإمام مسلم-رحمه الله-، فهم أئمة زمانهم، وكبار علماء بلدانهم، ومنهم الفقهاء والقرّاء وجلّة حفاظ الحديث وعلمائه؛ وقد تحمل الإمام مسلم-رحمه الله- مشاقة الرحلة وتتبعهم في مواطنهم وأفاد منهم.

وأكثر من اهتم بسرد أسماء شيوخ الإمام مسلم-رحمه الله- الحافظ المزّي (ت742هـ) في كتابه "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"[89]، والحافظ الذهبي (ت748هـ) في كتابه"سير أعلام النبلاء"[90]؛ فذكر المزّي (212) شيخا، بينما ذكر الذهبي (213) شيخا ممن روى عنهم الإمام مسلم في صحيحه، وإن كان الذهبي قد نص بعد أن سرد أسماءهم على أن عددهم (220) فيبدو أنه قد وقع سقط في النسخة المطبوعة من كتابه، ثم ذكر ثلاث نماذج لشيوخ آخرين سمع منهم الإمام مسلم-رحمه الله- ولم يخرج عنهم في صحيحه، ومفاد كلامه أنه يوجد غيرهم.

---

[89]- **تهذيب الكمال**: المزي (27 / 499).

[90]- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 558).

4) تلاميذه:

تصدر الإمام مسلم للإفادة فكان عطاؤه في مجال الحديث وعلومه جزيلا، فأقبل عليه الطلبة يأخذون عنه ويفيدون من علومه، ونالوا مراتب عالية، وخلفوا آثارا علمية نافعة، فهم أشهر من أن يعرّفوا، وتراجمهم مستوفاة في مظانها من كتب المختصة بذلك[91]، وإليهم يرجع الفضل في المحافظة على تراث الإمام مسلم -رحمه الله-.

5) مصنفاته:

قال **ابن عساكر**:"...المصنف المميز..."[92]،وقال **ابن عبد الهادي**:"...صاحب التصانيف..."[93].

إن مصنفات أي شخصية علمية عظيمة هي الثروة الخالدة لها، والأثر الباقي منها، وتسمو منزلتها كلما كانت تلك المصنفات ذات قيمة علمية بالغة.

ويعد الإمام مسلم-رحمه الله-من أقدر علماء عصره على التصنيف، وأمهرهم فيه، فقد ألف تأليف كثيرة مفيدة، وتصانيف عديدة ممتعة، فترك للمكتبة الإسلامية ثروة هائلة أسهمت في إثرائها، وجلها في الحديث وفنونه، فكثرت تأليفه وتنوعت وأجلها على الإطلاق، وأعظمها نفعا كتابه:"المسند الصحيح".

---

[91]- أنظر **تهذيب الكمال**: المزي (27 / 499). **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 558)، ففيهما إحصاء لتلامذته، أما ترجمهم في مستوفاة في مظانها من كتب التراجم بما يشف الغليل.

[92]- **مختصر تاريخ دمشق**: ابن منظور (24 / 286).

[93]- **طبقات علماء الحديث**: ابن عبد الهادي (2 / 286).

التعريف بالجامع الصحيح المسند:

قال **أبو علي النيسابوري**[94]: "ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم".[95]

وأهم كتبه وأشهرها المسند الصحيح المعروف ب:" صحيح مسلم " فهو كتاب عظيم الفائدة جليل العائدة، لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، حيث سلك فيه طريقة الصناعة الإسنادية من تلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقه من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما هو معروف في كتابه.

إن صحيح الإمام مسلم-رحمه الله- في نهاية من الشهرة وقد أثنى عليه أئمة الصنعة وبينوا فضله وصحته ووصفوا مميزاته واعتنوا به شرحا واختصارا واستخراجا عليه وترجمة لرجاله وتفسيرا لغريب ألفاظه وبيانا لمشكله وتجريدا لأحاديثه وجمعا لما فيه من الموقوفات والمقاطع والعوالي وبيانا لشرطه وتوضيحا لما جاء في مقدمته من النفائس وغير ذلك.

قال **ابن حجر**:"حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص من جمع الطرق وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب."[96]

---

[94] الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري أبو علي القباني ثقة حافظ مصنف مات سنة تسع وثمانين ومائتين. **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (13 / 499)، **تقريب التهذيب**: ابن حجر (168).

[95]- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (13 / 100).

[96]- **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (10 / 114).

فوائد منهجية متعلقة بصحيح مسلم:

السبب الباعث للإمام مسلم على التصنيف:

ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أن أحد طلبة العلم النبهاء طلب إليه أن يوقفه على جملة مؤلفة محصاة من الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، قصد التفقه فيها والاستنباط منها، فألّف كتابه الصحيح استجابة لطلب سائله، وحرصا منه على حفظ أحاديث رسول الله ﷺ من تفشي الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف والمجهولة، وصيانة لعوام المسلمين الذين لا يعرفون عيوب الأخبار من الوقوع فيها.

قال **–رحمه الله–**:" أما بعد: فإنك – يرحمك الله بتوفيق خالقك – ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم فأردت– أرشدك الله – أن توقف على جملته مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فإن ذلك – زعمت – مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها وللذي سألت – أكرمك الله – حين رجعت إلى تدبره وما تؤول به الحال – إن شاء الله – عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عُزم لي عليه وقُضِيَ لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إيَّاي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب يطول بذكرها الوصف."[97]

إن الباعث الأول على تأليف الكتاب هو الاستجابة لطلب صاحبه ومرافقه في الرحلة لتحصيل العلم الحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري، قال **الخطيب البغدادي**:" أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل البزار المعدّل النيسابوري أحد الحفاظ المتقنين، رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد إلى بلخ، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ، ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه، وتوفي أحمد بن سلمة سنة 286هـ."[98]

---

[97]- **مقدمة صحيح مسلم** (1 / 3).

[98]- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (4 / 186).

وأما الباعث الثاني هو ما كان سائدا عليه الحديث من اختلاط الصحيح بالسقيم، وقصور الاستفادة من الأحاديث على الخاصة دون العامة؛ قال **–رحمه الله–**:" وبعد – يرحمك الله – فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمه من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمان بن مهدي، وغيرهم من الأئمة، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة،وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا إجابتك لما سألت."[99]، ففعله هذا يتضمن دعوة منه – رحمه الله – للاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة.

قال**–رحمه الله–**:" واعلم – وفقك الله تعالى– أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع."[100]

◄ المدة المستغرقة في تأليف الصحيح:

قال **أحمد بن سلمة**:" كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمسة عشر سنة."[101]

إن طول المدة يدل على شدة تحرّيه الدقة اجتنابا لفتور لفظ أو إخلال بسرد، فساق الأحاديث بدقة بالغة وتحرز في ألفاظها مع الاختصار البليغ والإيجاز التام، وأراد تقريبها إلى الأذهان وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرق كل حديث في موضع واحد،

---

[99]– **صحيح مسلم** (1 / 8).

[100]- **المرجع السابق**.

[101]– **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 566).

ليتضحا اختلاف المتون وتشعب الأسانيد أصرح ما يكون، وجمع بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة لسان أعرب عذرا في الإعراض عن السنة إلى غيرها.

◆ مكان تصنيفه:

صنف الإمام مسلم كتابه في بلده نيسابور بحضور أصوله، وفي حضور كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق.

◆ تبويب صحيح مسلم:

قال **ابن الصلاح**:" إن مسلما (رحمه الله وإيانا) رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد حجم الكتاب، أو لغير ذلك."[102]

لا خلاف في أن الإمام مسلم لم يضع تراجم الأبواب إذ ليس بعد المقدمة إلا الحديث السرد، غير أنه قد رتب كتابه ونسقه بحيث جمع أحاديث كل باب في موضع واحد، وأما ما يوجد من تراجم الأبواب فليس من صنيعه، وإنما من وضع الأئمة من بعده.

قال **الإمام النووي**:" وقد ترجم جماعة أبوبه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وإنا – إن شاء الله – أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في موطنها."[103]

◆ عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال **أحمد بن سلمة**:"...هو اثنا عشر ألف حديث."[104]وهو أول تحديد لأحاديث صحيح مسلم من طرف تلميذه، وقد فسر **الذهبي** قوله هذا فقال:" يعني بالمكرر، بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين، اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة."[105]

---

[102]– **صيانة صحيح مسلم**: ابن الصلاح (103).

[103]– **شرح النووي على صحيح مسلم** (1 / 21).

[104]– **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (12 / 566).

[105]– **المرجع السابق**.

وعن **أبي قريش الحافظ القهستاني** قال:" كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة فتذاكرا، فلمّا أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في صحيحه، فقال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي؟"[106]

قال **ابن الصلاح معقبا على ذلك**:" أراد والله أعلم أنّ كتابه هذا أربعة آلاف حديث دون المكررات."[107]

وقال **الميانجي**[108] في عدد أحاديث صحيح مسلم:" واشتمل كتابه – رحمه الله– على ثمانية آلاف حديث."[109]

هذه بعض أقوال أهل العلم المتقدمين الذين كانت لهم عناية بما في صحيح مسلم، أما بالنسبة للمعاصرين فقد قام المستشرق"ونسك" في أول كتابه (مفتاح كنوز السنة) بعد أحاديث كل كتاب من كتب صحيح مسلم مكتفيا بأحاديث الأصول، فبلغ بها (7581) حديثا، وفيما يخص الطبعة التي نشرها **محمد فؤاد عبد الباقي** فقد قال:" لما كان الإمام مسلم لم يقتصر على طريق واحدة للحديث الذي يسوقه، بل يتبع هذه الطريق بطرق كثيرة متعددة للحديث الواحد، رأيت حصر هذه الأحاديث الأصلية دون النظر إلى كثرة الطرق التي تتبعها، فأعطيتها رقما مسلسلا من أول الكتاب إلى أخره، وبذلك بلغت عدة الأحاديث الأصلية في صحيح مسلم 3033حديث."[110]

- **شرط مسلم في صحيحه:**

قال **الحازمي**:" وأما شرط مسلم فقد صرح به في خطبة كتابه."[111]

---

[106]– **صيانة صحيح مسلم**: ابن الصلاح (101).

[107]– **المرجع السابق**.

[108]– أحمد بن طاهر بن النجم الحافظ المتقن الثبت أبو عبد الله الميانجي، سمع عبد الله بن أحمد بن حنبل مات بعد الخمسين وثلاثمائة. طبقات الحفاظ: السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ، (378).

[109]– **تدريب الراوي**: السيوطي (1 / 104).

[110]– **خاتمة صحيح الإمام مسلم** (5 / 601).

[111]– **شروط الأئمة الخمسة**: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ / 1987 م، (52).

إن المتصفح لمقدمة صحيح مسلم يعلم يقينا شرط هذا الإمام في تـــأليف كتابـــه ألا وهـــو الاقتصار على إخراج الحديث الصحيح دون الضعيف.

من خلال ما ذكر الإمام مسلم-رحمه الله- يتّضح جليا مقصده من تأليف كتابه، وشـــرطه فيه يكمن في :

- القصد إلى الصحيح أولى من ازدياد السقيم.
- أن يروي ما عرف صحة مخارجه، والسّتارة في ناقليه، ومن ثَمَّ قسم الحديث ثلاثـــة أقـــسام والرواة ثلاثة طبقات **فقال**:" ثم إنا – إن شاء الله- مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفـــه علـــى شريطة سوف أذكرها لك؛ وهـــو أنا نعمد إلـــى جملة ما أُسند من الأخبار عن رســـول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس...فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقـــدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا،لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه علـــى كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناهـــا أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم..."[112].
- أن يتقي منها ما كان من أهل التهم، **قال**:" فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فإنا نتشاغل بتخريج حديثهم...ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط، أمسكنا أيضا عن حديثهم"[113].
- اجتناب أحاديث أهل البدع الداعين إلى بدعهم.
- ما نص عليه في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة من **قوله**:" ليس كل شـــيء عنـــدي صحيح وضعته ههنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه."[114]

---

[112]- **صحيح مسلم** (1 /4 – 5).

[113] - **المرجع السابق** (1 / 7).

[114]- **المرجع السابق**: كتاب الصلاة، باب: التشهد (1 / 304).

المبحث الثاني:صناعة الإمام مسلم في عرض أسانيده.

المطلب الأول: العطف على الشيوخ.

المطلب الثاني: التحويل بين الأسانيد.

المطلب الثالث: الجمع بين الطريقتين.

المطلب الرابع: الإحالة على مخرج الحديث من طريق آخر.

المبحث الثاني
صناعة الإمام مسلم في عرض أسانيده

لما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم أصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها.[115]

و إنه قد أقام الله تعالى الحجة بحفظ دينه، وكان الكتاب لا يختلف في سبيل وصوله، وضمن الله تعالى لنا حفظ سنة نبيّه، وارتضى أن يكون النقل هو السبيل إلى تعرف هذه الأمة على دينه وشرعه، لذا اهتم المسلمون بالحديث النبوي اهتماما عظيما، وحرصوا على حفظه ونقله وتبليغه منذ الصدر الأول، كما حرصوا على جمعه وتدوينه، وإن جانبا من الحديث قد دون في عهد الرسول ﷺ كما دون جله في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهكذا حمل المتأخر عن المتقدم، واللاحق عن السابق، فتضافرت الحوافظ والأقلام من أجل حفظه، وتناقلت الرواة الأخبار والسنن، وزادت الوسائط المبلغة لدين الله عز وجل، وقد جعلهم الله تعالى أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمّته، والمجتهدون في حفظ ملّته، وسميت هذه الوسائط بالإسناد.

---

[115]- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب الغدادي، دار كتب الحديث مصر، الطبعة الأولى، (د / ت)، المقدمة (3).

السند

إن للإسناد أهمية ومكانة كبيرة في نقل الخبر وذلك لأنه هو المرتكز لأبحاث العدالة والضبط، فموضوع علم الحديث هو السند والمتن، والمقصود بالسند رجاله من حيث صدقهم وضبطهم، وحسن سماعهم لما يروونه، وعدم طروء شيء عليه من الزيادة والنقصان، أو تحريف أو تصحيف هذا إلى جانب اتصال السند أو انقطاعه، وعلوه أو نزوله، وغير ذلك.

السند في اللغة:

"ما ارتفع من الأرض...وما قابلك من الجبل، وعلا من السفح.والجمع: أسناد، والسند: ما استندت إليه من حائط وغيره؛ وكل شيء استند إليه شيء فهو مسند؛ ويقال: أسند في الجبل إذا صعده، ويقال: فلان سند أي معتمد"[116]

السند في اصطلاح المحدثين:

هو الإخبار عن طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن واحدا عن واحد حتى بلغوا به مصدره الأول.[117]

المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

قال **ابن جماعة:**" وهو مأخوذ إما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المُسنِد يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند أي معتمد، قسمي الإخبار عن طريق المتن سندا، لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه."[118]

---

[116]- **لسان العرب:**محمد بن مكرم بن منظور أبو الفضل، دار صادر بيروت، (د / ط)، (د / ت)، مادة (سند) (3 / 220، 221).

[117]- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:** بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د/ محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية، 1406 هـ ، (ص 30). **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني:** محمد عبد الحي اللكنوي أبو الحسنات، تحقيق: د/ تقي الدين الندوي، دار القلم دبي، الطبعة الأولى، 1415 هـ / 1995 م،(ص 35).

[118]- **المنهل الروي:** ابن جماعة (ص 29). **تدريب الراوي:** السيوطي (1 / 22).

الإسناد:

"هو رفع الحديث إلى قائله، أي بيان طريق المتن برواية الحديث مسندا، وقد يطلق الإسناد على السند من باب إطلاق المصدر على المفعول، كما أطلق الخلق على المخلوق، ولهذا نجد المحدثين يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد."[119]

قال **ابن جماعة:**" المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد؛ المسند بفتح النون، وهو ما اتصل سنده إلى منتهاه، ويطلق على الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة ورووه، ويطلق ويراد به الإسناد."[120]

وللحديث المسند عدة تعاريف ولتمام الفائدة أذكرها مع التمييز بينها:

قال **أبو عبد الله الحاكم– رحمه الله–:**" النوع الرابع من هذا العلم معرفة المسانيد من الأحاديث وهذا علم كبير من هذه الأنواع لاختلاف أئمة المسلمين في الاحتجاج بغير المسند؛ والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ ...ومثال ذلك ما حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك ببغداد ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حدرد دينا كان عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف حجر ستر حجرته فقال: **(يا كعب ضع من دينك هذا، وأشار إليه أي الشطر.فقال: نعم فقضاه)**.

وبيان مثال ما ذكرت أن سماعي عن ابن السماك ظاهر وسماعه من الحسن بن مكرم ظاهر وكذلك سماع الحسن من عثمان بن عمر وسماع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد وهو عال لعثمان ويونس معروف بالزهري وكذلك الزهري بابن كعب بن مالك وبنو كعب بن مالك بأبيهم وكعب برسول الله ﷺ وصحبته، وهذا مثل ضربته لألوف من الحديث يستدل بهذا الحديث الواحد على جملتها من رزق فهم هذا العلم.

---

[119]- **تدريب الراوي:** السيوطي (1 / 5).

[120]- **المنهل الروي:** ابن جماعة (ص 30).

وضد هذا ما حدثناه أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:(**من أقال نادما أقاله الله نفسه يوم القيامة ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**)[121].

قال الحاكم: هذا إسناد من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته وسنده وليس كذلك فإن معمر بن راشد ثقة مأمون و لم يسمع من محمد بن واسع ومحمد بن واسع ثقة مأمون لم يسمع من أبي صالح، ولهذا الحديث علة يطول شرحها وهو مثل لألوف مثله من الأحاديث التي لا يعرفها إلا أهل هذا العلم. ثم للمسند شرائط غير ما ذكرنا، منها أن لا يكون موقوفا ولا مرسلا ولا معضلا ولا في روايته مدلس.

ومن شرائط المسند أن لا يكون في إسناده (أخبرت عن فلان)،ولا (حدثت عن فلان)، ولا (بلغني عن فلان)، ولا (رفعه فلان)، ولا (أظنه موقوفا)، وغير ذلك ما ينفسد به، ونحن مع هذه الشرائط لا نحكم لهذا الحديث بالصحة، فإن الصحيح من الحديث له شرائط."[122]

إنّ المتصفح لكلام الحاكم يجده في غاية من الأهمية حيث شرح معنى المسند شرحا دقيقا ميز بينه وبين جميع أنواع الحديث الأخرى فاشترط في المسند تحقق ما يلي:

- اتصال السند بصيغة تحتمل ذلك.
- أن لا يكون موقوفا ولا مرسلا ولا معضلا وهذه المسميات لا تتوفر فيها خاصية المسند وهي الاتصال والرفع.
- أن لا يقع تدليس في الرواية لأن التدليس يوهن الاتصال ومن ثَمّ َانعدام شرط من شروط المسند.
- أن تكون صيغ الأداء دالة على السماع والاتصال أما إذا كانت منافية لذلك فلا يعتبر الحديث مسندا.

قال **الحافظ ابن حجر**: "وأما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع؛ بأن المرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر على الإسناد فحيث صح إضافته إلى النبي ﷺ كان

---

[121]- **السنن الكبرى**: البيهقي، كتاب البيوع، باب: من أقال المسلم إليه بعض السلم فأتى بعضا. (6 / 27).

[122]- **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (17 - 18).

مرفوعا سواء اتصل سنده أم لا، ومقابله المتصل، فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعا أو موقوفا؛ وأما المسند فينظر فيه إلى الحالين معا، فيجمع شرطا الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما"[123].

وعرفه **الخطيب البغدادي** بقوله:" يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى أخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة."[124]

من خلال ما ذكر الخطيب يتضح لنا جليا بأن للمسند معنيين:

- **أحدهما**: ما اتصل سنده بين راويه وبين من أسند عنه فيندرج تحته الموقوف على الصحابة إذا رُوِيَ بسند، كما يدخل ما روي عن التابعين إذا رُوِيَ بسند أيضا فشرطه هو اتصال السند إلى قائله فقط
- **وثانيهما**:ما أُسنِدَ عن النبي ﷺ خاصة واتصال إسناده سواء بين فيه السماع أم اقتصر على العنعنة، فشرطه فيه ألا يستعمل إلا في المرفوع.

والمعنى الثاني هو الذي رجحه الخطيب بقوله أنه هو الشائع في استعمال المحدثين، كما أنه ذكر بعد تعريف المسند تعريف كل من المرسل والمرفوع والموقوف والمنقطع والمعضل والمدلس بغير ما عرف به المسند؛ وبهذا يتبين لنا بأن ما رجحه الخطيب هو عين كلام الحاكم، غير أن الفرق الوحيد بينهما هو اشتراط الحاكم تبين السماع، و لم يشترط الخطيب ذلك، واكتفى بمجرد العنعنة- لعل العنعنة لديه تفيد الاتصال- وهو كذلك، فمن ثَمَّ لا فرق بين التعريفين.

إن المتتبع لكتب المصطلح يرى ذهول أصحاب هذه الكتب عما حكاه الخطيب وعما رجحه، فنسبوا إليه القول بأنه يرى بأن المسند ما اتصل سنده إلى منتهاه فيدخل فيه الموقوف والمرسل والمقطوع والمعضل؛ قال **الحافظ ابن حجر**:" فالحاصل أن المسند عند الخطيب ينظر فيه

---

[123]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (1 / 506).

[124]- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي (21).

إلى ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع إلا من حيث الأغلب في الاستعمال، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمى مسندا، ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غلبة الاستعمال فقط."[125]

يا عجبا كل العجب ما أدخل الحافظ في مثل هذه المداخل، حتى يتحمل هذا النقل الثقيل والعبء الجليل، والحاصل أن كلام الخطيب واضح لا يحتاج إلى بيان ولا يفتقر إلى برهان؛ فالفرق الذي بينهما هو أن شرطه في المتصل أن يكون متصل السند إلى قائله فقط، بينما شرطه في المسند أن لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس.

وأما **ابن عبد البر** فقد قال:" وأما المسند فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، فالمتصل من المسند مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ...هذا و ما كان مثله، والمنقطع من المسند مثل مالك عن يحي بن سعيد عن عائشة عن النبي ﷺ ...فهذا وما كان مثله مسند لأنه أُسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطع...وأما المتصل جملة فمثل مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا أو موقوفا...وما كان مثل هذا وإنما سمي متصلا لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد، وصح سماعه منه."[126]

إذن المسند عند ابن عبد البر ما روي عن النبي ﷺ سواء كان متصلا أو منقطعا، فشرطه في المسند أن يكون مرفوعا إلى النبي ﷺ فقط، أما الاتصال فليس شرطا لاعتبار الحديث مسندا، والمتصل عنده كل ما اتصل سنده إلى قائله مرفوعا كان أم موقوفا.

فيشترك تعريف ابن عبد البر مع التعريفين السابقين في المتصل المرفوع دون المنقطع المرفوع؛ وهذا الذي ذهب إليه ابن عبد البر مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث فالمسند عندهم مقرون بشرطين أساسيين إذا اختل أحدها لا يعتبر الحديث مسندا وهما: الاتصال والرفع، فكلما كان الحديث متصلا مرفوعا إلى النبي ﷺ فهو المسند، وكلما كان متصلا وغير مرفوع فهو الموقوف، وكلما كان مرفوعا وغير متصل فهو المنقطع.

---

[125]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (1 / 506).

[126]- **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، (د / ط)، 1387 هـ ، (1 / 21).

فالمسند كما قال الحاكم وغيره لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس، قال **السيوطي**:" وهو الأصح فيكون أخص من المرفوع."[127]

الإسناد خصيصة الأمة الإسلامية:

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية**:" الإسناد من خصائص هذه الأمة وهو من خصائص الإسلام."[128]

لقد خص الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية دون غيرها بفضيلة الإسناد، فحرص علماء الحديث على المحافظة على الأسانيد، فكم ضحوا بنفيس مالهم ووقتهم من أجل الحديث حيث أنهم أنفقوا في تحصيله أعمارهم واستغرقوا لتقييده ليلهم ونهارهم، فأبرزوا تصانيف كثرت صنوفها، ودونوا دواوين ظهرت شغوفها فاتخذها العالمون قدوة ونصّبها العارفون قبلة.

يقول **ابن حزم الظاهري**:" نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ النبي ﷺ يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان...وهذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر الملل كلها وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور...يرحل في طلبه من لا يحصى عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة...فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم ولا يمكن فاسقا أن يقحم فيه كلمة موضوعة ولله تعالى الشكر."[129]

وقال **محمد بن حاتم بن المظفر**[130]:" إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف بأيديهم، وقد خلطوا بكتبهم وأخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم وبين

---

[127]- **تدريب الراوي**: السيوطي (1 / 94).

[128]- **منهج السنّة النّبويّة في نقض كلام الشيعة والقدرية**: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة، (د / ط)، 1406 هـ ، (4 / 11).

[129]- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق،: د/ محمد نصر، ود/ عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، (د / ط) ، 1405 هـ ، (2 / 68).

[130]- الشيخ الحافظ المجود محدث العراق أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد البغدادي، قال الخطيب كان ابن المظفر فهما حافظا صادقا مكثرا، مات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاث مائة. سير أعلام النبلاء: الذهبي (16 / 418).

ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها من بين الثقات.وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدا، فهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة أستوزع الله شكر هذه النعم."[131]

وقال الإمام أبو حاتم الرازي:" لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسول إلا في هذه الأمة."[132]

فالسند معتمد وأساس علم الرواية، وتنبني على أحواله أنواع كثيرة من علوم الحديث، ونظرا لأهميته وتوافق المحدثين على أنه مما تفردت به الأمة الإسلامية، مصداقا لقوله تعالى:﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون** ﴾[133] ؛ **قال ابن المبارك**[134]: "إن الله حفظ الأسانيد على أمة محمد ﷺ."[135]

ولما كان هذا شأن الإسناد فقد أشاد به الأئمة وجعلوه من الدين والمحافظة عليه قربة إلى الله تعالى واعتمدوا عليه في نقل الدين وسننه حتى حفظ الدين من كل زغل وريب.

وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء."[136]

---

[131]- **شرف أصحاب الحديث:** الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ محمد سعيد خطيب أوغلي، كلية الإلهيات جامعة أنقرة، (د / ط)، (د / ت)، (40).

[132]- **المرجع السابق** (ص 43).

[133]- **سورة الحجر ، الأية: (9)**

[134]- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي لتميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير مات سنة إحدى وثمانين ومائة وله ثلاث وستون. تهذيب الكمال: المزي (16 / 6). تقريب التهذيب: ابن حجر (320).

[135]- **شرح النووي لصحيح مسلم:** النووي (1 / 78). **شرح علل الترمذي:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ / 1985 م، (ص 68)

[136]- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، الطبعة الأولى، 1396 هـ ، (1 / 27).

وقال أيضا:" بيننا و بين القوم القوائم."[137]يعني الإسناد، وعن **سفيان الثوري**[138]:" الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحه فبأي شيء يقاتل؟"[139]

وعن **سفيان بن عيينة**[140] قال:حدث الزهري يوما بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أَيُرقى السطح بلا سلم؟"[141]

وعنه كذلك:" مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد،كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم."[142]

وأخرج الحاكم عن **مطر الوراق**[143] **في قوله تعالى**:﴿ **أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ** ﴾[144]،قال:" إسناد الحديث."[145]

وكان من سنة علماء هذه الأمة عدم قبول الحديث إلا بإسناده، فشدد سلفنا الصالح في المحافظة على الأسانيد، فكانوا في غاية الحرص وكمال الدقة، وعمق البحث في تطلبهم الإسناد، فقطعوا الفيافي والقفار على مشقة السفر وصعوباته آنذاك بحثا عن الأسانيد وتفتيشا عن أحوال رواتها حرصا على الدين، وذب الكذب عن حديث رسول الله ﷺ.

روى الإمام مسلم– رحمه الله – عن **محمد بن سيرين**[146]:" إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم."[147]

---

[137]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (ص 68)

[138]– سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (244).

[139]– **المرجع السابق**.

[140]– سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة، أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة. **تقريب التهذيب** (245).

[141]- **المرجع السابق**.

[142]– **المرجع السابق**.

[143]– مطر بفتحتين بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف، مات سنة خمس وعشرين ويقال سنة تسع وعشرين ومائتين. **تقريب التهذيب** (534).

[144]– **سورة الأحقاف – الآية (4)**.

[145]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (70).

[146]– محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة عشر ومائة **تقريب التهذيب** (483).

[147]- **صحيح مسلم**: (1 / 14).

وعنه أيضا قال:"لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ويُنظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم."[148]

وعن **أبي الزناد**[149] **قال:**" أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يُؤخذ منهم الحديث يقال ليس من أهله."[150]

قال **أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:**" فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُترا."[151]

إن الإسناد لا بد منه في كل أمر من أمور الدين والاعتماد عليه أعم من أن يكون في الأخبار النبوية أو الأحكام الشرعية أو المناقب والفضائل والمغازي والسير، بل في كل أمر يتعلق بالشؤون الدينية أو له مساس بالشّرع المتين والدين المبين، فلهذا نجد من عناية المحدثين أنهم اشترطوا في الحديث الصحيح أن يكون متصلا من أوله إلى منتهاه، وقسموا أنواع الخلل الذي يطرأ على الإسناد وأعطوا لكل واحد منها اسما خاصا به، وجميع الأنواع هذه تنطوي تحت كلمة واحدة هي فقد حلقة أو أكثر من حلقات العدالة والضبط التي يجب أن تكون معلومة، متصلة ظاهرة.

ويتفرع عن السند أنواع من علوم الحديث منها المتصل والمنقطع والمرسل والمعضل والمعلق والمدلس والشاذ والمنكر والغريب والمتواتر والمشهور والعزيز والآحاد والمسلسل والمدرج والمعلل والمقلوب والمضطرب وغير ذلك.

---

[148]- **صحيح مسلم** (1 / 15).

[149]- عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد قال أبو حاتم ثقة فقيه صالح الحديث صاحب سنة وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات وقال البخاري أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، مات سنة ثلاثين ومائة. **تهذيب التهذيب:** ابن حجر (5 / 178).

[150]- **صحيح مسلم:** (1 / 15).

[151]- **معرفة علوم الحديث:** الحاكم (ص 6).

عناية الإمام مسلم بالإسناد:

أولى الإمام مسلم في كتابه المسند الصحيح هذا الفن مزيد العناية، فعدد الشيوخ والطـــرق، وتفنن في سياق الأسانيد، فجمع أسانيد الحديث الواحد في السياق وتحرز في الانتقال والتحـــول بينها، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد بطرقها جمعا عظيما لا نظير له، وأشار إلى ما في بعض الروايات من العلة، وعنيَ بذلك كله حتى اختص كتابه بالتفوق في فن الإسناد، وطريقة سياقه وما تضمنه من الفوائد الإسنادية.

المطلب الأول
العطف بين الشيوخ

سلك مسلم- رحمه الله - في صحيحه طرقا بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرحا بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه، وتقعده في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه، وتبريزه في صناعته، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا الأفراد في الأعصار[152].

وبذلك امتاز كتابه على غيره، وعَظُمَ ثناء العلماء عليه لما اشتمل عليه من حسن السياق وتجميع الأسانيد والطرق الحديث في الباب الواحد.

والعطف بين الشيوخ هو أن يجمع الراوي بين شيخين فأكثر كأن يقول حدثنا فلان وفلان وفلان، فإذا كان الراوي ليس بضابط لا يُحتمَلُ منه ذلك، ولذا نجد بعض الأئمة يطعن في بعض الرواة بسبب ذلك، فعن **شعبة**[153] **أنه قال لابن علية:**" إذا حدثك عطاء بن السائب عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا أجمع فقال: زاذان وميسرة، وأبو البحتري فاتقه."[154]

وقال **أحمد في رواية المروزي:**" ابن إسحاق[155] حسن الحديث لكن إذا جمع بين رجلين، قلت: كيف؟ قال:يحدث عن الزهري وآخر يحمل حديث هذا على هذا."[156]

---

[152]- **شرح النووي لصحيح مسلم**: النووي (1 / 29).

[153]- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا، مات سنة ستين ومائة. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (266).

[154]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (358).

[155]- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومائة. **تقريب التهذيب** (467).

[156]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (358).

وكذلك قال **الدارقطني في** ليث بن أبي سليم:" إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد فحسب."[157]

وأما إذا جمع الأسانيد ثقة حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم فيقبل منه هذا الجمع، فقد جاء في شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب في ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم قال:" وقال **أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد**: ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لما لم يدخل البخاري حماد بن سلمة[158] في الصحيح؟ قال لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب[159] اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي ويجمع بين جماعة غيرهم، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ."[160]

ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياق واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

والجمع بين المشايخ أو العطف بين الأسانيد لدى الإمام مسلم –رحمه الله– جانب مشرق من جوانب العمل الحديثي في أسلوب صناعة الإسناد ودقة عرضه وجمال أدائه في صحيحه، إذ هذا شأو لا يدرك كنهه إلا من غاص في قعر بحاره.

---

[157]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (358).

[158]– حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه، مات سنة سبع وستين ومائة. **تقريب التهذيب** (178).

[159]– عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله اثنتان وسبعون سنة. **تقريب التهذيب** (328).

[160]– **شرح علل الترمذي** (359).

صور العطف بين الشيوخ:

1- العطف بين الشيوخ عند الاتفاق:

قال **الإمام مسلم– رحمه الله –**:" حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النّاقِدُ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزّهْرِيّ, عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ النّبِيّ ﷺ رَجُلاً يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ فَقَالَ: « **الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ** ».[161]

2- العطف بين الشيوخ عند الاختلاف:

عنى الإمام مسلم– رحمه الله – عناية شديدة بالتنبيه على الاختلاف في ألفاظ الرواة ولو كان يسيرا، وذكر أنواعا من العلوم المتداولة وطرقا من الفنون المتناولة، فجاء في بابه بديع المثال منيع المنال، ولا يتسنى ذلك إلا لمن له همة شامخة، ورواية دارية في كسب العلوم والمعارف.

قال الإمام **مسلم –رحمه الله–**[162]: حدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدّثَنَا مُحمّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيّبِ أَنّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ:(**وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ صلى الله عليه وسلم حَكَماً مُقْسِطاً، فَيَكْسِرُ الصّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ الْمَالُ حَتّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ**).

وحدّثناه عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمّادٍ وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدّثَنِيهِ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدّثَنِي يُونُسُ. ح وَحَدّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيّ و عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. حَدّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ. كُلّهُمْ عَنِ الزّهْرِيّ بِهَذَا الإِسناد وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ (**إِمَاما مُقْسِطا وَحَكَما عَدْلاً**). وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: (**حَكَما عَادِلاً**) وَلَمْ يَذْكُرْ (**إِمَاما مُقْسِطا**). وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ (**حَكَماً مُقْسِطا**). كَمَا قَالَ اللّيْثُ وَفِي حَدِيثِهِ مِنَ الزّيَادَةِ (**وَحَتّى تَكُونَ السّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرا مِنَ الدّنْيَا وَمَا فِيهَا**).

ثُمّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاّ لَيُؤْمِنَنّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ**﴾[163]

---

[161]- **صحيح مسلم**: كتاب الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان (1 / 63).

[162]- **صحيح مسلم**: كتاب الإيمان باب: نزول عيسى بن مريم حكما بشريعة نبينا محمد ﷺ (1 / 135).

[163]- **سورة النساء – الأية (159)**.

المطلب الثاني
التحويل بين الأسانيد

وهذا باب اختلفوا في إتقانه اختلافا متباينا، وللإمام مسلم -رحمه الله- فيه يد ليست لغيره، فهو من أتقن الناس وأضبطهم لهذا الباب وأقومهم لحروفه، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيده ومتونه، وطريقته في ذلك أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وتلتقي هذه الأسانيد في راو من الرواة ويسمى المدار، فيذكر الإسناد الأول إلى نقطة الالتقاء ويأتي بالحرف المهمل(ح)، ويذكر بعده الإسناد الآخر إلى نقطة الالتقاء أيضا، ثم يتمم الإسناد من مبدأ الالتقاء حتى آخر السند.

قال **ابن الصلاح**:" وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته(ح)وهي حاء مفردة مهملة، و لم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها، وكتب جماعة من الحفاظ مكانها بدلا عنها(صح) صريحة، وهذا يشعر بكونها رمزا إلى(صح).وحسن إثبات(صح)هنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيُجعلا إسنادا واحدا، وقيل إنها حاء مهملة من التحويل أي من إسناد إلى إسناد آخر، وأهل المغرب بلا اختلاف يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: (الحديث)، وقيل إنها حاء من (حائل) أي تحول بين الإسنادين، ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء في القراءة، وأنكر كونها من الحديث، وغير ذلك، وعن بعض البغداديين أنها حاء مهملة، وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة (حا) ويمر. قال ابن الصلاح: وأختار أنا -والله الموفق- أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها (حا) ويمر، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها والعلم عند الله تعالى."[164]

وهذا الجمع جائز مجمع عليه بين علماء الحديث إذا كان ذلك من ثقة حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم لا إشكال فيه إذا اتحدت ألفاظ الرواة.

---

[164]- **مقدمة ابن الصلاح** (117، 118) بتصرف.

قال **النووي** بعد أن ذكر ما ذكره ابن الصلاح:" ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري، فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها."[165]

قد امتاز صحيح مسلم بهذه المزية فاعتنى بإيراد الطرق وتلخيصها، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة بإيجاز العبارة مع حسن البيان.

إن الدقة في إيراد طرق الأحاديث جعلت من صحيح مسلم أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا يليق به وجمع فيه طرقه، وأورد أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فصار استخراج الحديث منه ومعرفة طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة سهلا، مما يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم ووقوفه على أسراره، وأصول قواعده.

والمتصفح لصحيح مسلم يرى بوضوح العناية الفائقة التي أولاها للتحويل بين الأسانيد وذلك من اجل إظهار الفوائد الإسنادية التي أجملها في مقدمته، فمثلا نجده يجمع بين عدة أسانيد يحول بينها بعلامة التحويل (ح) منبها للفوائد العلمية العظيمة، وقد أثمر ذلك معرفة كثير من أنواع الحديث التي سنعرج عليها لاحقا.

قال–**رحمه الله– في صحيحه في كتاب العتق:**[166]" حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى, قَالَ: قُلْتُ لِمَالك: حَدّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ :(**مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عَبْدٍ, فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قُوّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلاّ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ**).

وحدّثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ و مُحَمّدُ بْنُ رُمْحٍ جَمِيعاً عَنِ اللّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ح وَحَدّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرّوخَ: حَدّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ح وَحَدّثَنَا أَبُو الرّبِيعِ وَ أَبُو كَامِلٍ قَالاَ: حَدّثَنَا حَمّادٌ حَدّثَنَا أَيّوبُ ح وَحَدّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدّثَنَا أَبِي: حَدّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ ح وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى: حَدّثَنَا عَبْدُ الْوَهّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ح وَحَدّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ عَنِ

---

[165]– **شرح النووي** (1 / 42).

[166]– **صحيح مسلم**: كتاب العتق، باب: من أعتق شركا له في العبد (2 / 1139).

ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ ح وَحَدَّثَنَا هَـرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ حَـدَّثَنَا ابْنُ وَهْـبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ كُلّ هَـؤلاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

إن المتمعن لهذا المثال يجد أن الإمام مسلما قد سلك طريق الإشارة في إبداء الفوائد الإسنادية، تاركا للقارئ الوصول إلى الأغراض العلمية الفنية وذلك بالدراسة والتأصيل، وهذا المنهج هو الغالب في جميع صحيحه ويمكن استنباط بعض الفوائد من هذا المثال والمتمثلة في:

1-رفع التفرد عن حديث مالك وذلك بتعداد الطرق وتسمى بالاعتبار.

2- الرواية بالمعنى، فحديث الآخرين مروي بالمعنى ولذلك اكتفى بإيراد الأسانيد دون ذكر المتن، مع الإشارة إلى ذلك بقوله: (بمعنى حديث مالك).

قد بذل الإمام مسلم -رحمه الله- مجهودا عظيما، وأبدى تفننا بديعا في العناية بفن الإسناد لأهداف علمية ومقاصد فنية جليلة في علوم الحديث وفنونه، فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها وأحاط بها من جميع جهاتها، وبقدر ما يفوته منها تنزل درجته وتنحط رتبته، وما ذكرته أنموذج لمن يريد أن يعرف ذلك، ومدخل لمن يريد أن يضيف مبسوطا في ذلك.

المطلب الثالث
الجمع بين الطريقتين:العطف والتحويل

كان الإمام مسلم –رحمه الله– متيقظا لأسانيد كتابه يفحصها بدقة وعناية، فأحسن ترتيب الأحاديث وترصيفها على نسق يقتضيه تحققه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم، حيث أرسى قواعده، وأحاط بجميع جوانب الموضوع الذي جند نفسه من أجله، مما يضفي على الموضوع سلاسة بلغت أوجها وتسنمت ذروتها، وينبغي لكل راغب في علم الحديث أن يعتني به ويتأمل في تلك الدقائق ليرى فيها عجائب المحاسن، فلكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب أن يأخذوا بها ويستعملوها.

انتهج الإمام مسلم في تخريج أحاديثه طريقة ثالثة ألا وهي الجمع بين شيوخه والتحويل بين الأسانيد في آن واحد، وقد سبقت الإشارة إلى مفهوم كل من العطف والتحويل كلاّ على حدا، فلا داعي لإعادة الحديث عنهما في هذا المطلب وإنما أتناول فيه التمثيل لهذه الطريقة حتى يتسنى للقارئ معرفة عمل الإمام مسلم –رحمه الله– في صحيحه وكيفية إخراج أحاديثه، ثم أذكر مقاصده من هذا العمل الفني في إيراد طرق أحاديثه.

أمثلة توضيحية:

قال **الإمام مسلم –رحمه الله–**:[167]

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزّهْرِيّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيّ ﷺ ح وَحَدّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. قَالاَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ أَنّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ:(**التّسْبِيحُ لِلرّجَالِ وَالتّصْفِيقُ لِلنّسَاءِ**). زَادَ حَرْمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالاً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبّحُونَ وَيُشِيرُونَ.

---

[167]– **صحيح مسلم**: كتاب الصلاة، باب: تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة (1 / 318).

حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّميميّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِك عَنْ نَافِعٍ, عَنِ ابْنِ عُمَرَ **أَنّ رَسُولَ اللّه ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثّنِيّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.**

وحدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى **و** مُحَمّدُ بْنُ رُمْحٍ **وَ** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ اللّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. **ح** وَحَدّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ **وَ** أَبُو الرّبِيعِ **وَ** أَبُو كَامِلٍ قَالُوا: حَدّثَنَا حَمّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) عَنْ أَيّوبَ. **ح** وَحَدّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيّوبَ. **ح** وَحَدّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدّثَنَا أَبِي. **ح** وَحَدّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. **ح** وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى **وَ** عُبَيْدُ اللّه بْنُ سَعِيدٍ. قَالاَ: حَدّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطّانُ). جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللّه. **ح** وَحَدّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ **وَ** أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ **وَ** ابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالُوا: حَدّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيّةَ. **ح** وَحَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدّثَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ. **ح** وَحَدّثَنَا هَرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ. حَدّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ). كُلّ هَؤُلاَءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَيّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمّادٍ وَابْنِ عُلَيّةَ: قَالَ عَبْدُ اللّه: فَجِئْتُ سَابِقاً. فَطَفّفَ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ.

مقصد الإمام مسلم –رحمه الله–:

إن المتصفح لصحيح مسلم في كيفية إيراد أحاديث شيوخه يرى أنّه أدرك العلوم ومبانيها واقتبس فوائد الفنون، فذكر فيه أنواعا من العلوم المتداولة وطرقا من الفنون المتناولة، مستمدا في ذلك من الأئمّة السادة بعد أن عرف مجاريهم، فأحاط بجميع الغايات والمقاصد وبلغ في معرفتها وضبطها إلى النهايات، فعدّد الشيوخ وجمع الأسانيد بحيث لا يكاد يخلوا حديث من إحدى الطريقتين أو كلاهما، وهذه الطريقة كثيرا ما نجده يستعملها عندما تستوي مراتب الرواة وتتفق مروياتهم، والغرض من وراء ذلك أهداف علمية ومقاصد فنية جليلة تتناول أنواعا من علوم الحديث وفنونه من بينها: رفع التفرد، وسبر طرق الحديث.

- **رفع التفرد:**

موضوع التفرد من أدق المسائل الحديثية في نقد السنّة، وهي كغيرها من المسائل المهمّة في هذا الفن التي تحتاج إلى طرقها باستمرار حتى يتبين لنا منهج القوم الذي غبيت علينا عباراته وتغبشت فأصبحنا في حاجة إلى معرفة قواعد هذا الفن وضوابطه وإلى من يترجم لنا مصطلحاته حتى يمكننا الوصول إلى الغرض المنشود، وهو العودة بالنقد إلى أصوله المحكمة عند أهله.

إن المتأمل في كلام أئمة الحديث يرى بوضوح اهتمامهم الشديد بتفرد الراوي لعلاقته المباشرة بتعليل الأحاديث، فلذلك أفردوه بالتصنيف؛ وتكمن أهمية مسألة التفرد في الآثار المترتبة، إذ هي المحك في تميز معرفة صحيح الرواية من سقيمها، وهذا باب واسع غزير الفوائد صعب المصادر والموارد زلت فيه قدم كثير من نقلة الأخبار ورواة الآثار.

مفهوم التفرد:

يقصد بالتفرد أن يروي الراوي حديثا عن شيخه لا يشاركه فيه غيره فيقال: لم يتابع عليه، أو لم يرويه غيره، أو تفرد به فلان عن فلان، ثمّ قد يكون التفرد مطلقا بحيث لم يتابع راو ممّن فوقه إلى أن يصل الإسناد إلى النبي ﷺ، وقد يكون نسبيا بحيث يكون للحديث طرق مشهورة ووقع التفرد في هذا الطريق.

حكم التفرد:

والحكم في التفرد يخضع لنظر الناقد فيما لديه من قرائن وأدلة، قال ابن رجب الحنبلي: " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنّهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه أن لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللّهمّ إلا أن يكون ممّن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهريّ ونحوه، وربّما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كلّ حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه "[168].

[168]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (208).

ذهب الدكتور حمزة الميليباري من خلال ما حكاه الحافظ ابن رجب عن الحفاظ المتقدمين أن الحكم على الحديث الفرد ليس له ضابط يضبطه وإنّما هو خاضع للملابسات والقرائن الـــتي تحوم حوله، حيث قال: " فقد أفادنا الحافظ ابن رجب –رحمه الله– أن إطلاق القبول فيما يتفرد به الثقات لا يكون مستقيما لدى أصحاب الحديث، وأن الأمر في القبول يكون حسب الأدلّـــة والقرائن التي تتوفر في الحديث، وهذا أمر جدّ غامض ولا يطيق على إدراكه إلا الناقد الجهبذ ولا يسلم لهم ذلك إلا من مارس طريقتهم وأسلوبهم في البحث والنظر والحكـــم"[169]،و مـــا فهمـــه الأستاذ الفاضل من كلام الحافظ ابن رجب ليس بمستقيم لأنّ الّذي يفهم ممّا ذكره ابن رجب أن لتفرد الثقة حالتان وهي:

1/☚ **تفرد من لا يحتمل تفرده وليس له أصل متابع:** وهو الّذي قال فيه **الحافظ ابن رجب**: " فإنّهم – أي الحفاظ المتقدمون– يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافهم إنّه لا يتابع عليه."[170] ، ومعنى (لا يتابع عليه) أي ليس للحديث أصل متابع وليس للرواية واقـــع عملي معروف، وبذلك فهو تفرد مطلق ممّن لا يحتمل إنفراده، قال **صالح بن محمّد**: " عبد الرحمن بن أبي الزناد[171] قد روى عن أبيه[172] أشياء لم يرويها غيره، وتكلم فيه مالك بن أنـــس بـــسبب روايته (كتاب الفقهاء السبعة)، وقال: أين كنّا نحن من هذا."[173]، فتفرد عن أبيه بأشياء لم يتابع عليها ممّا جعل الإمام مالك ينكر عليه ذلك التفرد المطلق لعدم تقعده في الحفظ والتثبت حتى يقبل منه ذلك، فشذّ بشيء ليس له فيه أصل متابع، قال **الحاكم النيسابوري**: " فأمّا الشاذّ فإنّه حديث يتفرّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة."[174]، حيث يروي ثقة ليس من أصحاب الراوي المعروفين بالكثرة والتثبت فيه، فينفرد عن الجميع بشيء يرويه عنه، فهذا أمـــر يستنكره النقاد ويعتبرونه شاذّا مردودا.

---

[169]– **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار الهداية قسنطينة – الجزائر –، الطبعة الثانية، (د / ت)، (21).

[170]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (208).

[171]– عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها، مات سنة أربع وسبعين ومائة وله أربع وسبعون سنة. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (340).

[172]– سبقت ترجمته في ص (39).

[173]– **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (10 / 228). **تهذيب الكمال**: المزي (17 / 101). **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (6 / 156).

[174]– **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (119).

ومثاله: ما روى بُرْدٌ بن سنان عن الزّهْرِيّ عن عُرْوَةَ بنِ الزّبَيْرِ عن عَائشةَ قالت: « **جِئْتُ ورسولُ الله ﷺ يُصَلّي في البيت والبابُ عليه مُغْلَقٌ فَمَشى حتى فَتَحَ لي ثُمّ رَجَعَ إلى مَكَانِهِ ووَصَفَتِ البابَ في القِبلَةِ** »[175]؛ قال **أبو حاتم:**"لم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ غير برد وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث."[176] لذا قال **الجوزجاني** بعد كلامه عن أصحاب الزهري المعروفين:" قوم رووا عن الزهري قليل أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة منهم برد بن سنان، وروح بن جناح وغيرهما "[177].

نهج الإمام مسلم –رحمه الله– في ثنايا صحيحه أن لا يخرج للرواة الذين لا يحمل تفردهم إلا إذا كانت لهم متابعات أو شواهد، فعلى سبيل المثال[178]: عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة، قال فيه **أحمد بن حنبل:**" مضطرب الحديث جدا مع قلة روايته، ما أرى له إلا خمس مائة حديث وقد غلط في كثير منها"، وقال **يحي بن معين:**" مخلّط "، قال **العجليّ:**" صالح الحديث روى أكثر من مائة حديث "، وقال **أبو حاتم:**" ليس بالحافظ وهو صالح الحديث"، وقال **النسائي:**" ليس به بأس"، فبالنظر إلى أقوال أهل العلم فيه يمكننا تصنيف الرجل في خانة من لا يحتمل تفرده، فإذا تفرد بشيء ليس له فيه أصل متابع لا يحتجّ به.

وقد أخرج له الإمام مسلم –رحمه الله– في صحيحه واستشهد بحديثه في الأصول وذلك بعد أن وجد لحديثه أصلا متابعا له – أي أنّه لم يرو عنه الأحاديث التي انفرد بها لعدم تحمل ذلك منه لخفّة ضبطه وقلّة حفظه– **قال –رحمه الله–:** [حدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدّثَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ و عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ

---

[175]- **سنن الترمذي:** باب: ذكر ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع (2 / 497). **سنن أبي داود:** باب: العمل في الصلاة (1 / 242). **مسند أحمد:** (6 / 31).

[176]- **علل ابن أبي حاتم:** عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم أبو محمد، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، (د / ط)، 1405 هـ (1 / 165).

[177]- **شرح علل الترمذي:** ابن رجب (266).

[178]- **تهذيب الكمال:** المزي (18 / 370- 375)، **تهذيب التهذيب:** ابن حجر (6 / 364 – 365).

حُرَيْث عَنْ سَعِيد بْنِ زَيْد بنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النّبِيّ ﷺ يَقُولُ:(**الْكَمْـأَةُ**[179] **مِـنَ الْمَنّ. وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**).

وحدّثنا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى. حَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْـرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْث. قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُـولَ اللّـهِ ﷺ يَقُولُ:(**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**).

وحدّثنا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى. حَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَـمُ بْنُ عُتَيْبَةَ عَنِ الْحسَنِ الْعُرَنِيّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النّبِيّ ﷺ.

قَالَ **شُعْبَةُ**: لَمّا حَدّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أُنْكِرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ.][180]

وقال **أبو عيسى الترمذي**: " وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد[181]، وعبد الله بن لهيعة[182] وغيرهما، إنّما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمّة، فإذا انفرد واحد عن هؤلاء بحديث و لم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال **أحمد بن حنبل**: ابن أبي ليلي[183] لا يحتج به؛ إنّما عنى إذا انفرد بالشيء."[184]

179- **الكمأة**: نَبات يُنَقِّضُ الأَرضَ فـيخرج كما يَخرِج الفُطْر، وقيل عنها بأنها جدري الأرض، والجذري هو: الحب أي البثور التي يظهـر في جسد الصبي شبه الكمأة بظهورها من بطن الأرض كما يظهر الجدري من باطن الجلد، واختلف في معنى قوله صلى الله عليه وسلم الكمأة من المن فقال أبو عبيد وكثيرون شبهها بالمن الذي كان ينزل على بنى إسرائيل لأنه كان يحصل لهم بلا كلفة ولا علاج والكمأة تحصل بلا كلفـة ولا علاج ولا زرع بذر ولا سقى ولا غيره وقيل هي من المن الذي أنزل الله تعالى على بنى إسرائيل حقيقة عملا بظاهر اللفظ. **لسان العرب**: ابـن منضور (1 / 148). **شرح النووي** (14 / 4).

180- **صحيح مسلم**: كتاب الأشربة، باب: فضل الكمأة ومداواة العين (3 / 1619).

181- مُجَالد بن سعيد بن عمير الهَمْداني أبو عمرو الكوفي, ليس بالقويّ وقد تغير في اخر عمره, مات سنة أربع وأربعـين ومائـة، روىَ لـه مُسلـم مَقْرُوناً بغيره. **تهذيب الكمال**: المزي (27 / 219). **تقريب التهذيب**: ابن حجر (520).

182- عبد الله بن لَهيعة بن عقبة الحضرمي, أبو عبد الرحمن المصري, القاضي, صدوق, خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون, مات سنة أربع وسبعين ومائة, وقد ناف على الثمانين. **تقريب التهذيب**: (319).

183- محمد بن عبد الرحمن بن أبي لَيلى الأنصاري, الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن, صدوق سيء الحفظ جداً, مات سنة ثمان وأربعين ومائة. **تقريب التهذيب** (493).

184-**كتاب العلل**: أبو عيسى الترمذي (5 / 701).

وما قاله الأئمّة تعتبر ضوابط الحديث الشاذّ، ومحلّ الشذوذ هو أحاديث الشيوخ ممّن لا يحتمل تفردهم، قال **الإمام مسلم – رحمه الله –**:" فأمّا رواية المعافي[185] بن عمران عن أفلح عن القاسم عن عائشة ليس بمستفيض عن المعافي، إنّما روى هشام بن بهرام[186]، وهو شيخ من الشيوخ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد "[187]. والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم: " عبارة عمن دون الأئمّة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثّقة وغيره "[188]؛ قال **الخليلي**:" والّذي عليه حفّاظ الحديث: الشاذّ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة"[189]، فالشاذّ عند الخليلي هو مجرد التفرد بما ليس له أصل متابع، وهو بهذا مطابق لما قاله الحاكم في تعريفه للشاذّ؛ وقد يعترض معترض فيقول: ولكن الحاكم خصّه بتفرد الثّقة، وبذلك فهو أدقّ من تعريف الخليلي الّذي اعتبر فيه مطلق التفرد سواء كان من ثقة أو من غير ثقة. والأمر ليس كذلك إذ المتأمّل في الشطر الآخر لتعريف الخليلي يرى أنّه يفرق بينهما حيث يقول عند ذكر حكم تفرد كل من الثقة وغير الثّقة **فقال**: " فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل – وهو الّذي اصطلح عليه الإمام مسلم بالمنكر–[190] وما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتجّ به"، وهذا هو الشاذّ

---

[185]– حدثنا هشام بن بهرام المدائني ثنا المعافى بن عمران عن أفلح يعني بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق. **سنن أبي داود**: كتاب المناسك، باب في المواقيت، (2 / 143). السنن الكبرى: النسائي، كتاب الحج، باب: ميقات أهل المدينة، (2 / 328). **سنن الدارقطني**: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم، دار المعرفة بيروت، (د / ط)، 1386 هـ / 1966 م، كتاب الحج، باب: المواقيت، (2 / 236). **سنن البيهقي الكبرى**: البيهقي، كتاب الحج، باب: ميقات أهل العراق، (5 / 28).

[186]– هشام بن بهرام المدائني روى عن افلح بن حميد والمعافى بن عمران الموصلي، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال أدركته و لم اكتب عنه. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي (9 / 53).

[187]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج أبو الحسين، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، طبعة مكتبة الكوثر السعودية، الطبعة الثانية، 1410 هـ ، (215).

[188]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (256).

[189]– **المرجع السابق. الإرشاد**: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د/ محمد سعيد إدريس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1987 هـ ، (1 / 176).

[190]- **صحيح مسلم**: النووي (1 / 7).

الّذي ذكره الحاكم وقبلهما الإمام الشافعي، روى يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي **الشافعي**: " ليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره – وهو كما قال وسيأتي بيانه لاحقا – هذا ليس بالشاذّ، إنّما الشاذ أن يروي الثّقة حديثا يخالف فيه النّاس هذا الشاذّ من الحديث."[191]

لقد توافق المحدثون واستقرت كتب المصطلح منذ ابن الصلاح إلى يومنا هذا على أنّ الشاذّ: هو ما اصطلح عليه الشافعي في اعتبار وقوع المخالفة مع تقييدها بالثّقة فقالوا:" قد أصاب الشافعي في اعتبار المخالفة وتقييد بالثّقة، إلا أنّه تسامح في قوله:" لِمَ رواه النّاس" – إنّما قال الشافعي: يخالف فيه النّاس و لم يقل لِمَ رواه النّاس فهناك فرق بينهما كما سيتضح لاحقا – فإنّه بإطلاقه يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفا لما رواه جمع من الضعفاء أيضا شاذّا، وأن لا يكون ما رواه ثقة مخالفا لما رواه واحد وهو أوثق منه وأضبط شاذّا، وليس كذلك فإن مدار الشذوذ المخلُّ في صحة الحديث هو مخالفة الثقة لغيره من الثقات وإن كان واحدا، ولا يشترط فيه أن تكون المخالفة مع جمع من الثقات، فإنّه لو روى حديثا واحدا اثنان فقط وأحدهما أوثق من الآخر وخالفت رواية الثّقة لرواية من هو أعلى منه كان شاذّا أيضا، ولو روى ثقة مخالفا لما رواه الضعفاء فالعبرة لروايته لا لروايتهم ولا تضرّ هذه المخالفة في صحة الحديث، وهذا كلّه ظاهر على كل ماهر، فلعل المراد بالنّاس في قول الشافعي الثقات الحفاظ."[192]، ومن ثَمَّ اصطلحوا على تعريف الشاذّ: " بأنّه كل ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه."[193] قال **الحافظ ابن حجر**: " فإن خُلِفَ – أي الراوي – بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: (المحفوظ) ومقابله وهو المرجوح يقال له: (الشاذّ)."[194] كان الأولى أن يقول: والمرجوح يقال له: المعلول؛ فالشاذّ كما قال الحاكم: " هو غير المعلول فإنّ المعلول ما يوقف على علّته أنّه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم."[195] وما ذكروه في تعريف الشاذّ وما ذكره الحافظ من المرجحات إنّما تصلح أن يتصف

---

[191]- **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (119).

[192]- **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني**: اللكنوي (357).

[193]- **تدريب الراوي**: السيوطي (1 / 125).

[194]- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: ابن حجر العسقلاني، تعليق: أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي، شركة الشهاب الجزائر، (د / ط)، (د / ت)، (13).

[195]- **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (119).

بها الحديث المعلول الّذي يشترط فيه المخالفة كما ذكره الحاكم، أما الشاذّ فلا يشترط فيه المخالفة بتاتا وإنّما يشترط فيه: التفرد بما ليس له أصل متابع، وأن يكون هذا التفرد ممّن لا يحتمل تفرده لا غير.

ثمّ إن كلام الإمام الشافعي لا يحتمل كلّ ذلك التأويل الّذي ذُكر، مع أن نصوصه وأقواله تأباه، فالمتأمل لتعريف الشافعي للشاذّ وما اصطُلح عليه يرى بونا كبيرا بين كِلا التعريفين، فالإمام الشافعي يقصر المخالفة على التفرد بما ليس له أصل متابع لذلك قال: يخالف فيه النّاس و لم يقل مخالف لِمَ رواه النّاس؛ ففي تعبير الإمام الشافعي إشارة لطيفة لمفهوم المخالفة، فالمخالفة عنده هي كما قال **الإمام مسلم –رحمه الله–**: " فأمّا من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممّن قد شاركهم في الصّحيح ممّا عندهم، فغير جائز قَبول حديث هذا الضرب من الناس."[196]، فمخالفة النّاس وقعت في أن روى ما لا يروي سواه فانفرد بحديث ليس له أصل في واقع النّاس أي توجد رواية واحد ولا يوجد غيرها سواء وافقت أو خالفت، قال **الإمام الشافعي**:" فعليك من الحديث بما تعرفه العامة وإيّاك والشاذّ منه"[197]، فالحديث المعروف هو الّذي يكون مشهورا عند النّاس سندا أو متنا، والشاذّ هو الحديث الّذي لا يعرفه النّاس سواء كان ذلك من قبل سنده أو متنه، فكل تفرد غير معروف لدى العامة وهو الّذي عبّر عنه الإمام الشافعي بـ: مخالفة النّاس يكون شاذّا منكرا غريبا، وهذه مصطلحات كلّها لها مدلول واحد عند أئمّة النقد – كما سيأتي– ألا وهي: التفرد بما ليس له أصل متابع ممّن لا يحتمل تفرده؛ أما إذا وقعت المخالفة لما رواه النّاس معناه أنّه روى حديثا وروى النّاس حديث مخالفا لما رواه، فهنا روايتين إحداها مخالفة للأخرى ويتم الترجيح بيهما بمرجحات، فالراجحة يعبّر عنها بالرواية المحفوظة، والمرجوحة يقال لها الرواية المعلولة وبينها وبين الرواية الشاذّة مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي.

---

[196]– **صحيح مسلم** (1 / 7).

[197]– **الأم**: محمد بن إدريس الشافعي أبوعبد الله، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، 1393 هـ، (7 / 338).

قال **الإمام الشافعي**: " وأهل الحديث متباينون: فمنهم المعروف بعلم الحديث يطلبه وسماعه من الأب والعمّ وذوي الرّحم والصديق وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدّما في الحفظ، إن خالفه من يُقصِّر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممّن خالفه من أهل التقصير عنه.

ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدلّ على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف أهل الحفظ له.

وإذا اختلفت الرواية استدللنا عن المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط."[198]

إن الإمام الشافعي قَبِل حديث من كان مقدّما في الحفظ وقال عنه بأنّه المحفوظ، وترك حديث من كان من أهل التقصير ووصفه بأنّه خطأ وغلط، و لم يقل عنه بأنّه شاذّ، لأنّ المخالفة هنا وقعت فيما له أصل، بينما في الشاذّ فالمخالفة تمثلت في التحديث بما لا أصل له، ثم ذكر بأنّه إذا اختلفت الرواية يستدلّ على المحفوظ منها والغلط بالأحفظية ووجوه أخرى تدل على الصدق والحفظ والغلط، وهذه الأمور كلها تنطبق على الحديث المعلول، والشاذ بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

قال **ابن رجب الحنبلي**: " إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد وانفرد واحد منهم بإسناد آخر...، فأمّا إن كان المنفرد عن الحفاظ سيء الحفظ فإنّه لا يعبأ بانفراده ويحكم عليه بالوهم؛ مثال ذلك: أن أصحاب الزهري رووا عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي قصة المجامع في رمضان[199]، ورواه هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فحكم الأئمّة بأنّه وهم في ذلك، فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهورة والحفاظ يخالفونه، فإنّه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهورة تسبق إليه الألسن والأوهام كثيرا فيسلكه من لا يحفظ؛ ومثال ذلك:

---

[198] – **الرسالة**: الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (د / ط)، (د / ت)، (382 – 383).

[199] – **صحيح مسلم**، كتاب الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم... (2 / 781). **صحيح البخاري**، كتاب الصوم باب: إذا جامع في رمضان... (2 / 684)، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: إذا وهب هبة... (2 / 918)، كتاب كفارات الإيمان... باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير... (6 / 2467)، باب: من أعان المعسر في الكفارة (6 / 2468).

روى حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي عن الحارث أن رجلا قال: (**يا رسول الله إني أحب فلانا، قال: أعلمته؟ قال: لا...**)[200] الحديث، هكذا رواه حماد بن سلمة[201] وهو أحفظ أصحاب ثابت وأثبتهم في حديثه... وخالفه من لم يكن في حفظه من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فضالة[202] وحسين بن واقد[203] ونحوهما، فرووه عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ[204] . وحكم الحفاظ[205] هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه منهم أبو حاتم والنسائي والدارقطني.

قال **أبو حاتم**: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسن والأوهام فيسلكها من قلّ حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإنّ في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمّة."[206]

إن ما ذكره الحافظ ابن رجب ومثّل له وقبله كلام الإمام الشافعي هو بعينه ما تقرر في كتب المصطلح واصطلحوا عليه بالشاذّ لمخالفة المقبول من هو أولى منه بالحفظ، ولكنّ المتتبع لكلام الإمام الشافعي وما نقله ابن رجب عن الأئمّة النقاد فإنهم لا يجعلونه من قبيل الشاذّ رغم كون المخالف من الشيوخ الثقات وإنّما هو وهم وخطأ فهو من قبيل المعلول.

200- **سنن النسائي الكبرى**: أبو عبد الرحم النسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول لأخيه إذا قال إني أحبك، (6 / 54).

201- سبقت ترجمته في ص (42).

202- مبارك بن فضالة بفتح الفاء وتخفيف المعجمة أبو فضالة البصري صدوق يدلس ويسوي مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (519)

203- الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي ثقة له أوهام، مات سنة تسع وخمسين ومائة ويقال سبع وخمسين. **نقريب التهذيب** (169).

204- **سنن أبي داود**، كتاب الأدب، باب: إخبار الرجل الرجل بمحبته إليه، (4 / 333). **سنن النسائي الكبرى**، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول لأخيه إذا قال إني أحبك، (6 / 54).

205- قال أبو عبد الرحمن النسائي: وحديث حسين بن واقد خطأ, وحماد بن سلمة أثبت و أعلم بحديث ثابت من حسين بن واقد, والله أعلم. **سنن النسائي الكبرى**، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول لأخيه إذا قال إني أحبك، (6 / 54).

206- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (377 / 378).

قال **ابن الصلاح**: " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه...، فإن لم يكن ممّن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الّذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح."[207]
والصحيح عنده هو: " الحديث المسند الّذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذّا ولا معللا."[208]

وقال **الحافظ أبو بكر البرديجي**: " إذا روى الثّقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثا لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفا ولا يكون منكرا ولا معلولا."[209]

ما ذهب إليه ابن الصلاح والبرديجي في تعريف الصحيح إنّما هو إذا انفرد الراوي بالرواية، فيشترط في قبول روايته أن يكون ممّن يُحتمل تفرده لذلك قيدوه بقيد الثّقة الضابط، وأمّا إذا كان المنفرد ممّن لا يحتمل تفرده، فاشترطوا فيه أن لا يكون شاذّا ولا منكرا بمعنى أن تكون له متابعة حتى يقبل حديث هذا الصنف وأمور أخرى تنضم إلى ذلك تنبه العارف على صحة الحديث من عدمه؛ ولا معللا: أي أن لا تكون هناك مخالفة بين روايات الثّقات فيما بينهم التي هي محل العلل، فأمّا إذا تفرد الضعيف بالحديث وخالف فيه الثقات فلا يقال عنه معلول ولا منكر بل هوالمتروك.
قال **الإمام مسلم –رحمه الله–**: " وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرّضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها؛ فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله؛ فمن هذا الضّرب

---

[207]- **مقدمة ابن الصلاح** (46).
[208]- **المرجع السابق** (9).
[209]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (253).

من المحدثين: عبد الله بن مُحرَّر[210]، ويحي بن أبي أُنيسة[211]، والجراح بن المنهال أبو العطوف[212]، وعبّاد بن كثير[213]، وحسين بن عبد الله بن ضمرة[214]، وعمر بن صُبهان[215]،

---

[210]- عَبْدُ اللّهِ بنُ مُحَرّر العَامِرِيّ الجَزَرِيّ الحَرّانِيّ ويقال: الرّقّيّ قاضي الجزيرة. قال حمدان الوراق عن أحمد: ترك الناس حديثه، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: ما نصنع بحديثه هو ضعيف، وقال عمرو بن علي وأبو حاتم وعلي بن الجنيد والدارقطني: متروك الحديث، وكذا قال النسائي، وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم أيضاً: منكر الحديث ترك حديثه ابن المبارك، وقال الجوزجاني: هالك، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث. **شرح النووي** (1 / 56). **تهذيب الكمال** (16 / 29)، **تهذيب التهذيب** (5 / 340).

[211]- يَحْيَى بنُ أَبي أُنَيْسَة واسمه زَيْد ويقال: أُسَامَة الغَنَوِيّ مَوْلاَهُم أبو زَيدٍ الجَزَرِيّ. عن أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي أنيسة متروك الحديث، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس بشيء، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: ليس بالقوي وقال أبي: هو ضعيف الحديث، وقال ابن المديني: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال البخاري: ليس بذاك وقال أيضاً: لا يتابع في حديثه، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به، مات سنة ست وأربعين ومائة. **تهذيب التهذيب** (11 / 161 – 162).

[212]- – الجرّاح بن مِنْهال أبو العطوف الجزري. قال أحمد كان صاحب غفلة وقال البخاريّ ومسلم منكر الحديث وقال ابنُ حبان كذاب مات سنة ثمان وستين ومائة. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، (د / ت)، (67).

[213]- عَبّادُ بنُ كَثير الثّقَفِيّ البَصْرِيّ. قال الدوري عن ابن معين: ضعيف الحديث وليس بشيء، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس بشيء في الحديث وكان رجلاً صالحاً، وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف. مات ما بين الأربعين إلى الخمسين ومائة. **تهذيب الكمال** (14 / 145 – 146 – 147). **تقريب التهذيب** (290).

[214]- الحسين بن عبد الله بن ضميرة (بن أبي ضميرة) سعيد الحميري أبو عبد الله قال مالك: كذاب وقال أحمد: لا يساوي شيئاً متروك الحديث وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون وقال البخاري: منكر الحديث وقال أبو حاتم: هو عندي متروك الحديث كذاب وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، 1978 هـ ، (2 / 293). **لسان الميزان**: ابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند –، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، 1406 هـ / 1986 م، (2 / 289).

[215]- عُمَر بنُ صُهْبَان ويقال: عُمَر بن مُحَمّد بن صُهْبَان الأَسْلَمِيّ أبو جَعْفَر المَدَنِيّ خال إبراهيم بن مُحمّد بن أبي يَحْيَى. قال أحمد: لم يكن بشيء أدركته و لم أسمع منه، وقال الدوري عن ابن معين: لا يسوى حديثه فلساً، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث متروك الحديث، وقال الأزدي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه وغلبت على حديثه المناكير. مات سنة سبع وخمسين ومائة. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: الذهبي (5 / 250).

ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به."[216]

إن الإمام مسلم –رحمه الله– لم يعرف المنكر كما قد يفهم، بل إنّه أعطى لنا علامات يتم من خلالها التعرف على الراوي الّذي تقبل روايته من الراوي الّذي لا تقبل روايته، فعرّف لنا منكر الحديث و لم يعرّف لنا الحديث المنكر، والفرق بينهما لا يخفى على من له مسيس علم بهذا الفن فكيف يخفى على من هو متقعد فيه[217]؟!، قال **الذهبي**: " إن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا ولا إسنادا يصير متروك الحديث."[218] فكلما كان الراوي موافقا لأهل الرضا والحفظ قبلت روايته، فإن انفرد بما ليس له أصل وكان ممّن لا يحتمل تفرده، فحديثه منكر، وإذا خالف وكان الغالب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث أي متروك، قال **سفيان الثوري**: " ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك."[219] قال **ابن مهدي**[220]: " لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب أو رجلا الغالب عليه الغلط."[221]، وقال **الترمذي**: " كل من كان متهما في الحديث بالكذب أو كان مغفلا يخطئ الكثير، فالّذي اختاره أهل الحديث من الأئمّة أنّه لا يشتغل بالرواية عنه."[222] وقال **ابن رجب**: " والّذي يتبيّن من عمل الإمام أحمد وكلامه أنّه يترك الرواية عن المتهمين والّذين كثر خطؤهم وسوء الحفظ."[223]، وقال **ابن حبان**: " ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه الخطأ ما يغلب على صوابه، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته."[224]؛ والضعيف هو الّذي يكثر في أحاديثه التفرد ومخالفة أهل الحفظ والتثبت؛ والّذي ذهب إليه البعض " من أن ما ذكره ابن الصلاح تضييقاً لمفهوم الصحيح عند نقاد الحديث، إذ قيدوه بثقة رواته، وبالتالي لا يعد حديث الضعيف والصدوق صحيحاً ، بينما

216- **صحيح مسلم** (1 / 7).

217- **الحديث المعلول قواعد وضوابط**: حمزة عبد الله المليباري، دار الهدى عين مليلة الجزائر (د / ط)، (د / ت)، (93، 94)..

218- **ميزان الاعتدال**: الذهبي (141/3).

219- **الكفاية**: الخطيب البغدادي (144).

220- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (93)

221- **المرجع السابق**.

222- **المرجع السابق** (78).

223- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (85).

224- **صحيح ابن حبان**: محمد بن حبان (1 / 154).

النقاد يصححونه إذا أصاب كل منهما في الرواية، ويحكمون عليه بالصحة"[225]، فهذه سفسطة بلا برهان، إذ أن قول ابن الصلاح يبطلها، حيث أنّه أعطى لنا تعريف الصحيح إذا كان الراوي منفردا بالرواية فيحكم لها بالصحة إذا توفرت فيها الشروط التي ذكرها في حد الصحيح، **فقال**: " وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل، والشاذّ، وما فيه علّة قادحة، وما في روايته نوع جرح...، فهذا هو الحديث الّذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، .... فمتى قالوا: هذا حديث صحيح فمعناه: أنّه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر – لأنه قد يكون شاذا لذلك قال في تتمة كلامه – إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول."[226]، فحديث الضعيف ضعيف خاصة إذا انفرد، **قال**: " يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثّقات المعروفين بالضبط والإتقان...، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، و لم نحتج بحديثه."[227] فأمّا إن شارك أهل الحفظ والرضا قبلت روايته والحجّة قائمة برواية غيره لا بروايته، فلا اعتراض على ابن الصلاح فيما نقله عن الأئمّة الحفاظ في حدّ الصحيح.

أمّا ما ذكره الحافظ ابن رجب عن الحافظ البرديجي بأنّه خصّ المنكر بتفرد الثّقة عن الثّقة حيث **قال**: " و لم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث إلاّ على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أنّ المنكر هو الّذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث وهو متن الحديث إلا من طريق الّذي رواه فيكون منكرا."[228]؛ ذكر هذا الكلام في سياق " إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأنّه كلّ ما

---

[225]– **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**: الدكتور حمزة المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ / 2003 م، (66).

[226]– **مقدمة ابن الصلاح** (9)

[227]– **المرجع السابق** (63).

[228]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (252).

ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر"[229]، ثمّ قال متعقبا على ما ذهب إليه الحافظ البرديجي، " وأمّا تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأنّ رواه الثّقة عن الثّقة إلى منتهاه، وليس له علّة فليس بمنكر."[230]، فالجواب أنّ هذه دعوة لم يذكرها وذلك لسببين:

❋ إن الكلام الّذي ذكره الحافظ البرديجي فيما يخصّ انفراد شعبة، أو سعيد، أو هشام ليس له علاقة بالنكارة، وإنّما هو في إطار تبيين بعض الطرق للكشف عن العلّة، إذ قال كما نقله عنه **الخطيب البغداديّ**:" قال **أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي**: إذا ورد عليك حديث لسعيد بن أبي عروبة[231] عن قتادة عن أنس مرفوعا وخالفه هشام[232] وشعبة[233]، حكم لشعبة وهشام على سعيد، وإذا روى حماد بن سلمة[234] وهمّام[235] وأبّان[236] ونحوهم من الشيوخ عن

---

[229]-**شرح علل الترمذي**: ابن رجب (252).

[230]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (255).

[231]- سَعِيْدُ بنُ أبِي عَرُوْبَةَ واسْمُهُ مِهْرَان العَدَوِيّ أبُو النّضر البَصْرِيّ مَوْلَى بَنِي عَدِيّ بن يَشْكُر عن يحيى بن مَعين وأبو زُرْعَة والنّسائيّ: ثقةٌ، وقال أبو بكر بنُ أبي خَيْثَمة عن يحيى بن مَعين أثْبَتُ النّاسِ في قَتادة: سعيدُ بنُ أبي عَروبة وهشام الدّسْتُوائيّ وشُعبة فمن حَدّثك من هؤلاء الثّلاثة بحديث يعني عن قتادة فلا تُبالي أن لا تسمَعه من غيره، وعن أبي داود الطّيالسيّ: كان سعيد بنُ أبي عَروبة أحفظَ أصحاب قَتادة، قال البُخاريّ: قال عبد الصّمَد: مات ابنُ أبي عَروبة سنة ستٍ وخمسين ومائة، وقال غيرُ: مات سنة سبع وخمسين ومائة. **تهذيب الكمال** (11 / 5)، **تهذيب التهذيب** (4 / 56).

[232]- هِشَامُ بنُ أبي عَبْدِ اللّهِ الدّسْتُوائِيّ أبُو بَكْرٍ البَصْرِيّ. قال أبو بكر بن أبي خَيْثَمة عن يحيىَ بن مَعين: قال شعبة: هشام الدّسْتوائيّ أعلم بحديث قتادة مني وأكثر مجالسة له مني، وعن علي بن المديني: هشام الدّسْتُوائيّ ثَبْتٌ، وقال العِجْليّ: هشام الدّسْتُوائيّ بصري ثقةٌ ثَبْتٌ في الحديث كان أروىَ الناس عن ثلاثة: عن قَتادة وحَماد بن أبي سُليمان ويحيىَ بن أبي كثير كان يقول بالقَدَر ولم يكن يدعو إليه، وقال أبو الحسن المَيْمونيّ عن أحمد بن حنبل عن عبد الصمد بن عبد الوارث: مات هشام بن أبي عبد الله سنة اثنين وخمسين ومائة. **تهذيب الكمال** (30 / 215). **تهذيب التهذيب** (11 / 40).

[233]- سبقت ترجمته في ص (41).

[234]- سبقة ترجمته في ص 57.

[235]- هَمّامُ بنُ يَحْيَى بنِ دِيْنَارٍ العَوْذِيّ المُحَلّمِي أبو عَبْدِ الله، ويقال: أبو بَكْرٍ البَصْرِيّ. قال أحمد بن حنبل: هَمّام ثقة وهو أثبت من أبان في يحيى بن أبي كثير، وقال عبد الرّحمَن بن أبي حاتم : سألتُ أبي عن هَمّام فقال: ثقةٌ صدوق في حفظه شيء وهو في قتادة أحبّ إليّ من حماد بن سلمة ومن أبان العطار، وقال البُخاريّ: مات سنة ثلاث وستين ومائة، وقال ابنُ حِبّان: مات في رمضان سنة أربع وستين ومائة. **تهذيب الكمال** (30 / 302). **تهذيب التهذيب** (11 / 60).

[236]- أبَان بنُ يزيدٍ العَطّارُ أبُو يَزِيْدَ البَصْرِيّ. قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثَبْتٌ في كلّ المشايخ، وقال أبو بكر بن أحمد حيثمة عن يحيى بن مَعين: ثقةٌ كان يحيى بن سعيد يروى عنه وكان أحبّ إليه من هَمّام، وهَمّام أحبّ إليّ، وقال النّسائيّ: ثِقَةٌ. **تهذيب الكمال** (2 / 24)، **تهذيب التهذيب** (1 / 87).

قتادة عن أنس عن النبيّ ﷺ حديثا، وخالف سعيد أو هشام أو شعبة كان القول قول هشام وسعيد وشعبة على الانفراد، فإذا اتفق هؤلاء الأوّلون وهم همّام بن يحيّ وأبّان وحماد بن سلمة على حديث مرفوع وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة وحده أو هشام وحده أو سعيد وحده، توقف عن الحديث لأنّ هؤلاء الثلاثة شعبة وسعيد وهشام أثبت من همّام وأبّان وحماد."[237]

❋ سياق الكلام حيث أنّ ما أبهمه في تعريفه للمنكر، فسره لاحقا فقال: " فأمّا أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل: حماد بن سلمة وهمّام وأبّان والأوزاعي، ينظر في الحديث فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبيّ ﷺ أو عن أنس بن مالك من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبيّ ﷺ إلاّ من طريقٍ عن أنس إلاّ من رواية هذا الّذي ذكرت لك كان منكرا."[238]

لقد فسر الحافظ البرديجي المنكر بـــ:

- تفرد الثقة الّذي لا يحتمل تفرده وهو الّذي اصطلح عليه الحفاظ النقاد باسم الشيخ.
- ليس للحديث أصل إلا من رواية ذلك المنفرد به.

وبهذا يكون المنكر والشاذّ مسميان لمدلول واحد؛ قال **الحافظ صالح بن محمّد**:" الحديث الشاذّ: المنكر الّذي لا يعرف."[239]، وهذا حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده؛ قال **السخاوي**:" وأمّا إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعّف في بعض مشايخه خاصة أو نحوهم ممّن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الّذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدّثين كأحمد والنّسائي."[240]

---

[237]- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، 1417 هـ / 1997 م، (2 / 354).

[238]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (253).

[239]- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي (141)، شرح علل الترمذي: ابن رجب (236).

[240]-**فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: السخاوي، مطبعة العاصمة القاهرة، الطبعة الثانية، 1388 هـ ، (1 / 190 – 191).

لقد وقع الإسراف لدى بعض أهل العلم في إعمال مصطلح المنكر دونما النظر في الشرائط المعتبرة التي وضعها الأئمّة النقاد لهذا المصطلح، ودونما فهم وفقه عند تطبيقه وتنزيله على الأسانيد والروايات، ودونما اعتبار لأحكام أهل العلم ونقاد الحديث على هذه الأسانيد وتلك الروايات، فجاءت كثيرا من أحكامهم مغايرة لأحكام أهل العلم ونقاده، فصححوا بسبب ذلك أحاديث منكرة قد فرغ الأئمّة من ردها.

قال **الإمام أحمد لّما سئل**: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ فقال:" المنكر أبدا منكر "[241]، فليس سديدا في ميزان العقل أن يهدر كلام الأئمّة أصحاب الفن وأهله، فما قبلوه يُقْبَل، وما أبطلوه يُبْطل، وما اعتبروه يُعتبر، وما أنكروه يُنكر.

وقد ذكرت فيما تقدم[242] أن شعبة أنكر حديث عبد المالك بن عمير إذا انفرد و لم يتابع عليه لأنّه رغم ثقته فهو ممّن لا يحتمل تفرده، وهذا نهج الأئمّة النقاد في الحكم على تفرد الراوي، فهم يستنكرون بداهة أن يروي ثقة ليس من أصحاب الراوي المعروفين بالكثرة والتثبت فيه، فينفرد عن الجميع بشيء يرويه عنه، فهذا **الإمام أحمد بن حنبل** يقول: " قال لي يحي بن سعيد: لا اعلم عبيد الله – يعني ابن عمر – أخطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أنّ النبيّ ﷺ قال: (**لاَ تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلاَثاً, إِلاّ وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ**)[243]، فأنكره يحي بن سعيد فقال لي: فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن نافع عن ابن عمر مثله.

قال أبو عبد الله: لم يسمعه إلا من عبيد الله فلمّا بلغه عن العمري الصغير صححه؛ وعلّق ابن رجب قائلا: وهذا الكلام يدلّ على أنّ النكارة عند يحي القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام أحمد قريب من ذلك؛ قال **عبد الله**: سألت أبي عن حسين بن علي[244]

---

[241]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (85).

[242]- راجع ص 52.

[243]- **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، (2 / 975) رقم (413). **صحيح البخاري**، كتاب الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، (1 / 368).

[244]- الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني، يقال له: حسين الأصغر، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، روى له الترمذي، والنسائي حديثا واحدا عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله في ذكر إمامة جبريل للنبيّ ﷺ، أنظر: **تهذيب التهذيب** لابن حجر (1 / 345).

الّذي يروي حديث المواقيت[245]؟ **فقال**: هو أخو أبي جعفر محمّد بن علي، وحديثه الّذي روي في المواقيت ليس بمنكر لأنّه قد وافقه على بعض صفاته غيره."[246]

اهتم النقاد بوظائف هذه المفاهيم عن تحديد المضامين، و قد ثبت أن الصيغة بحسب العرف، ولا سيما عرف المحدثين وما جرى عملهم في ذلك، فأهل مكة أعلم بشعابها، وأهل الدار أدرى بما فيها، وإنّ أفضل من يطبّق القاعدة هو من وضعها وحرّرها ونظّم شرائطها وحدّد حدودها، ومن جرى مجراهم في نباهة الفكر واستقامة الأمر؛ غير أنّ ما نجده في تعاريف المصطلحات نوعا من التلفيق لمضامينها المعروفة لدى أئمّة النقد، لهذا نجد اختلاف النتائج بين من تقيّد بالمصطلحات وجعلها هي الأساس في التصحيح والتضعيف وبين من نفض يداه من هذه المصطلحات وجعل واقع الرواية هي الحكم في إثباتها أو نفيها، **قال المعلمي**: " القواعد المقرّرة في مصطلح الحديث منها ما يذكر فيه الخلاف ولا يحقق الحقّ فيه تحقيقا واضحا وكثيرا ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيرا، وإدراك الحقّ في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل مع حسن الفهم وصلاح النيّة."[247]

قال ابن الصلاح: روينا عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ الأصبهاني أنّه قال:" الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً."[248] ، حيث ينفرد الرجل بالحديث ولا يتوقف على متنه، ولا على سنده، لا من الوجه الّذي رواه منه ولا من وجه آخر، فإن كان الراوي ثقة ثبتا حافظا مع عدم المخالفة لغيره من الثقات قبل حديثه وتطلق عليه الغرابة تجاوزا، قال **أبو أسامة**:

---

[245]- **مسند الإمام أحمد** (3 / 330) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ. **سنن الترمذي** كتاب الصلاة، باب: ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ، رقم (150)،(1 / 281)، وقال فيه هذا حديث حسن صحيح غريب. **سنن النسائي الكبرى**: كتاب مواقيت الصلاة (1 / 471).

[246]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (254).

[247]- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، الطبعة الأولى، 1380 هـ، (9).

[248]- **مقدمة ابن الصلاح** (158).

" لو أنّ عبد الرحمن بن مهدي أغرب عن سفيان الثوري ألف حديث ما أنكرته عليه"[249] وذلك لأنّ الغرابة إنّما تطلق على الحديث الشاذّ المنكر الّذي ينفرد به من لا يحتمل تفرده.

قال الإمام أحمد بن حنبل:" لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنّها مناكير وعامتها عن الضعفاء"[250]،وعن **الإمام مالك**: " شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الّذي رواالنّاس."[251] وقال **ابن رجب**:" ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذّة المطروحة "[252]، وقال **أحمد شاكر**:" ثمّ إنّ الغالب على الحديث الغريب أن يكون ضعيفا "[253].

مثال ذلك: قال أبو عيسى الترمذي: حَدّثنا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بنُ عَلِيٍ, حدثنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الْقَطّانُ, أخْبَرَنَا المُغيرَةُ بنُ أَبِي قُرّةَ السّدُوسيّ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ (**قال رَجُلٌ: يَا رَسولَ اللهِ: أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكّلُ أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكّلُ؟ قَالَ اعقِلْهَا وَتَوَكّلْ**) قَالَ عَمْرُو بنُ عَلِيٍ, قال يَحْيَى – وهو ابن سعيد – وهَذَا عِنْدِي حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. قال **أَبوعيسَى**: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بنْ أُمَيّةَ الضّمْرِيّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم نَحْو هَذَا.[254]

2/☚ تفرد الثّقة الحافظ الثبت مع عدم المخالفة لغيره من الثقات الأثبات: أمّا الرواة المكثرون من الحديث أو المختصون بشيوخهم فيقبل تفردهم ويحتمل، **قال الذهبي**:" بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتناءه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللّهمّ إلا أن يتبيّن غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فأنظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم إلا وقد انفرد بسنّة فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه،

---

[249] **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، 1409 هـ / 1988 م، (1 / 110).

[250]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (235).

[251]– **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي (2 / 137).

[252]– **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (236).

[253] **شرح أحمد شاكر على ألفية السيوطي**، دار المعرفة بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (41).

[254]– **سنن الترمذي**: أبو عيسى الترمذي، كتاب صفة القيامةوالرقائق والروع عن رسول الله ﷺ (4 / 668).

وكـــذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم "[255]، فالرواة المكثـــرون مـــن الحديث أو المختصون بشيوخهم يقبل تفردهم ويحتمل، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة، **قال البخاري**:" محمد بن إسحاق ينبغي له أن يكون لـــه ألـــف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد "[256]، وغاية ما هنالك أن الثّقة قلّما يقع منه ذلك، **قـــال البرديجي**:" ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثا في كثرة ما كتب. "[257]

وقَالَ **أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ بن الحجاج** – رحمه الله –: " وَلِلزّهْرِيّ نَحْوٌ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثاً يَرْوِيـــهِ عَنِ النّبِيّ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ."[258]

ولا يكون هذا إلا لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بهـــا دون غيرهم، قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –:" وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميـــزونهم حـــتى يتزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح ... لكي نثبته من جهل مذهب أهل الحديث ممـــن يريـــد التعلم والتنبه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التي بها ثبتـــوا الناقل للخبر من نقله، أو سقطوا من أسقطوا منهم"[259].

أما قول **الإمام الشافعي**: " ليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هـــذا ليس بالشاذّ." يفسره قول الإمام مسلم–رحمه الله–:"والّذي نعرف من مذهبهم– أي أهل العلم – في قبول ما يتفرّد به المحدّث من الحديث أن يكون قد شارك الثّقات من أهل العلـــم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد ذلك ثمّ زاد بعد ذلك شيئا ليس عنـــد أصحابه، قبلت زيادته."[260]

---

[255]– **ميزان الاعتدال**: الذهبي (3 / 140).

[256]– **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (1 / 227).

[257]– **ميزان الاعتدال**: الذهبي (1 / 504).

[258]– **صحيح مسلم**: كتاب الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (3 / 1268).

[259]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (218).

[260]– **المرجع السابق** (1 / 7).

والمقصود هنا هو تفرد الراوي دون المخالفة لغيره فلم يصل مرسلا، أو يرفع موقوفا، أو يبدل راو بآخر، بل تفرد أصلا، فالإمام الشافعي موافق لغيره من الأئمّة غير مخالف لهم في أنّ تفردات الثّقات الحفاظ الأثبات مقبولة غير مردودة، **قال الحسن بن محمد الزعفراني**[261]:" قلت لأحمد بن حنبل: من تابع عفان على حديث كذا وكذا؟ فقال: وعفان يحتاج أن يتابعه أحد!"[262] وقال **الإمام مسلم – رحمه الله** –:" والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم."[263]

خلاصة المرام في تحقيق الكلام أن لتفرّد الراوي مراتب يجب مرعاتها للحكم على الحديث بالصحة أو السقم، وهذه المراتب خاضعة لـ:

✓ **منزلة الراوي:** في الحفظ والإتقان وكثرة الموافقة للحفاظ من أمثاله، فقد رتبوا الرواة من حيث القبول والرد إلى مراتب تتجلّى بها درجة كل راو، فلا يقصَّر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متّضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كلّ ذي حقّ حقّه، وينزل منزلته، قال الإمام مسلم – رحمه الله –:" فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه، و منهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، و منهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم..... و قد ذكرنا من مذاهب أهل العلم و أقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم و نُقال الأخبار و السنن و الآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم و منازلهم في الحفظ و بأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم و ما أدى منه إلى غيره، و إن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ و التساهل فيه، و إن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملاً حين يحمل أو حاكياً حين يحكي."[264]

---

[261]– الحسن بن محمد الزعفراني أبو علي البغدادي صاحب الشافعي وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ثقة، مات سنة ست وعشرون ومائتين. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (163).

[262]– **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي (12 / 274).

[263]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (179).

[264]-**المرجع السابق**.

✓ **طبقة الراوي:** ولا بد من ملاحظة ما قد يكون في الراوي من تقصيل في بعض حالاته، أو في بعض شيوخه فيكون التعامل معه في كل حال بما يناسب، فلو كان في الأصل ثقة حافظا ثبتا، لكنّه صدوقا أو نحو ذلك في بعض شيوخه، فلا بدّ من مراعاة هذا، **قال المعلمي:**" وإذا فصلوا أو أكثروا الكلام في راو فثبتوه في حال، وضعفوه في أخرى، فالواجب أن لا يؤخذ حكم ذلك الراوي إجمالا إلا في حديث لم يتبيّن من أي الضربين هو، فالواجب معاملته بحسب حاله."[265]

مثل ذلك: حماد بن سلمة فهو ممّن لا يحتمل تفرده، ولكن ليس هذا على إطلاقه إذ أنّه أثبت النّاس في ثابت البناني فإذا انفرد عنه بحديث قبل مطلقا ولا يقال بأنّه من الشيوخ فمن ثمّ لا يقبل حديثه، **قال ابن معين:**" حماد بن سلمة أثبت النّاس في ثابت البناني "[266]، **وقال الدوري عن ابن معين:**" من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد."[267] **وقال ابن المديني:**" لم يكن في صحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة."[268]، قال الإمام مسلم – رحمه الله –:" وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبيت، والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة،كذلك قال: يحي القطان، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحي بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبدا لوارث، ويزيد بن زريع وابن علية."[269] وكذلك معمر بن راشد فهو أحد الثقات الحفاظ، ومع ذلك فحديثه بالبصرة فيه اضطراب، وحديثه باليمن جيّد؛ قال **أحمد:**"حديث عبد الرزاق عن معمر أحبّ

---

[265]– **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:** عبد الرحمن بن يحي المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي الطبعة الثانية، سنة 1406هـ / 1986م، (2 / 33).

[266]– **شرح علل الترمذي:** ابن رجب (279).

[267]– **المرجع السابق.**

[268]– **المرجع السابق.**

[269]– **التمييز:** مسلم بن الحجاج (217).

إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر- يعني باليمن- وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة."[270]، وقال **يعقوب بن أبي شيبة:**" سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنّ كتبه لم تكن معه."[271]

يتبين لنا من خلال ما سبق أن للتفرد مرتبتين:- تفرد من يحتمل تفرده، - وتفرد من لا يحتمل تفرده، أمّا تقسيم التفرد إلى تفرد في الطبقات المتقدّمة، وتفرد في الطبقات المتأخرة، ومن ثمّ قبول التفرد إذا كان في الطبقات المتقدّمة، وردّه إذا كان في الطبقات المتأخرة، هذا ليس بمستفيض في عمل الأئمّة النقاد، إذ حكم التفرد لديهم خاضع لضبط الراوي لا غير مهما كانت طبقة الراوي متقدّمة أو متأخرة.

أمّا إذا وقعت المخالفة وهو الّذي عبّر عنه ابن رجب:" ، وربّما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كلّ حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"، فهذا مجاله مبحث العلّة، وستزيده شرحا وإيضاحا في موضعه إذا أتينا عليه.

---

[270]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (330).

[271]- **المرجع السابق.**

● **سبر طرق الحديث:** حتى يتميز الصحيح من السقيم، وعن طريق معرفة مدار الرواية، يعرف الموافق من المخالف، ويتم ذلك عن طريق حصر أحاديث من تدور عليهم الأسانيد، ومعرفة مراتبهم من حيث الوثاقة، حتى يعرف الحديث الصحيح من الحديث الضعيف، ثم معرفة طبقات الرواة عن تلك المدارات، بحيث يصير للناقد فهم خاص يدرك به الحديث الراجح من المرجوح منه، ولا يكون هذا إلا عند الاختلاف، فتدرك طرق الاعتبار من غيرها.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –:[272]

حدّثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيّ الْجَهْضَمِيّ, وَ حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيّ قَالاَ: حَدّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضّلِ, عَنْ خَالِد, عَنْ عَبْدِ اللّه بْنِ شَقِيق, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنّ النّبِيّ ﷺ قَالَ:(**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِه, فَلاَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتّى يَغْسِلَهَا ثَلاَثًا, فَإِنّهُ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ**).

حدّثنا أَبُو كُرَيْب وَ أَبُو سَعِيد الأَشَجّ قَالاَ: حَدّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدّثَنَا أَبُو كُرَيْب. حَدّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ, كِلاَهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ, عَنْ أَبِي رَزِين وَ أَبِي صَالِح, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّه صلى الله عليه وسلم. وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: يَرْفَعُهُ. بِمِثْلِه.

وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ عَمْرٌو النّاقِدُ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْب قَالُوا: حَدّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزّهْرِيّ, عَنْ أَبِي سَلَمَةَ, ح وَحَدّثَنِيه مُحمّدُ بْنُ رَافِع, حَدّثَنَا عَبْدُ الرّزّاق: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزّهْرِيّ, عَنِ ابْنِ الْمُسَيّب, كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم بِمِثْلِه.

وحدّثني سَلَمَةُ بْنُ شَبِيب قَالَ: حَدّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدّثَنَا مَعْقِلٌ عَنِ أَبِي الزّبَيْرِ, عَنْ جَابِرٍ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّهُ أَخْبَرَهُ أَنّ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدِهِ ثَلاَثَ مَرّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي إِنَائِهِ فَإِنّهُ لاَ يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ».

---

[272]– **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضىء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا (1 / 233).

وحدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدّثَنَا الْمُغِيْرَةُ (يَعْنِي الْحِزَامِيّ) عَنْ أَبِي الزّنَادِ, عَنِ الأَعْرَجِ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح وَحَدّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيّ: حَدّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى, عَنْ هِشَامٍ, عَنْ مُحمّدٍ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ, ح وَحَدّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ) عَنْ مُحمّدِ بْنِ جَعْفَرٍ, عَنِ الْعَلاَءِ, عَنْ أَبِيهِ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح وَحَدّثَنَا مُحمّدُ بْنُ رَافِعٍ, حَدّثَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ: حَدّثَنَا مَعْمَرٌ, عَنْ هَمّامِ بْنِ مُنَبّهٍ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ح وَحَدّثَنِي مُحمّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدّثَنَا مُحمّدُ بْنُ بَكْرٍ. ح وَحَدّثَنَا الْحُلْوَانِيّ وَ ابْنُ رَافِعٍ. قَالاَ) حَدّثَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ قَالاَ جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيجٍ. أَخْبَرَنِي زِيَادٌ. أَنّ ثَابِتاً مَوْلَى عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنّه سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَتِهِمْ جَمِيعاً عَنِ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم, بِهَذَا الْحَدِيثِ. كُلّهُمْ يَقُولُ: حَتّى يَغْسِلَهَا, وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: ثَلاَثاً. أَلاّ مَا قَدّمْنَا مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ, وَابْنِ الْمُسَيّبِ, وَأَبِي سَلَمَةَ, وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ شَقِيقٍ, وَأَبِي صَالِحٍ, وَأَبِي رَزِينٍ. فَإِنّ فِي حَدِيثِهِمْ ذِكْرَ الثّلاَثِ.

دراسة تحليلية:

قد حصر الإمام مسلم – رحمه الله – جميع طرق هذا الحديث الصحيحة الثابتة المروية عن أبي هريرة ﷺ وهي أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده، فعدد الطرق وبين الفروق بينها من حيث الزيادة والنقصان، وذلك لفوائد كثيرة يدركها المتعمق في هذا الفن، ويستدل بها على أنّ الزيادة محفوظة عن أبي هريرة، لورودها عن جمع من الحفاظ الذين يعتمد على حفظهم،فثبتت من أوجه لا يكون مثلها غلط، وليس هؤلاء الذين ذكروها بدون أولئك الذين لم يذكروها، ومن استعرض أقوال الأئمة النقاد وصنيعهم، يرى أن قبولهم لزيادة الثقة مشروط منضبط بـ: قال الإمام مسلم – رحمه الله –:" والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته."[273]

[273]– **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 7).

إذن الرواة المبرزين في الحفظ تقبل زيادتهم، قل **ابن عبد البر**:" إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها."[274]

وقد روى هذا الحديث بالزيادة والنقصان عن أبي هريرة كل من:

1- الرواة الذين ذكروا الغسل ثلاثا: عبد الله بن شقيق[275]، أبو رزين[276]، أبو صالح[277]، أبو سلمة[278]،ابن المسيب[279]، جابر[280].

2- الرواة الذين لم يذكروا العدد: الأعرج[281]، محمد[282]، أبو العلاء[283]، همام بن منبه[284]،ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد.[285]

274- **التمهيد**: ابن عبد البر (3 / 306).

275- عبد الله بن شقيق بصري ثقة، مات سنة ثمان ومائة. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (307).

276- مسعود بن مالك أبو رزين الأسدي الكوفي ثقة فاضل، مات سنة خمس وثمانين. **تقريب التهذيب** (528).

277- ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ثقة ثبت، مات سنة إحدى ومائة. **تقريب التهذيب** (203).

278- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة مكثر، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة. **تقريب التهذيب** (645).

279- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال بن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. **تقريب التهذيب** (241).

280- جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي بفتح الجيم وسكون الواو بعدها فاء البصري مشهور بكنيته ثقة فقيه، مات سنة ثلاث وتسعين ويقال ثلاث ومائة. **تقريب التهذيب** (**136**)

281- الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البصري ثقة ربما وهم. **تقريب التهذيب** (175).

282- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة عشر ومائة. **تقريب التهذيب** (483).

283- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ثقة. **تقريب التهذيب** (353).

284- همام بن منبه بن كامل الصنعاني، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. **تقريب التهذيب** (574).

285- ثابت بن عياض الأحنف الأعرج مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، ثقة. **تقريب التهذيب** (132).

مقارنة الروايات:

– الروايات كلها متفقة في غسل اليد قبل إدخالها في الإناء، إلا أن بعضها فيها (**حَتّى يَغْسِلَهَا ثَلاَثاً**)، بينما الأخرى فيها (**حتى يغسلها**) من غير ذكر العدد.

– عدد الرواة الذين يروون الزيادة هم نفس العدد الذين يروون الحديث من غير زيادة.

– الرواة كلهم ثقات سواء الذين زادوا أم الذين لم يزيدوا.

– الزيادة لا يترتب عليها حكم ينافي حكم الرواية الناقصة حتى يحكم على الحديث بالاضطراب.

إن من منهج الإمام مسلم – رحمه الله – إذا أراد تعليل إحدى الروايات، أن يكرر الحديث مبينا أوجه المخالفة من أوجه الموافقة، ثمّ يستدل على الراجح من المرجوح بالاعتبار للرواية الصحيحة، وكل هذا منتفيا في هذا المثال، فيعلم بداهة بأن الإمام مسلم – رحمه الله – يصحح الروايتين ويثبت تلك الزيادة، سيرا على منهج النقاد في قبول زيادات الثقات الحفاظ، قال الإمام الترمذي:" ورب حديث إنّما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنّما تصحّ إذا كانت الزيادة ممّن يعتمد على حفظه."[286]

ومن اللطائف المُودعة في هذا الحديث ما ذكره الإمام النووي حيث قال:" وفيه قول مسلم رحمه الله تعالى في حديث أبي معاوية قال: قال رسول الله ﷺ، وفي حديث وكيع يرفعه, وهذا الذي فعله مسلم رحمه الله تعالى من احتياطه ودقيق نظره وغزير علمه وثبوت فهمه, فإن أبا معاوية ووكيعاً اختلفت روايتهما فقال أحدهما: قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ، وقال الأخر عن أبي هريرة يرفعه, وهذا بمعنى ذلك عند أهل العلم, ولكن أراد مسلم رحمه الله تعالى أن لا يروي بالمعنى."[287]

---

[286]– **علل الترمذي الصغير**: أبو عيسى الترمذي، مطبوع مع سنن الترمذي (5 / 712).

[287]– **شرح النووي على صحيح مسلم**: (3 / 182).

المطلب الرابع
الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر

هذا الفرع ممّا تشتدّ إلى معرفته حاجة المعتنين بصحيح الإمام مسلم – رحمه الله – لكثرة تكرّر ذلك فيه، وصورته تكمن في أن يروي المحدث الحديث بإسناد ثمّ يتبعه بإسناد آخر ويقول عند انتهائه:(مثله) أو (نحوه)، فالمتصفح لصحيح الإمام مسلم بن الحجاج – رحمه الله – يرى أنّه يكتفي عند تعدد الأسانيد التي يذكرها عقب الحديث بالإشارة إلى لفظ الحديث بقوله (مثله) في حالة اتفاق اللفظ، و (نحو) إذا وافق المعنى وهذا هو المشهور المعروف في استعمالهم؛ وعلى هذا يدل كلام الحاكم حيث يقول:" إن ممّا يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول (مثله) أو يقول (نحوه)، فلا يحلّ له أن يقول (مثله) إلاّ بعد أن يعلم أنّهما على لفظ واحد، ويحلّ أن يقول: (نحوه) إذا كان على مثل معانيه. "[288]

ومثال ذلك قول الإمام مسلم – رحمه الله –[289]: حدّثنا هَرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ وَ أَبُو الطّاهِرِ وَ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى. قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللّهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدّادٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النّبِيّ ﷺ يَوْمَ تُوُفّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقّاصٍ، فَدَخَلَ عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَتَوَضّأَ عِنْدَهَا، فَقَالَتْ: يَا عَبْدَ الرّحْمَنِ! أَسْبِغِ الْوُضُوءَ. فَإِنّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقُولُ:(**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النّارِ**).

وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدّثَنَا ابْنُ وَهبٍ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ أَنّ أَبَا عَبْدِ اللّهِ مَوْلَى شَدّادِ بْنِ الْهَادِ حَدّثَهُ أَنّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ. فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

---

[288]- **علوم الحديث**: ابن الصلاح (134).

[289]- **صحيح مسلم**، كتاب الوضوء، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (1 / 213 - 214).

وحدّثني مُحمّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَ أَبِي مَعْنٍ الرّقَاشِيّ قَالاَ: حَدّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمّارٍ: حَدّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ: حَدّثَنِي أَوْ حَدّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ: حَدّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيّ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقّاصٍ. فَمَرَرْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ. فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النّبِيّ ﷺ. مِثْلَهُ.

حدّثني سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ, عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدّادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ ــ رَضِيَ اللّهُ عَنْهَا ــ. فَذَكَرَ عَنْهَا عَنْ النّبِيّ ﷺ . بِمِثْلِهِ.

لما اتفق الرواة عن سالم مولى شداد في لفظ الحديث لم يكرر الإمام مسلم – رحمه الله – المتن لشرطه ذلك في مقدمته واكتفي بقوله: (مثله)، وكرر الأسانيد على وجه المتابعة للأول، فأفردها في السياق و لم يجمعها معا رغم أن مدار الحديث واحد وذلك لأغراض علمية دقيقة تنبه العارف بأحوال الرجال وطبقاتهم على تفاوت الرواة في الحفظ والضبط، ويستشف أيضا من هذا العمل الفني على ثبوت حديث مخرمة بن بكير وأن له أصل متابع لأجل ما قيل في روايته عن أبيه بأنها وجادة[290] و لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر.

أما إذا روي الحديث بالمعنى فإنه يكتفي بالإشارة إلى متن الحديث بكلمة:(نحو) ولا يكرر متن الحديث (فأمّا ما وجدنا بدّا من إعادته بجملته من غير حاجة منّا إليه فلا نتولّى فعله إن شاء الله تعالى)[291] قال – رحمه الله –[292]: حدّثني سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ (**لَتَتّبِعُنّ سَنَنَ الّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شِبْراً بِشِبْرٍ، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبّ لاَتّبَعْتُمُوهُمْ**) **قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللّهِ آلْيَهُودُ وَالنّصَارَى؟ قَالَ** (**فَمَنْ؟**).

حدّثني عِدّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا أَبُو غَسّانَ (وَهُوَ مُحَمّدُ بْنُ مُطَرّفٍ) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

---

[290]– **تقريب التهذيب**: ابن حجر (523).

[291]– **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 5).

[292]– **المرجع السابق**، كتاب العلم باب: إتباع سنن اليهود والنصارى (4 / 2054).

قَالَ أَبُو إِسْحَـــقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمّد: حَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ يَحْيَى. حَدّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. حَدّثَنَا أَبُو غَسّانَ. حَدّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. نَحْوَهُ.

لقد ذكر الإمام مسلم – رحمه الله – حديث حفص بن ميسرة عن زيد بن أســـلم أولا ثم أردف عقب روايته رواية أبي غسان كمتابعة له كي يثبت أصحية الرواية وينفي عن حفص بـــن ميسرة ما قيل في حديثه عن زيد بن أسلم بأنّه مناولة، و قدم رواية حفص لأنها بـــاللفظ علـــى عكس رواية أبي غسان التي جاءت بالمعنى.

قال **أحمد بن حَنْبل**:" حَفْص بنُ مَيْسَرة ليس به بأسٌ. قلتُ: إنهم يقولون: عَرَض على زَيْـــد بن أسلم. فقال: ثقةٌ "[293]، وعن **يَحْيَى بن مَعِين** قال:" لا بأس به سماعه مِن زَيْد بن أسْلم عَرْض أخبرني مَن سَمِع حَفْص بن مَيْسرة يقول: كان عَبّاد بن منصور يَعْرض على زَيْد بن أسلم ونحـــن نَسْمع معه، قال **يَحْيـــى**: وما أحسَنَ حالهُ إن كان سماعه كلّه عَرْض كأنه يقول: مناولة "[294]

إن الإمام مسلم – رحمه الله – يثبت سماع حفص بن ميسرة من زيد بن أسلم وتسنّى لـــه ذلك من خلال ما صرح به حفص بن ميسرة حيث قال: (حدثني زيد بن أسلم) وهي عبـــارة صريحة في ثبوت السماع ولذا قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –:" أبو عمر حفص بـــن ميـــسرة الصنعاني سمع زيد بن أسلم وموسى بن عقبة وعبد الله بن دينار روى عنه آدم بن أبي أياس."[295]؛ وكذلك قال **الإمام البخاري**:" حفص بن ميسرة أبو عمر الصنعاني صنعاء الشام سمع زيد بـــن أسلم وموسى بن عقبة قاله أحمد."[296] ومن ثمّ اعتد بروايته عن زيد بن أسلم فقال في صحيحه:

---

[293]- **تهذيب الكمال**: المزي (7 / 74).

[294]- **المرجع السابق**.

[295]- **الكنى و الأسماء**: مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404 هـــ (1 / 538).

[296]- **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (2 / 269).

حدّثَنا محمد بن عبدِ العزيز حدّثَنا أَبو عمرَ الصّنعانيّ من اليمن عن زيد بن أَسلم عن عطاء بن يسار عن أَبي سعيد الخدريّ عن النبيّ ﷺ قال:(**لَتتّبعن سُنَنَ من كان قبلكم شبراً شبراً وذِراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا حُجْرَ ضَبّ تَبعتموهم. قلنا: يا رسولَ اللّه اليهود والنصارَى؟ قال: فَمن؟**)[297].

وأما رواية أبو غسان فقد أخرجها الإمام البخاري في صحيحه فقال: حدّثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال: حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيدٍ رضيَ اللهُ عنه أنّ النبيّ ﷺ قال:(**لَتتّبِعُنّ سَنَنَ من كان قبلَكم شِبراً بشِبرٍ وذِراعاً بذِراع, حتّى لو سَلَكوا جُحرَ ضَبّ لَسَلكتُموهُ. قلنا: يارسولَ الله, اليهودَ والنصارَى ؟ قال: فمن؟**)[298].

فاكتفى الإمام مسلم – رحمه الله – بإشارة إليها بكلمة (نحو) لاختلافها في اللفظ عن رواية حفص بن ميسر ة.

---

[297]– **صحيح البخاري**: البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم، (6 / 2669).

[298]– **المرجع السابق**، كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (3 / 1274).

المبحث الثالث: التنبيهات العلمية في الإسناد لدى مسلم.

المطلب الأول: التميز بين صيغ الأداء في السند الواحد.

المطلب الثاني: التميز بين ألفاظ شيوخه في المتن.

المطلب الثالث: التنبيه على دقائق الطرق والشواهد.

المطلب الأول
التمييز بين صيغ الأداء في السند الواحد

إنما يثبت الحديث بضبط رواته له، والضبط غالباً عليه مدار التصحيح والتعليل، والجرح والتعديل، وذلك لأن صحة الحديث لا تحصل إلا بالعناية به من حين سماعه وحتى تبليغه، ولقد كان لضبط طرق تحمل الحديث ووجوه أدائه شأن كبير عند المسلمين، فقد أولوا لذلك أهميّة بالغة في تحديد مضامينها، ثم الاعتماد على ما يدل على الاتصال والتلقي المباشر وطرح ما سواها، لأنّ التلقي المباشر يحفظ الحديث من السقط والخلل، ومن ثمَّ معرفة المقبول من المردود.

قال القاضي عياض:" اعلم أنّ طريق النقل، ووجوه الأخذ، وأصول الرواية على أنواع كثيرة ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه..."[299]

وقد حصر علماء الحديث طرق الأخذ للحديث وتلقيه عن الرواة بثمان طرق وهي:

1- السماع. 2- العرض. 3- الإجازة. 4- المناولة. 5- المكاتبة. 6- الإعلام. 7- الوصية. 8- الوجادة.

وهذه الضروب وتقسمها وبيان صحيحها من سقيمها مفصل ومبين بما يغني من إعادتها هنا في مواطنها من كتب المصطلح.

من البديهي أن كل صورة من صور التحمل تقابلها أو تقترن بها صورة من صور الأداء، فصيغ الأداء ما هي إلا تعبير عن طرق التحمل، لذلك حرص العلماء في أدائهم على بيان صور التحمل التي أخذوا بها ما يحدثون به.

---

[299]- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس، الطبعة الثانية، (د / ت)، (68).

والإمام مسلم رحمه الله سلك في صحيحه مسلكا دقيقا في الاحتياط والإتقان حيث اعتنى بالتمييز بين " حدثنا " و " أخبرنا "، إذ جعل التحديث مختص بالسماع، بينما الإخبار بالقراءة على الشيخ، فقال رحمه أثناء تعليله لرواية ابن لهيعة:[300]" وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير **سماع من المحدث**، أو **عرض عليه**، فإذا كان أحد هذين ــ **السماع أو العرض** ــ فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله."[301] وروي هذا المذهب من التفريق عن أبي حنيفة، وهو قول الشافعي.[302] وحكاه الحاكم أبي عبد الله عن الأوزعي والثوري.[303] ثم قال:" الذي أختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمّة عصري: أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظا وليس معه أحد (**حدثني فلان**) وما يأخذه من المحدث لفظا ومعه غيره (**حدثنا فلان**) وما قرئ على المحدث بنفسه (**أخبرني فلان**) وما قرئ على المحدث وهو حاضر (**أخبرنا فلان**) "[304].

ومذهب مالك رحمه الله ومعظم علماء الحجازيين والكوفيين أنّ (**حدثنا وأخبرنا**) واحد، وأنّ ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ، وفيما قرئ عليه وهو يسمع، وهو مذهب الحسن والزهري واختاره البخاري.[305]

قال ابن الصلاح:" الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف، وخير ما يقال فيه إنّه اصطلاح منهم، أرادوا به التمييز بين النوعين، ثمّ خصص النوع الأول – أي السماع من لفظ الشيخ – بقول (**حدثنا**) لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة."[306]

---

[300]– قال ابن لهيعة: كتبة إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: (أن رسول الله ﷺ إحتجم في المسجد.)... قال الإمام مسلم – رحمه الله –: وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا، وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده، وإنّما الحديث أنّ النبيّ ﷺ إحتجر في المسجد بخوصة أو حصيرة يصلي فيها.

[301]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (187).

[302]– **الإلماع**: القاضي عياض (125).

[303]– **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (259).

[304]– **المرجع السابق**.

[305]– **الإلماع**: القاضي عياض (122 / 123).

[306]– **مقدمة ابن الصلاح** (80).

والمقصد من التفريق بينهما هو أن السماع أرفع أنواع الرواية عند الأكثرين فخصوه بقولهم (**حدثنا**)، بينما تعد القراءة على الشيخ وهي ما أصطلح عليها بـــ: (العرض) دون الســـماع منـــه فخصوها بقولهم (**أخبرنا**) للتمييز بينهما، ومنشأ هذا الخلاف – بين من يرى بأن القراءة على الشيخ بمنزلة السماع منه، وبين من يرى عكس ذلك – يكمن في مسألتين هامتين:

إحداها: عدم حفظ الشيخ لمروياته التي تقرأ عليه.

والأخرى: في القارئ الذي لا يحفظ إذا حدث من كتاب غيره.

أمثلة توضيحية: قال **الإمام مسلم** –رحمه الله–:[307]

حدّثني مُحمّدُ بْنُ الصّبّاحِ: حَدّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ, عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ, عَـــنْ أَبِيهِ, عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الأَنْصَارِيّ (وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ) قَالَ: قِيلَ لَهُ: **تَوَضّـــأْ لَنَـــا وُضُوءَ رَسُولِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلاثاً ثُمّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْـــتَخْرَجَهَا فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍ وَاحِدَةٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثاً ثُمّ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فغسل وَجْهَهُ ثَلاثاً ثُمّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ يَدَيه إلى المرفقين مَرّتَيْنِ مَرّتَيْنِ ثُمّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ ثُمّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمّ قَالَ: هَكَذَا كَـــانَ وُضُـــوءُ رَسُولِ اللّهِ ﷺ.**

وحدثني الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيّاءَ: حَدّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ (هُوَ ابْنُ بِلاَلٍ) عَنْ عَمْرِو بْنُ يَحْيَى بِهَذَا الإسناد نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَعْبَيْنِ.

وحدثني إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيّ: حَدّثَنَا مَعْنٌ: حَدّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الإسناد وَقَالَ: مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلاَثاً وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ كَفٍ وَاحِدَةٍ. وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ: بَدَأَ بِمُقَدّمِ رَأْسِهِ ثُمّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمّ رَدّهُمَا حَتّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الّذِي بَدَأَ مِنْـــهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

---

[307]- **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة، باب: في وضوء النبي ﷺ (1 / 210).

حَدّثَنَا عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيّ: حَدّثَنَا بَهْزٌ: حَدّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ، وَاقْتَصّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ مِنْ ثَلاَثِ غَرَفَاتٍ، وَقَالَ أَيْضاً فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَدْبَرَ مَرّةً وَاحِدَةً.

قَالَ بَهْزٌ: أَمْلَى عَلَيّ وُهَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ وُهَيْبٌ: أَمْلَى عَلَيّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرّتَيْنِ.

حدّثنا هَرُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ. ح وَحَدّثَنِي هَرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ وَ أَبُو الطّاهِرِ. قَالُوا حَدّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنّ حَبّانَ بْنِ وَاسِعٍ حَدّثَهُ أَنّ أَبَاهُ حَدّثَهُ أَنّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيّ يَذْكُرُ أَنّهُ **رَأَى رَسُولَ اللّهِ ﷺ تَوَضّأَ فَمَضْمَضَ ثُمّ اسْتَنْثَرَ ثُمّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَيَدَهُ الْيُمْنَى ثَلاَثاً وَالأُخْرَى ثَلاَثاً وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتّى أَنْقَاهُمَا.**

قَالَ أَبُو الطّاهِرِ: حَدّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ.

قال النووي:" هذا من احتياط مسلم – رحمه الله تعالى – ووفور علمه وورعه ففرق بين روايته عن شيخيه الهارونين فقال في الأول **حدثنا** وفي الثاني **حدثني** فإن روايته عن الأول كانت سماعاً من لفظ الشيخ له ولغيره، وروايته عن الثاني كانت له خاصة من غير شريك له... ، فاستعمله مسلم رحمه الله تعالى وقد أكثر من التحري في مثل هذا... وأما قوله: قال أبو الطاهر **حدثنا** ابن وهب عن عمرو بن الحارث فهو أيضاً من احتياط مسلم وورعه فإنه روى الحديث أولاً عن شيوخه الثلاثة الهارونين وأبي الطاهر عن ابن وهب قال: **أخبرني** عمرو بن الحارث و لم يكن في رواية أبي الطاهر **أخبرني** إنما كان فيها عن عمرو بن الحارث...فاحتاط مسلم رحمه الله تعالى وبين ذلك، وكم في كتابه من الدرر والنفائس والمشابهة لهذا رحمه الله تعالى."[308]

[308]- شرح النووي على صحيح مسلم، (3 / 124).

كما تجدر الإشارة إلى فصل نفيس يعظم الانتفاع به وهو أنّه ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته على ما سمعه من شيخه، لئلا يكون كاذبا على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره، فطريقه أن يقول: حدثني فلان يعني ابن فلان، أو هو ابن فلان، ونحو ذلك، وهذا جائز حسن، استعمله الأئمة وأكثر منه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، كقوله في الحديث السابق: حدثني الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيّاءَ حَدّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ **سُلَيْمَانَ (هُوَ ابْنُ بِلاَلٍ)**، ونظائره كثيرة، والمقصد من ذلك الإيضاح والتخفيف عن غيره مؤونة النظر والتفتيش.[309]

[309]- **شرح النووي على صحيح مسلم**، (1 / 42) بتصرف.

المطلب الثاني
التمييز بين ألفاظ شيوخه في المتن

لقد بلغت عناية الإمام مسلم – رحمه الله – ومهارته في إيراد طرق الأحاديث وألفاظ متونها واضحة لكل قارئ لصحيحه، فلم يكن رحمه الله ليجمع الأسانيد المتباينة بطريقة التحويل والعطف ضاربا صفحا عن اختلاف ألفاظ الرواة في كل رواية منها، وإنّما كان يدقّق ذلك ويحقّقه ويشير إلى جميع هذه الاختلافات مهما بلغت دقتها، وينسبها لصاحبها وإن كان المعنى واحدا، ومن هنا كان الأداء عند مسلم أدق لأنّه يؤدي الألفاظ كما أخذها عن شيوخه.

قال النووي: " ومن ذلك اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله:حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قالا حدثنا فلان. وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه يبيّنه وربما كان بعضه لا يتغير به المعنى وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى ولكن كان خفيا لا يتفطن له إلا ماهر في العلوم ... مع إطلاع على دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء... وينبغي أن ندقّق النظر في فهم غرض مسلم من ذلك."[310]

أمثلة توضيحية:

قال الإمام مسلم رحمه الله: " حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحمّدُ بْنُ الْمُثّنَى وَ مُحمّدُ بْنُ بَشّارٍ، وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ الآخران: حَدّثَنَا مُحمّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: **كُنْتُ أُتَرْجِمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبّاسٍ وَبَيْنَ النّاسِ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْجَرّ فَقَالَ: إِنّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا رَسُولَ اللّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «مَنِ الْوَفْدُ؟ أَوْ مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: «مَرْحَبا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ النَدَامَى». قَالَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ! إِنّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيّ مِنْ كُفّارِ مُضَرَ، وإِنّا لا نَسْتَطِيع أن نأتيك إلا في شهر الحرام، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنّةَ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، قَالَ: أمرهم بالإيمان بالله وَحْدَهُ.**

---

[310]- شرح النووي على صحيح مسلم: (1 / 9).

وَقَالَ: « هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ اللهُ وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ وَإِقَامُ الصّلاَةِ وَإِيتَاءُ الزّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَأَنْ تُؤَدّوا خُمُسا من المغنم» وَنَهَاهُمْ عَنْ الدّبّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُزَفّتِ[311]. قَالَ شُعْبَةُ: وَرُبّمَا قَالَ: **النّقِيرِ**. قَالَ شُعْبَةُ: وَرُبّمَا قَالَ: **الْمُقَيّرِ**. **وَقَالَ « احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا بِهِ مِنْ وَرَائِكُمْ »**. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ « **مَنْ وَرَاءَكُمْ** » وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ الْمُقَيّر."[312]

قال الإمام النووي:" قوله: قال أبو بكر، حدثنا غندر عن شعبة وقال الآخرون: ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة، هذا من احتياط مسلم ﷺ فإن غندرا هو محمد بن جعفر ولكن أبا بكر ذكره بلقبه والآخران باسمه ونسبه، وقال أبو بكر عن شعبة وقال الآخران عنه حدثنا شعبة فحصلت مخالفة بينهما وبينه من وجهين، فلهذا نبه عليه مسلم – رحمه الله تعالى –."[313]

ومن شدة حرصه– رحمه الله – ودقته البالغة حتى في أيسر الأمور فإننا نجده قد فرق بين (مِن ومَن) فذكر أنّ الآخرين قالوا مِن ورائكم، وقال أبو بكر في روايته مَن وراءكم وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد.

فلم يقتصر – رحمه الله – على التمييز بين الألفاظ فقط في روايات شيوخه بل تعداها إلى التمييز بين الحركات أيضا، وهذا من احتياطه وكمال ورعه، وتمام معرفته وغزارة علومه وشدة تحفظه وتقعده في هذا الشأن، وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ.

311– الدُّبّاء والحَنْتَم والنَّقير؛ وهي أوعية كانوا يَنْتَبِذُون فيها وضَرِيَت فكان النبيذُ فيها يغلي سريعاً ويُسْكِر، فنهاهم عن الانْتِباذ فيها، لسان العرب: ابن منظور (14 / 249). الدباء: القرع اليابس أى الوعاء منه، وأما الحنتم: فاختلف فيها فأصح الاقوال وأقواها أنها جرار خضر، وأما النقير فهو: جذع ينقر وسطه وأما المقير: فهو المزفت وهو المطلى بالقار وهو الزفت، وأما معنى النهى عن هذه الاربع فهو أنه نهى عن الانتباذ فيها وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلو ويشرب وإنما خصت هذه بالنهى لأنه يسرع إليه الإسكار فيها فيصير حرما نجسا ثم إن هذا النهى كان في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال كنت نهيتكم عن الانتباذ إلا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرا رواه مسلم فى الصحيح (2 / 672)، شرح النووي (1 / 185).

312– **صحيح مسلم**: كتاب الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه والسؤال عنه وحفظه وتبليغه من لم يبلغه، (1 / 47).

313– **شرح النووي**: (1/151-152).

المطلب الثالث
التنبيه على دقائق الطرق والشواهد

لما كان علم الحديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة تعديلا و تجريحا، و أحوال الروايات تصحيحا و تعليلا، و كان السبيل إلى إدراك ذلك اعتبار الروايات، و عرض بعضها ببعض، ليظهر ما فيها من اتفاق، أو اختلاف أو تفرد، ليُعامل كلٌّ بحسبه.

و لما كان ذلك لا يتحقق إلا بكثرة البحث و التفتيش عن الأسانيد و الروايات، في بطون الكتب، و صدور الرجال، كان للاعتبار عند المحدّثين أهميته البالغة، و ضرورته القصوى، فبالاعتبار يُعرف الصحيح من الضعيف من الروايات، و ذلك بالنظر في الطرق التي اعتُبِرت و سُبِرت، و عرضها على باقي الطرق و الروايات في بابها، فيظهر الاتفاق، و الذي هو مظنة الحفظ، والاختلاف أو التفرد، و اللذان هما مظنَّتا الخطأ، ثم تدور هذه الأحاديث في إطار قواعد و ضوابط، تحيطها من كل جانب، و تعالجها من كل جهة، و من خلالها يظهر الصحيح من الضعيف، و المحفوظ من غيره.

وبالاعتبار يتبين حال رواة الحديث من حيث التوثيق و التجريح، فمن عُهد عليه الإصابة وكثرة الموافقة للثقات كان ثقة مثلهم، ومن عُهِد عليه الخطأ وكثرة المخالفة للثقات، أو التفرد والإغْراب ورواية ما لا يعرفون، كان ضعيفا في حفظه، وبقدر الموافقة والمخالفة بقدر ما يُعرف حفظه وضبطه.

ولما كان الاعتبار عند المحدثين بهذا الشأن العظيم، بذلوا من أجله كل نفس ونفيس، وطافوا البلدان، وسمعوا من أهل الأمصار، رغبة في تمييز الأحاديث، والوقوف على الصحيح منها والسقيم، ومعرفة ما أصاب فيه الرواة وما أخطئوا فيه.

و سبر طرق الحديث والبحث عن المتابعات والشواهد أمر متداول ومشهور بين أهل العلم بالحديث ولا يوجد ناقد إلا وقد يستخدم الاعتبار لمعرفة الصحيح من السقيم.

والهدف من الاعتبار هو ترجيح أحد الجانبين، فإذا وُجد متابع يدفع عن الراوي ريبة التفرد، أو شاهد يؤكد حفظه للمتن أو لمعناه، رجح جانب إصابته فيما توبع عليه، أو فيما وُجد له شاهد، من الرواية كلها أو بعضها، و إذا وُجد مخالف له، ممن تؤثّر مخالفته، أو شاهد بخلاف ما روى، ترجّح جانب خطئه في روايته، و قوي جانب ردها، و إذا لم يوجد، لا هذا و لا ذاك – ما يشهد له ، وما يخالفه – كان الحديث فردا، فإن كان ممن يحتمل تفرده قُبل مطلقا، وإن كان ممن لا يحتمل تفرده كان من قبيل الشاذ المنكر الغريب.

قال **ابن حبان**:" الإنصاف في نقلة الأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا، وإني أمثل للاعتبار به ما وراءه، وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب عن ابن سرين عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ لم نجد ذلك الخبر عن غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا في التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من أقرانه، فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه أو رجل منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه علم أن هذا قد حدث به حماد، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق بذلك الراوي دونه، فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه يجب أن يتوقف فيه ولا يُلزق به الوهن، بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ هل روى هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؟ فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل، وإن لم يوجد ما قلنا نظر هل روى هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل، ومتى عدم ذلك والخبر يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع ولا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه."[314]

---

[314]– **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: علي بن بلبان الفارسي أبو الحسن، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة، (د / ط)، 1390 م، (1 / 155).

أمثلة توضيحية: قال الإمام مسلم رحمه الله:[315]

حدّثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ و أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيّ وَ مُحمّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الأُمَوِيّ (وَاللّفْظُ لاَبِي كَامِلٍ) قَالُوا: حَدّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ حطّانَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ الرّقَاشِيّ قَالَ: صَلّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيّ صَلاَةً، فَلَمّا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أُقِرّتِ الصّلاَةُ بِالبِرّ وَالزّكَاةِ؟ قَالَ فَلَمّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصّلاَةَ وَسَلّمَ انْصَرَفَ فَقَالَ: أَيّكُمُ الْقَائِلُ كَلِمَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَأَرَمّ الْقَوْمُ. ثُمّ قَالَ: أَيّكُمُ الْقَائِلُ كَلِمَةَ كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمّ الْقَوْمُ. فَقَالَ: لَعَلّكَ يَا حطّانُ قُلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قُلْتُهَا، وَلَقَدْ رَهِبْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتُهَا، وَلَمْ أُرِدْ بِهَا إِلاّ الْخَيْرَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلاَتِكُمْ؟ إِنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ خَطَبَنَا فَبَيّنَ لَنَا سُنّتَنَا وَعَلّمَنَا صَلاَتَنَا. فَقَالَ:(**إِذَا صَلّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمّ لْيَؤُمّكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبّرَ فَكَبّرُوا، وَإِذَا قَالَ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضّالّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِبْكُمُ اللّهُ، فَإِذَا كَبّرَ وَرَكَعَ فَكَبّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنّ الإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ**) فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ:(**فَتِلْكَ بِتِلْكَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللّهُمّ رَبّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللّهُ لَكُمْ، فَإِنّ اللّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيّهِ صلى الله عليه وسلم: سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا كَبّرَ وَسَجَدَ فَكَبّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنّ الإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ**). فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم:(**فَتِلْكَ بِتِلْكَ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التّحِيّاتُ الطّيّبَاتُ الصّلَوَاتُ لِلّهِ، السّلاَمُ عَلَيْكَ أَيّهَا النّبِيّ وَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللّهِ الصّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ اللّهُ وَأَشْهَدُ أَنّ مُحَمّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.**)

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ. ح وَحَدّثَنَا أَبُو غَسّانَ الْمِسْمَعِيّ حَدّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدّثَنَا أَبِي. ح وَحَدّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التّيْمِيّ. كُلّ هَؤُلاَءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ, بِمِثْلِهِ. وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ, عَنْ قَتَادَةَ, مِنَ الزّيَادَةِ:(وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.) وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ (فَإِنّ اللّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيّهِ ﷺ: سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) إِلاّ فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ.

---

[315]- **صحيح مسلم**: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (1 / 303 - 304).

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ: قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أُخْتِ أَبِي النّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. فَقَالَ مسْلِمٌ: تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟[316] فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟[317] فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ يَعْنِي:(وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.) فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ. فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَهُنَا! إِنّما وَضَعْتُ هَهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

حدّثنا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ, عَنْ عَبْدِ الرّزّاقِ, عَنْ مَعْمَرٍ, عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ, وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ (فَإِنّ اللّهَ عَزّ وَجَلّ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيّهِ ﷺ سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ).

ذكر الإمام مسلم رحمه الله حديث قتادة من عدة طرق، فبدأ بحديث أبي عوانة لأنّه وقع له بعلو حيث أنّه بينه وبين قتادة رجلين فقط، ثم أورد له متابعات لرفع التفرد عنه وبيان بأن الحديث مشهور بين أصحاب قتادة، ثم نبه بعد ذلك على الزيادات الواردة في بعض الطرق إشارة منه إلى منهجه الذي فصله في مقدمته.

دراسة تحليلية لهذا الحديث: لقد تكلم كثير من نقاد الحديث على إحدى طرق هذا الحديث – حديث جرير[318] عن سليمان التيمي عن قتادة (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.)- واتفقوا على أن هذه الزيادة غير محفوظة عن قتادة وجعلوها من تفردات سليمان التيمي عنه وأنها غير صحيحة، فاعتبرت هذه الإشارة التي أودعها الإمام مسلم في صحيحه مشكلا – لكل متصفحا لصحيحه ممن أوتي علما وعلم بأن هذه الزيادة منتقدة وغير ثابتة عند نقاد الحديث من حديث قتادة- فتضاربت أقوالهم بين مقر لهذه الزيادة وأن الإمام مسلم يصححها سيرا على النهج القائل بأن زيادة الثقة مقبولة مطلقا، وبين من يرى بأن هذه الزيادة غير مقبولة وما ذكرها إلى لبيان علتها وفاء بما وعد به في ثنايا مقدمته.

---

316 – سليمان بن طرخان التيمي البصري نزل في التيم فنسب إليهم ثقة عابد مات سنة ثلاث وأربعين ومائةوهو بن سبع وتسعين. تقريب التهذيب: ابن حجر (252).

317 – **سنن أبي داود:** كتاب الصلاة، باب: الإمام يصلي من قعود (1 / 165). **ابن ماجة:** كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا (1 / 276). **سنن النسائي الكبرى:** كتاب افتتاح الصلاة، باب: تأويل قول الله جلّ ثناؤه: (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) (1 / 320). **سنن الدارقطني:** باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات (1 / 327). **سنن البيهقي الكبرى:** باب من قال يترك المأموم القراءة (2 / 156). مسند أحمد: (2 / 376، 420).

318 – جرير بن عبد الحميد بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين ومائة وله إحدى وسبعون سنة. تقريب التهذيب: (139).

لقد ذكر الإمام مسلم رحمه الله هذا كله بعدما علم ما يدور في ساحة النقد من إلحاق هذه الزيادة بـــ: سليمان التيمي، فقال رحمه الله: وفي حديث جرير – أول خطوة لإزالة التهمة عـــن سليمان وتعليل لزيادة جرير– عن سليمان عن قتادة من الزيادة، فلم يقل رحمه الله: وفي حديث سليمان عن قتادة من الزيادة، بل أضاف الحديث إلى جرير إشعارا منه بـــأن الحـــديث حديثـــه والزيادة زيادته، وهو الذي تفرد به لا سليمان، فأشكل هذا الأمر على أبو بكر بـــن أخـــت أبي النضر لِما هو متداول في الواقع النقدي بأن سليمان هو الذي تفرد بهذه الزيادة عن كل أصحاب قتادة، فأجابه بقوله: تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ مستغربا كيف تلحق هذه الزيـــادة بـــسليمان و لم يرويها عنه غير جرير متفردا بها؟ فأين كان أصحاب سليمان في هذا الحديث وهو الحـــافظ الذي يتسارع التلاميذ إليه من أجل جمع حديثه؟! قال **الثوري**:"حفاظ البصرة ثلاثة فذكره فـــيهم"[319] وقال **شعبة**:" حدثني رجلان صادقان من لباب الحديث عمران بن حدير و سليمان التيمي."[320]

قال الإمام البخاري: " وروى سليمان التيمي وعمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن عطاء عن موسى في حديثه الطويل عن النبي ﷺ (إذا قرأ فأنصتوا) و لم يذكر سليمان في هـــذه الزيادة سماعا من قتادة ولا قتادة من يونس بن جبير."[321]، فقد بين الإمام البخاري بأن سليمان التيمي لم يسمع هذه الزيادة من قتادة ولا قتادة سمعها من يونس بن جـــبير فهـــي مدرجـــة في حديثهما ممن هو دون سليمان كما بين ذلك الإمام مسلم، ومن ثمَّ لم يصحح الإمام مسلم هذه الزيادة وإنما ذكرها عرضا لتبيين ما يدور حول هذه المسألة من لبس منبه على الاختلاف موفيـــا بشرطه الذي التزم به من التنبيه على الخلاف وشرح العلل، فبعد أن اقتنع أبو بكر بما قاله الإمام مسلم – رحمه الله – سأله عن حديث أبي هريرة هل شأنه شأن حديث جرير وأنّ هذه الزيـــادة مرفوضة غير مقبولة؟ فقال له: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ يَعْنِي:(وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُـــوا)

---

319 – **تهذيب الكمال**: المزي (12 / 9). تهذيب التهذيب: ابن حجر (4 / 176).

320 – **التمييز**: مسلم بن الحجاج (177).

321 – **خير الكلام في القرأة خلف الإمام**: البخاري، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، (د / ت)، باب من نازع الإمام القراءة فيما جهر لم يؤمر بالإعادة. (58).

فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ. فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلّ شَيْءٍ عِنْدِي, صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَهُنَا! إِنّما وَضَعْتُ هَهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. - هذه هي الخطوة الثانية الدالة على عدم قبوله للزيادة الموجودة في حديث جرير- فحديث أبي هريرة رواه محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عنه عن النبيﷺ قال:(**إِنّمَا الإِمَامُ لِيُؤْتَمّ بِهِ فَإِذَا كَبّرَ فَكَبّرُوا وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.**)[322] قال **الإمام النسائي**: " لا نعلم أنّ أحداً تابع ابن عجلان[323] على قوله: **(وإذا قرأ فأنصتوا).**"[324]

إن الإمام مسلم رحمه الله صرح بقبول الزيادة الموجودة في حديث أبي هريرة ولكنه لم يخرج الحديث لأنّ محمد بن عجلان تفرد بها و لم يتابع عليها - فبهذا يكون قد أبان عن مقصده من قوله: (وضعت ههنا ما أجمعوا عليه).- ورغم ثقته إلا أنه يحتاج إلى متابعة صحيحة ثابتة حتى يرقى حديثه إلى درجة الصحة الموجبة لإخراجه في الصحاح، لأنّه ممن لا يحتمل تفرده، قال **الحاكم**:"خرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثا – قلت بل خمسة عشر حديثا [325]- كلها شواهد وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه"[326]، لذا لم يحتج الإمام مسلم – رحمه الله – فيما انفرد به، لما هو معروف ومجمع عليه لدى أئمة النقد، بأنّ الحافظ المتوقي المتقن لما حصل من علم، وما أدى منه إلى غيره إذا انفرد بالحديث مع عدم المنافاة لغيره ممن يساوونه في الحفظ والإتقان قُبل حديثه مطلقا، بينما من هو دون من وصفنا في الحفظ والإتقان، فالمعمول به عند أئمة الشأن أن لا يحتجّ بحديثه منفردا إلا إذا وجد له متابع يثبت أصلية الحديث، قال **عبدالرحمن بن مهدي**:" الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب

322- سبق تخريجه في ص 89.

323- محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة أبو عبد الله أحد العلماء العاملين، قال الإمام أحمد ثقة، وقال سفيان بن عيينة حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة، وقال يعقوب بن شيبة صدوق وسط، وقال أبو زرعة ابن عجلان من الثقات، وقال أبو حاتم والنسائي ثقة، مات سنة ثمان أو تسع وأربعين ومائة، قال ابن حجر أخرج له مسلم في المتابعات و لم يحتج به. **تهذيب الكمال**: المزي (26 / 101). **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (9 / 303).

324- **السنن الكبرى**: النسائي (1 / 320).

325- أنظر أرقام الأحاديث من صحيح مسلم الآتية: (29 / 443 / 480 / 579 / 595 / 985 / 1399 / 1563 / 1599 / 1605 / 1709 / 1720 / 1885 / 2236 / 2398).

326- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: الذهبي (6 / 256).

على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه."[327] وقال **الإمام مسلم – رحمه الله –** بعد أن ذكر أقوال أهل العلم في منازل الرواة ومراتبهم:" و قد ذكرنا من مذاهب أهل العلم و أقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم و نُقال الأخبار و السنن و الآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم و منازلهم في الحفظ و بأسبابه فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم و ما أدى منه إلى غيره، و إن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ و التساهل فيه، و إن منهم المتوهم فيه غير المتقن، فهذا كما يجب حاملاً حين يحمل أو حاكياً حين يحكي."[328]

كما نجد الإمام مسلم رحمه الله إذا أراد أن يصحح حديث أو زيادة ما أتى بما يشهد لذلك من شواهد ومتابعات مؤيدة لما يريد أن ينتصر له – الخطوة الثالثة التي تزيح اللثام على منهجه في قبول الحديث أو رده – حيث نراه يعمد إلى تصحيح الزيادة التي انفرد بروايتها أبو كامل لوحده عن أبي عوانة عن قتادة لما وجد ما يشهد بثبوتها وأن لها أصل صحيح عن قتادة من حديث معمر عنه، فأين هذا من زيادة جرير عن سليمان؟!! قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: " والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه، قبلت زيادته."[329]

يتجلى لنا من صنيع الإمام مسلم – رحمه الله – بأنه اختار لفظ شيخه أبو كامل الجحدري دون روايات شيوخه الآخرين الذين شاركوا أبو كامل في رواية هذا الحديث عن أبي عوانة بعد أن تأكد بأن شيخه أبو كامل روى الحديث كاملا وأن هذه الزيادة ثابتة عن قتادة. والله أعلم.

---

[327]- **الجرح والتعديل**: ابن أبي حاتم (2 / 38).

[328]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (172).

[329]- **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 7).

الفصل الثاني:مدارك العلة عند الإمام مسلم.

المبحث الأول:منهج مسلم في تقسيم الحديث وترتيب الرواة.

المبحث الثاني:وسائل الكشف عن العلة عند مسلم.

المبحث الثالث: أمثلة توضيحية.

المبحث الأول: منهج مسلم في تقسيم الحديث وترتيب الرواة.

المطلب الأول: مفهوم أقسام الحديث.

المطلب الثاني: مراد الإمام مسلم بأقسام الحديث.

المطلب الثالث: مفهوم الطبقات ومقصد الإمام مسلم بطبقات الرواة.

المبحث الأول
منهج الإمام مسلم في تقسيم الحديث وترتيب الرواة

مفهوم المنهج:

المنهج فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة وذلك من أجل الكشف عن الحقيقة حينما نكون بها جاهلين أو البرهنة عليها حينما نكون بها عارفين، وذلك بجمع المادة واختيارها وتصنيفها وتبويبها تبويبا منسجما مع استقراء كمي وتحليل نوعي للتوصل إلى النتائج المرجوة والنهاية المطلوبة.

فلفظ المنهج ينقسم إلى شطرين: شطر في تناول المادة وشطر في معالجة التطبيق.

فشطر المادة يتطلب قبل كل شيء جمعها من مظانها على وجه الاستيعاب المتيسر، ثم تصنيف هذا المجموع ثم تمحيص مفرداته تمحيصا دقيقا وذلك لتحليل أجزائها بدقة متناهية وبمهارة وحذق وحذر حتى يتسنى للدارس أن يرى ما هو زيف جلي واضح وما هو صحيح مستبين ظاهر بلا غفلة وبلا هوى وبلا تسرع،- وهذا هو المنهج الذي نريد الوقوف على معالمه من خلال هذه الدراسة-.

أما شطر التطبيق فيقتضي ترتيب المادة بعد نفي زيفها وتمحيص جيدها باستيعاب أيضا لكل احتمال للخطأ أو الهوى أو التسرع.[330]

وبقدر ما تحيط به من علم الطريق وبيان كيفية الوصول إليه وبقدر صحة منطلقاته وسلامة وجهته يكون قيامه مقام المرشد الأمين الذي يبين لنا معالم الطريق والدليل الذي يعرف به كيفية المسار للبلوغ من خلاله إلى تحديد مناهج الأئمة والتمييز بينها عند المفارق وإدراك مراجع الاتصال عند التوافق، وبذلك يتمكن السالك من التزام جادة المسار في تحليله للنصوص.

330- مقتبس من كتاب مناهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه.الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار ابن حزم بيروت،

لأنّ المفاهيم هي عبارة عن اللبنات التي منها تؤسس المنهجية، فما من عمـــل منـــهجي إلا وأسسه التي ينبني عليها ما هي إلا عبارة عن التأصيل للمفاهيم، وذلك من خلال البحث والتنقيب فيما هو متاح ومتداول، من أجل التحقق منه، ثم القيام بالفرز والتنقيح بغية الوقوف على التكافؤ بين المحصول والمقصود.

المطلب الأول
مفهوم أقسام الحديث

لا سبيل إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله وسنة رسوله إلا من جهة النقل بعد الحفظ، فإنهما الطريقان الأمثلان للحفاظ على التراث، ولذا وجب أن نميّز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب ليعرف أهل الصدق من أهل الكذب، ومن ثَمّ معرفة الحديث الصحيح من الحديث السقيم.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: " واعلم وفقك الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتّهمين، أن لا يروي منها إلاّ ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع."[331]

لم يجد مؤلفو كتب الحديث بدا من وضع الضوابط والشروط التي تمكنهم من تمحيص الروايات المختلفة بهدف تمييز الصحيح من غيره من الأحاديث، فظهر علم خاص سمي (مصطلح الحديث).

وقد اصطلح المحدثون على تقسيم الحديث من حيث درجة اعتمادها إلى ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف.

---

[331]– **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 8).

دلالة الصحيح

عرفه ابن الصلاح بقوله: " أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا."[332]

قال الأستاذ الفاضل **الدكتور حمزة المليباري**:" والذي نلحظه في هذه التعريفات هو ذكر قيد زائد، وهو أن يكون الرواة معروفي الضبط والإتقان، وبهذا القيد يخرج من حد الصحيح ما رواه الضعيف، وكذا ما رواه الصدوق الذي يكون دون مرتبة الثقة، وعليه فلا تعد أحاديثهما صحيحة، حتى وإن توبعت من قبل الثقات، وتيقن صوابها، وذلك لفقدان شرط من شروط الصحيح، وهو أن يكون الراوي ضابطاً."[333]

ودعم قوله هذا بما ذكره **الحافظ ابن حجر** حيث قال:" إن وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولا – يعني ابن الصلاح – فأما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحا، وإما أن لا يسمى هذا صحيحا، والحق أنّه من طريق النظر أنه يسمى صحيحا وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا."[334]

إن المتتبع لكلام ابن الصلاح في تعريف الصحيح يتجلى له بوضوح مقصد هذا الإمام، فبين لنا طرق قبول الحديث وتصحيحه إذا كان الحديث فردا، فلا يقبل الحديث الذي تفرد به أحد الرواة حتى يجمع شروطا:

- **أن يكون مسندا**: والمسند هو المتصل المرفوع -كما رأينا ذلك سابقا في مبحث الإسناد–[335] احترازا كما قال ابن الصلاح[336] عن المرسل، والمنقطع، والمعضل؛ لاختلال إحدى شرطي المسند في هذه المسميات.

---

[332]- **علوم الحديث**: ابن الصلاح (9).

[333]- **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**: حمزة المليباري (53).

[334]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (1 / 416 – 417).

[335]- أنظر ص (36) من هذه الرسالة.

[336]- **علوم الحديث**: ابن الصلاح (9).

♦ **أن يكون الراوي عدلا ضابطا**: وهما وصفان متلازمان إذا شاب وصف منهما شائبة انحط الحديث عن درجة من تقبل روايته منفردا، وما ذَكره من أسلفنا ذِكره بأن هناك ذكر قيد زائد – حيث يرى عدم اشتراط الضبط في قبول الحديث – فنقول بأن دعوتك باطلة، وما رسمه ابن الصلاح في حد الصحيح هو منهج نقاد الحديث وجهابذته، وما تعللت به من قبول النقاد لأحاديث الضعفاء دعوة لا أساس لها في عملهم، فهم جعلوا لقبول حديث الضعيف قيدين: أولهما: عدم التفرد، لأنه لا يحتمل تفرده لانعدام شرط الضبط لديه؛ ثانيهما: عدم المخافة.

فبتوفر هذين الشرطين تقبل رواية الضعيف، ومن ثم فهي صحيحة بغيرها لا بنفسها، فلا اعتراض على ابن الصلاح.

قال الإمام مالك :" لا يؤخذ العلم من أربعة ، وخذوا ممن سوى ذلك : لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ولا من شيخ له عبادة وفضل، إذا كان لا يعرف ما يحدث"[337]

ما ذكره الإمام مالك من أوصاف مَن لا يؤخذ عنه العلم كلها ترجع إلى العدالة والضبط، فإذا انعدم إحداها أو كليهما فُقد وصف الصحة عن الحديث الفرد.

وقال أيضا:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت في هذا المسجد سبعين– وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ – ممن يقول: قال فلان: قال رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أميناً ، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن."[338]

♦ **أن لا يكون شاذا**: معناه أن لا ينفرد بالحديث من لا يحتمل ذلك منه، ولعلا معترض يقول بأن هذا القيد زائد لوجود قيد الضبط، فجواب ذلك ما سطره في تعريف الشاذ حيث قال:" إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك

---

[337]– **الكامل في ضعفاء الرجال**: ابن عدي (1 / 92).

[338]– **تهذيب الكمال**: المزي (26 / 438).

وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا – قلت: هذا هو مجال مباحث العلة –، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنّما هـــو أمر رواه هو و لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوق بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، و لم يقدح الانفراد فيه – وهذا هو الذي رسمه في حد الصحيح–، وإن لم يكن ممّن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به – قلت هذا هو حد الشاذ المنكر الغريب–، كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح."[339]

♦ **ولا معلا**: معناه أن لا تكون هناك مخالفة تشين من صحة الحديث كما ذكر ذلك في الشاذ، وفصل جزئياته في مبحث العلة، حيث قال:" ويستعان على إدراكها: بـــ: ❖ **تفرد الراوي**، ❖ **وبمخالفة غيره له**، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك بحيث يغلب على ظنّه ذلك، فيحكم به أو يتردّد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه."[340]

وفي الختام أقول: قبل الاعتراض يجب أن نجمع شتات كلام الأئمة ومقارنة بعضها ببعض حتى يتسنى لنا المخالفة أو الموافقة والله أعلى وأعلم.

---

[339]– **علوم الحديث**: ابن الصلاح (46).

[340] –**المرجع السابق** (53).

دلالة الحسن

قد تتوفر شروط القبول كاملة في بعض الأحاديث ولكن رواة هذه الأحاديث لا يكونون على درجة عالية من الحفظ والضبط والإتقان بل يكون ضبطهم أقل من ضبط رواة الأحاديث الصحيحة، فهؤلاء هم رواة الحديث الحسن الذي يأخذ الدرجة المتوسطة بين الصحيح والضعيف، فيقبل حديثه إذا روي من وجه آخر، ويُرد إذا انفرد به لعدم احتمال ذلك منه على عكس رواة الصحيح الذين بلغوا درجة عالية من الإتقان والضبط فيقبل حديث المنفرد منهم بشرط عدم المخالفة لغيره من الثقات.

نقل **ابن تيمية**[341] أن أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي و لم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله.

قلت: هذا من جهة الاصطلاح على تسمية حديث من خف ضبطه بـ: الحسن، إذ المتتبع لعمل أئمة هذا الشأن قبل الإمام الترمذي يتجلى له مدى التزامهم بهذا التقسيم وأنهم يقرون به وإن لم يصطلحوا عليه بمسمى خاص.

قال ابن رجب:" اعلم أن الرواة أقسام فمنهم: من يتهم بالكذب، ومنهم من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه... وقسم ثالث: أهل صدق وحفظ ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل، فهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم، وقسم رابع: هم أيضا أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وذكر الترمذي عن يحي بن سعيد القطان أنّه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره، فإنه ذكر في مقدمة كتابه[342] أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وذكر قبل ذلك أنه

---

[341]- **مجموع الفتاوى**: ابن تيمية، مطابع دار العربية بيروت، الطبعة الثانية، 1398 هـ ، (18 / 25).

[342]- **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 4).

يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان وأهم على ضربين: أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر وتعاطي العلم... وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي".[343] وقال **ابن مهدي**: " الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه."[344]

فالإمام الترمذي اشتهرت عنه هذه القسمة، إذ أن أكثر المتقدمين كانوا يقولون في الحديث أنه صحيح أو ضعيف، لأن حديث الثقة الحافظ المتقن حديثه صحيح مطلقا إذا انعدمت المخالفة، وحديث من قلّ ضبطه إن روي من غير وجه فهو صحيح أيضا، وهذا الأخير هو رسم الحديث الحسن لدى الإمام **الترمذي** حيث قال:" وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإننا أردنا به إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب – قلت: يعني حديث من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان- ولا يكون الحديث شاذا - أي أن لا ينفرد به من كان هذا وصفه- ويروى من غير وجه نحو ذلك - بمعنى أن للحديث أصل- فهو عندنا حديث حسن."[345]

قال ابن الصلاح:" إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنّه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح"[346]

وقال النووي:" إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة الحافظ الضابط مشهورا بالصدق والستر فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح."[347]

---

[343]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (92).
[344]- **المرجع السابق** (93).
[345] - **كتاب العلل**: الترمذي (5 / 711).
[346]- **علوم الحديث**: ابن الصلاح (21).
[347]- **تدريب الراوي**: السيوطي (1 / 175).

وقال الطيبي:" وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ المشهور بالصدق والستر إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر."[348]

وقال الزركشي:" إن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى الصحة."[349]

إن الذي يستشف من عمل أئمة النقد أن حديث الراوي المتأخر عن درجة الحفظ والضبط والإتقان إذا روي من وجه واحد لا يسمى حسنا ولا صحيحا وإنما أطلقوا عليه مسميات عدة كلها تدل على معنى واحد وهو تفرد من لم يحتمل تفرده بالحديث، والذي ذهب إليه ابن الصلاح والذين جاءوا من بعده بأن حديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ المشهور بالصدق والستر إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح، فبمفهوم المخالفة أن حديث هذا الصنف إذا لم يروى إلا من وجه واحد فهو حسن، وهذا قول مردود لم يرد عن أحد من الأئمة النقاد حتى الإمام الترمذي الذي يعد أول من عرف الحسن أقواله تأبى هذا لأنه اشترط في الحديث الحسن أن يروى من غير وجه، ومن ثَمّ فحديثه صحيح لأن الحسن يعتبر من أدنى درجات الصحيح، فالصحيح درجات تتفاوت درجاته بتفاوت درجة الرواة في الحفظ والإتقان، وإنما ميّز بينهما ليعرف حديث الثقات الأثبات من غيرهم ممن هم دونهم في الحفظ والتثبت حتى يتسنى الترجيح بينهم حالة الاختلاف.

---

[348]- **الخلاصة في أصول الحديث**: الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ ، (48).

[349]- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لأبي عبد الله محمد الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1419هـ (1 / 120).

دلالة الضعيف

الحديث الضعيف هو الحديث الذي فقد شرطا من شروط الصحة، واختص هذا الوصف بأحاديث المجروحين الغالب على أحاديثهم الغلط، فحديثهم مهجور غير مقبول لدى نقاد الحديث، هذا كله إذا انفرد أحدهم بالحديث، فإن زاد على التفرد بالمخالفة للثقات أدرج حديثه في خانة المتروك.

وللحديث الضعيف أقساما:[350]

– **الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند:** وقسموه إلى قسمين: قسم الانقطاع فيه ظاهر ويدخل فيه المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق؛ وانقطاع خفي: ويدخل فيه المرسل إرسالا خفيا، والمدلس.

– **الحديث الضعيف بسبب الطعن في العدالة:** ويدخل فيه المتروك والموضوع وما فيه راو داع إلى بدعته أومجهول .

– **الحديث الضعيف بسبب الضبط:** يدخل فيه المنكر والمدرج والمقلوب والمضطرب والمصحف.

– **الحديث الضعيف بسبب الشذوذ:** ويكون ذلك بتفرد من لا يحتمل تفرده بما لا أصل له.

– **الحديث الضعيف بسبب العلة:** ويكون ذلك بعد أن تنكشف العلة ويتبين الراجح من المرجوح.

وحديث الضعيف ليس على إطلاقه ضعيفا بل ربما يصير صحيحا، وذلك بغيره لا بنفسه إذا وجدت قرائن تنبه العارف على أنه قد وافق في روايته الثقات و لم يخالفهم في رواية ذلك الحديث الذي حكم له بالصحة، وأما إن كان منفردا به فحديثه ضعيف حتى وإن لم يخالف، لأنه اختل في حديثه شرط من شروط الصحة وهي الوثاقة التامة، بل تنعدم فيه هذه الصفة، وما انعدمت إلا بعد أن صبرت مروياته فكان الغالب عليها الخطأ وعدم الموافقة ومن ثم أدرج الراوي في خانة المجروحين الضعفاء الذين لا تقبل مروياتهم.

---

[350]– **نظم الدرر في مصطلح علم الأثر**: أحمد فريد، دار الإمام مالك البليدة – الجزائر –، الطبعة الأولى، 1417 هـ / 1996 م، (123، 124).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أحاديث الثقات تغني عن الاعتداد برواية من ألصقت بهم سمة الضعف واتصفوا بها ولزمتهم في حلّهم وترحالهم، قال **الإمام مسلم** –رحمه الله –: " الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطرّ إلي نقل مَن ليس بثقة ولا مقنع، ولا أحسب كثيرا ممّن يُعرّج من النّاس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضّعاف والأسانيد المجهولة ويَعتدّ بروايتها بعد معرفته بما فيها من التّوهّن والضعف إلا أنّ الّذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التّكثّر بذلك عند العوامّ، ولأن يُقال ما جمع فلان من الحديث، وألّف من العدد ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه وكان بأن يسمّى جاهلا أولى من أن ينسب إلى علم."[351]

لله دَرّ الإمام مسلم –رحمه الله– قال فشفى، وذلك بعد أن ميّز بين المشتبه والمتضح، وفرق بين التمويه والتحقيق، ومن ثمّ فلا يسع حينئذ غير الإقرار والانقياد له.

[351]– **صحيح مسلم** (1 / 28).

المطلب الثاني
مراد الإمام مسلم بأقسام الحديث

قال **الإمام مسلم** –رحمه الله–:" ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك؛ وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام...فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم؛ فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب[352] ويزيد بن أبي زياد[353] وليث بن أبي سليم[354] وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند

352– عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي. قال أبو حاتم كان محله الصدق قديما قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة وقال النسائي ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة، وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد ليث أحسنهم حالا عندي وقال عثمان بن أبي شيبة سألت جريرا عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد قال كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث ثم عطاء وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل من سمع منه قديما كان صحيحا ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء سمع منه قديما شعبة وسفيان وسمع منه حديثا جرير وخالد بن عبد الله وإسماعيل وعلي بن عاصم وكان يرفع عن سعيد بن جبير شيئا لم يكن يرفعها مات سنة ست وثلاثين ومائة روى له البخاري حديثا واحدا متابعة والباقون سوى مسلم. . **تهذيب الكمال** (20 / 86).

353– يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي. قال أبو زرعة لين يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني سمعتهم يضعفون حديثه، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود لا أعلم أحدا ترك حديثه، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، وروى له مسلم مقرونا بغيره. **تهذيب الكمال** (32 / 135).

354– ليث بن أبي سليم أبو بكر القرشي مولاهم الكوفي. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس وقال أيضا سمعت أبي يقول ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا في أحد منه في ليث ومحمد بن إسحاق وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم وقال أيضا سمعت عثمان بن أبي شيبة قال سألت جريرا عن ليث وعن عطاء بن السائب وعن يزيد بن أبي زياد فقال كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث ثم عطاء وكان ليث أكثر تخليطا قال عبد الله وسألت أبي عن هذا فقال أقول كما قال جرير، وقال أبو زرعة: ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث، مات سنة ثمان وثلاثين ومائة، وروى له مسلم مقرونا بأبي إسحاق الشيباني. **تهذيب الكمال** (24 / 279).

أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونه في الحال والمرتبة ... ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم: عطاء ويزيد وليث، بمنصور بن المعتمر[355] وسليمان الأعمش[356] وإسماعيل بن أبي خالد[357] في إتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم متباينين لهم فهم لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث...فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج أخبارهم...وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم."[358]

إن الذي أفاده نص الإمام مسلم أنه يخرج أحاديث أهل القسم الأول وهم أهل الاستقامة في الحديث و الإتقان لما نقلوه وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبط المأخوذ قيدا في رسم الصحيح ثم إذا تقصى أخبار هذا الصنف أخرج أحاديث الصنف الثاني وهم الموصوفون بالستر والصدق وتعاطي العلم وهؤلاء هم شرط الحسن، أما أصحاب القسم الثالث وهم على قسمين:

الأول: من كانوا عند أهل الحديث متهمين أو عند الأكثر منهم" أي المتروكين ".

الثاني: من غلب على حديثهم المنكر والغلط فإن الإمام مسلم-رحمه الله- قد صرح أنه لا يتشاغل بحديثهم.

وبهذا يتبين لنا أن الحديث عند الإمام مسلم ثلاثة أقسام:صحيح اعتمد عليه في الأصول، وحسن أورده في المتابعات والشواهد، وحيث لا يوجد للصنف الأول حديث، وضعيف تركه.

---

[355]- منصور بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. **تقريب التهذيب: ابن حجر** (547).

[356]- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، مات سنة سبع وأربعين و مائة. **تقريب التهذيب** (254).

[357]- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين و مائة. **تقريب التهذيب** (107)، **تهذيب الكمال** (3 / 69).

[358] - **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 4 – 7).

وأما ما ذهب إليه الحاكم والبيهقي ومن وافقهما[359] من أن مسلما لم يخرج في صحيحه إلا لأهل القسم الأول وهم أهل الحفظ والإتقان وأنه –رحمه الله– توفى قبل تخريج حديث أهل القسم الثاني فهو مرجوح مردود لم يرتضيه أئمة هذا الشأن، ومن أوجه ضعفه البينة أن مسلما قد مثل للقسم الثاني بعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد والليث بن أبي سليمان وقد أخرج للأخيرين في صحيحه مقرونيين بغيرهما وبهذا يكون قد استوفى شرط الحسن في صحيحه وأنه لم يخرج لأهل هذا القسم الثاني إلا إذا جاء حديثهم من أوجه أخرى، هذا بالإضافة إلى ما نقل عن الإمام مسلم –رحمه الله– مما يفيد أنه فرغ من تأليف كامل كتابه حيث أنه عرضه على أبي زرعة وهذا العرض لا يكون إلا بعد الانتهاء من التأليف.

قال **القاضي عياض**:" وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره و لم يتقيد بالتقليد فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحفظ والإتقان مع كونهم من أهل والستر والصدق وتعاطي العلم ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته ونفي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الإتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا."[360]

قال **الحافظ ابن حجر**:" وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟ والحق : أنه لم يخرج ما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك وهذا ظاهر في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه"[361]

---

[359]– **شرح النووي** (1 / 30).

[360] – **المرجع السابق**.

[361]– **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (1 / 424).

إن ما ذكره القاضي عياض في غاية الأهمية والدقة في بيان منهج الإمام مسلم – رحمه الله – في تخريج أحاديث صحيحه، فلا اعتراض عليه لأن الإمام مسلم – رحمه الله – ذكر في مقدمة كتابه أنه يخرج أحاديث القسم الأول، فإذا تقصى أخبار هذا الصنف أتبعهم بمن هم دونهم في الضبط حيث قال:" فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم؛ فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم."[362] وشرح القاضي عياض قول الإمام مسلم – رحمه الله – بأحسن عبارة و لم يقل ذلك من فراغ وإنما أتى بذلك بعد أن استقرأ الصحيح فوجد أن ما ذكره الإمام مسلم – رحمه الله – في المقدمة قد وفى به في ثنايا كتابه فأخرج حديث القسم الأول سواء تفردوا أم لا، وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الإتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، و لم يخرج ويحتج بهم إذا انفرد الواحد منهم ، ولا يقتصر هذا على الإمام مسلم –رحمه الله– فقط وإنما هو عمل أئمة النقد في تصحيح الرواية أو تضعيفها كما رأينا سابقا[363]، و لم يقل القاضي عياض بأن الإمام مسلم –رحمه الله– أخرج كل أحاديث القسم الثاني، وكلامه في ذلك صريح واضح فذكر بأن الإمام مسلم –رحمه الله– قد أخرج للقسم الأول حتى إذا انقضى حديثهم أتبعه بأحاديث القسم الثاني على وجه المتابعة والاستشهاد للأولى، و لم يشترط بأنه يأتي بجميع المتابعات والشواهد وإنما يكتفي بما يفي الغرض المنشود، كما يأتي بأحاديث القسم الثاني في الأصول إذا رويت من غير وجه حيث لا يوجد للقسم الأول رواية، فهذا هو نهج الإمام مسلم – رحمه الله – في صحيحه فيندفع الاعتراض.

---

[362]– **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 5).

[363]– راجع ص (50 – 68) من هذه الرسالة.

إن ما أودعه الإمام مسلم –رحمه الله– في كتابه من الصحيح له درجات متفاوتة وإن كان جميعه داخلا في دائرة الحديث الصحيح؛ قال **الحافظ الذهبي**:" من أخرج لـه الـشيخان علـى قسمين **أحدهما**: ما احتج به في الأصول، **وثانيهما**: من خرج له متابعة وشهادة واعتبارا، فمـن احتجا به أحدهما و لم يوثق ولا غمز فهو ثقة حديثه قوي ومن احتجا به أحدهما وتكلمـا فيـه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقـه فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قـد نـسميها مـن أدنى درجات الصحيح...الصحيح مراتب والثقات طبقات فليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا لـه كمـن تركوه ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه."[364]

و هكذا يتأكد لنا أن جميع أحاديث صحيح مسلم التي حكم بصحتها فهي صحيحة بعضها أصح من بعض لتفاوت مراتب الصحيح للوجوه المتقدمة.

[364] – **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الأولى، 1405هـ، (79-80-81).

المطلب الثالث
مفهوم الطبقات ومقصد الإمام مسلم من ذلك

يستخدم المحدثون مصطلح الطبقة لتمييز طائفة من الرواة تعاصروا زمنا كافيا وجمعت بينهم علاقة زمنية أو مكانية أو علمية أو قبلية ما.[365]

إن علم الطبقات فن مهم وبه يعرف اتصال الحديث من انقطاعه، قال **سفيان الثوري**:" لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ."[366]، وقد صنفت فيه مصنفات عدّة[367]، وموضوعه متسع جدا فيتطلب معرفة ودراية تامة ممن يصنف فيه مع إطلاع وبعد نظر ومن ثمّ فلا غور حينئذ من أن يهتم العلماء بهذا العلم اهتماما كبيرا إذ يتناول بيان أحوال الرواة من النواحي التالية:

- تحديد طبقة الراوي الزمنية والمكانية والتعريف به.
- تحديد منزلته العلمية في بلده وطبقته.
- تحديد منزلة الراوي من شيخه من حيث ملازمته له وحفظه لحديثه.

إن مجال علم الطبقات هو البحث عن العلاقات المختلفة التي تربط أهل العلم بعضهم ببعض أو تميز بعضهم عن بعض، وبما أن هذه العلاقات كثيرة ومتنوعة فإن أهل العلم ينقسمون بسبب ذلك إلى طبقات كثيرة ومتنوعة غاية التنوع، فيصنف الراوي الواحد في طبقات عديدة متنوعة بالنظر إلى نوع العلاقة التي تربطه بكل طبقة، فالطبقة الزمنية تبين لنا المتقدم من المتأخر، والصحابي من التابعي، بينما تتميز الطبقة المكانية بحصر مرويات الرواة في كل بلد، وأما الطبقة العلمية فبها تعرف شهرة الراوي في الطلب من غيره ولا يتسنى ذلك إلا بكثرة الملازمة للشيخ مع توفر شرط العدالة والضبط في الملازم.

---

[365]- **علم طبقات المحدثين أهميته وقواعده**: المهندس أسعد سالم تيم، مكتبة الراشد الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ / 1994 م، (7).

[366]- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي (119).

[367]- انظر: **بحوث في السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة بيروت، (د / ط)، 1395هـ ، (87).

وكان من أثار هذا النشاط العلمي أنه قدم ثروة كبيرة من تراجم الرجال وأحوالهم، فجاءت متممة لمسائل الجرح والتعديل الّذي يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول أو الرد لرواياتهم، فيتميز الصحيح من السقيم، إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا عن طريق معرفة رواتها، فسألوا عنهم وتتبعوهم في مختلف أحوال حياتهم العلمية، ورتبوهم على طبقات وذلك بعد أن حددوا منازلهم قربا أو بعدا كلا حسب درجته في الحفظ والإتقان، فلا يقصر بالرّجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متّضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كلّ ذي حقّ فيه حقّه، ويتزّل منزلته، ولعلم الطبقات دور مهم في رفع درجة الراوي أو حطها، فحقّ للعلماء أن يهتموا بكل هذا لإعطاء صورة شاملة عن الحركة العلمية من حيث:[368]

– معرفة توزع الصحابة في البلدان والأمصار.

– معرفة المتقدم من المتأخر من الصحابة كأن يعرف من هو أقدم إسلاما وهجرة ممن تأخر إسلامه، ومن تقدمت وفاته ممن تأخرت فطال عمره.

– استظهار حجم الحركة العلمية في كل قطر من أقطار الإسلام فيظهر جليا عدد علماء كل مصر في كل عصر، والحركة العلمية التي تربط بين الأقطار.

– معرفة مراتب العلماء في الطبقة الواحدة بأن يعرف من كان أكثر رواية من غيره.

– معرفة أصحاب الحفاظ الأعلام ومن أوثق الناس في الرواية عنهم لمعرفة الصواب من حديثهم حين يختلف عليهم.

وينتج من معرفة علم الطبقات ما يلي:

– الكشف عن الإرسال الظاهر والخفي.

– الكشف عن بطلان السماع الذي لا يصح.

– الكشف عن الخطأ في الأسانيد.

---

[368]– **علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده:** أسعد سالم تيم (89 ــ 96). بتصرف.

– الكشف عن سقوط رجل أو أكثر من الإسناد.

– تمييز الأسانيد.

– معرفة تدليس الشيوخ.

– تحديد هوية الراوي .

قال **الإمام مسلم**-رحمه الله-:" نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس...إذا وازنت بين الأقران كابن عون[369] وأيوب السختياني[370] مع عوف بن أبي جميلة[371] وأشعث الحمراني[372] وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم."[373]

إن المتتبع لكلام الإمام مسلم رحمه الله يتيقن بأنه يقصد من تقسيم الرواة إلى ثلاث طبقات من حيث ملازمتهم لشيوخهم ومن ثمّ معرفة أوثق الناس في ذلك الشيخ حتى يتسنى له الترجيح بين مروياتهم إذا اختلفوا عنه، والدليل على ما بينا ما قاله – رحمه الله –:" اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على إن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة،كذلك قال: يحي القطان، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يعد عندهم، إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحي بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبدالوارث، ويزيد بن زريع وابن علية، وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد، في حسن حديثه وضبطه عن ثابت، حتى صار أثبتهم فيه، جعفر بن برقان، عن ميمون

369– عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. **تهذيب الكمال** (15 / 394 – 401). **تقريب التهذيب** (317).

370– أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون، **تهذيب الكمال** (3 / 457 – 464). **تهذيب التهذيب** (1 / 348). **تقريب التهذيب** (117).

371– عوف بن أبي جميلة معروف ب: عوف الأعربي العبدي البصري ثقة رمي بالقدر وبالتشيع مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة وله ست وثمانون. **تهذيب الكمال** (22 / 437 – 440). **تقريب التهذيب** (433).

372– أشعث بن عبد الملك الحمراني أبو هانئ البصري ثقة فقيه مات سنة ثنتين وأربعين ومائة وقيل سنة ست وأربعين. **تقريب التهذيب** (113).

373 – **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 6).

ابن مهران ويزيد بن الأصم فهو أغلب الناس عليه، والعلم بهما وبحديثهما، ولو ذهبت تزن جعفراً في غير ميمون وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال لوجدته ضعيفاً رديء الضبط، والرواية عنهم."[374] أما أقسام الرواة فيجعل ذلك من حيث وجودهم في طبقة زمنية و مكانية واحدة، فأصحاب الشيخ الواحد ينقسمون فيما بينهم إلى طبقات عدة كل طبقة تتميز عن الأخر في كمال الضبط وصحة النقل، وأقسام الرواة طبقات أيضا جمعت بينهم فترة زمنية معينة، فمنهم من هو من أهل الصدق والحفظ الذين ينـدر الخطأ والوهم في حديثهم وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم مع أنه لم يسلم من الغلط والخطأ أحد من الأئمة مع حفظهم، ومنهم من يقع الوهم في حديثه كثيرا ولكن ليس هو الغالب عليه ومنهم من غلب على حديثه الخطأ والوهم لغفلته وسوء حفظه، فأحاديث هؤلاء هي أقسام الحديث فبحسبهم يصنف الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بينما طبقات الرواة بها يعرف الحديث الصحيح من الحديث المعلول فبالمقارنة بين روايات عدد من التلاميذ لشيخ واحد يتسنى لنا معرفة الوهم- إن كان هناك وهم- وصاحبه، **قال ابن رجب**:" معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث."[375]، وبمقارنة رواية المحدث برواية أقرانه نعرف إن كان الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

---

[374]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (218).

[375]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (257).

المبحث الثاني:وسائل الكشف عن العلة عند مسلم.

المطلب الأول: مفهوم العلة عند مسلم.

المطلب الثاني: أغراض الإمام مسلم من تكرار الأحاديث.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن العلة عند الإمام مسلم.

المطلب الأول
مفهوم العلة عند الإمام مسلم

لّما نشطت حركة التدوين في أواخر القرن الثاني الهجري تطور النقد الحديثي وتنوع واتسعت مباحثه، وترتب على هذا التطور بعد أن تضافرت عدّة عوامل في ذلك[376] في ظهور الخطوط العريضة والأساسية لضبط وتمحيص الروايات المختلفة بهدف تمييز الصحيح عن غيره فوضع المحدثون قواعد لتدقيق الحديث وشروطا استوجبوا توفرها في الرواة، وبناء على هذه الدراسات ظهر تقسيم الرواية من حيث القبول والرد إلى قسمين:

القسم الأول: علم الجرح والتعديل: كان لا بد لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها، فنشأ علم الجرح والتعديل، وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم من تعديل يزينهم، أو تجريح يشينهم، فتتبعوا أحوال الرواة، وبحثوا أشد البحث عن أحوالهم العلمية حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط من غيرهم ممّن لم يبلغوا شأوهم، قال **أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم**:" فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"[377]،فقد بين العلماء ضرورة بيان أحوال الرواة، وأنه ليس فيه غيبة، بل في ذلك حفظ للسنّة وصيانتها عن كل شائبة قد تشوبها، حتى يتسنّى معرفة أهل الصدق والصواب من أهل الخطأ والكذب، قال **الإمام مسلم** –رحمه الله–:" ... وإنّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنّما تأتي بتحليا، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثمّ أقدم على الرّواية عنه من قد عرفه

---

[376]- من أهم العوامل التي ساهمت في نشوء علم الحديث هو: وقوع الاختلاف بسبب كثرة النحل، فتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا، ويرجع ذلك إلى تعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث.

[377]- **تقدمة الجرح والتعديل**: ابن أبي حاتم الرازي (5/1).

و لم يبيّن ما فيه لغيره ممّن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشّا لعوامّ المسلمين، إذ لا يـــؤمَن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلّها أو أكثرها أكـــاذيب لا أصل لها."[378]، وقال **أبو حاتم بن حبان:**" فالواجب على كل من انتحل العلم أو نسب إليه حفظ سسن المصطفى صلى الله عليه وسلم والتفقه فيها ، ولا حيلة لأحد في الـــسبيل إلى حفظهـــا إلا بمعرفة تاريخ المحدثين ومعرفة الضعفاء منهم من الثقات، لأنه متى لم يعرف ذاك لم يحسن تمييـــز الصحيح من السقيم ، ولا عرف المسند من المرسل والموقوف من المنقطع."[379]

القسم الثاني : علم العلل: هو العلم الّذي يبحث عن أسباب الاختلاف من جهة قدحها في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، كوصل مرسل، أو ورفع موقوف، أو وإدخال حديث في حديث، أو غير ذلك من الأمور التي تمنع صحة الحديث، **قال ابن رجـــب:** " وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلـــك عندهم طعناً، وغير الأحاديث المعللة بل يقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حقاً هم النقاد الجهابذة الذي ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقـــاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به."[380]

وميدان هذا العلم حديث الثقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الوهم المؤدي إلى الخطأ بالضرورة، فمعرفة العلل ترجع إلى فهم الناقد، وحفظه، وخبرته، وطول ممارسته لـــه، قال **الحافظ ابن حجر:**" هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم بـــه إلا مـــن منحه الله تعالى فهما غائصا، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمّة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك والإطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممّن يمارس ذلك."[381]،وقد أجمع العلماء على أهمـــيّة

---

[378] – **صحيح مسلم:** المقدمة (1 / 28).

[379] – **كتاب الثقات:** ابن حبان، تحقيق شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، 1395 هـــ / 1975 م، (1 / 8).

[380] - **شرح علل الترمذي:** ابن رجب (414).

[381] **النكت عل كتاب ابن الصلاح:** ابن حجر (2 / 711).

هذا العلم، وعلى مكانته ودقته، قال ابن الصلاح:" إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب."[382]

وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل، لأنّه يواكب الثقة في حلة وترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ومتى ضبط ومتى نسي وكيف تحمل، قال ابن رجب:" اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: **أحدهما**: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التآليف، **الوجه الثاني**: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال ، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك ، وهذا الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[383].

ويأبى هذا العلم أن يضع كنفه، أو يخفض جناحه، أو يسفر عن وجهه إلا لأفراد أئمّة هذا الشأن وحذاقهم، فبينوا علل الأحاديث، والجهة المسؤولة عن الخطأ، فميّزوا بين ما يدل على صحة الصحيح وبطلان الباطل وذلك بالنظر في جميع حيثيات الرواية، لذا أفرده **الإمام مسلم بن الحجاج** في كتابه التمييز وقال في مقدمته:" فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوما ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال هذا حديث خطأ وهذا حديث صحيح وفلان يخطئ في روايته حديث كذا والصواب ما روى فلان بخلافه وذكرت إنهم استعظموا ذلك من قول من قاله ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضيين حتى قالوا إن من ادعى تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به ومدح علم غيب لا يوصل إليه."[384]

---

[382]- **مقدمة ابن صلاح** (34).

[383]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (257).

[384]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (172).

وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنّه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه الثقات مقبول محتج به، وليس الأمر كذلك، ولا يهتدي إلى معرفة الخطأ في أحاديث الثقات إلا أئمّة هذا الفن، كيحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، وأحمد ابن حنبل، وعليّ بن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والبخاري، ومسلم، وابن أبي حاتم، والترمذي، والدارقطني، وغيرهم من الأئمّة الأعلام في هذا الميدان، وكل من جرى مجراهم في نباهة الفكر، واستقامة الأمر، المبرزين في معرفة هذا النوع من العلوم، قال الإمام مسلم -رحمه الله-:" ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله."[385]

وهكذا فإن الإمام مسلما يكشف لنا بجلاء ووضوح عن مجال هذا النوع من النقد فمجاله أحاديث الثقات وهدفه تنقيتها من الأوهام والأخطاء، قال **الإمام مسلم** -رحمه الله-:" ذكر حديث وهم مالك بن أنس في إسناده: حدثنا قتيبة، حدثنا مالك، عن هشام، عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: (**صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، فقلت: إذن والله كان يقوم حين يطلع الفجر! قال: أجل**)، فخالف أصحاب هشام هلم جرا مالكا في هذا الإسناد في هذا الحديث.

- أبو أسامة، عن هشام قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: (**صليت خلف عمر فقرأ سورة الحج وسورة يوسف قراءة بطيئة**).
- وكيع، عن هشام، قال: أخبرني عبد الله بن عامر.
- وحاتم عن هشام عن عبد الله بن عامر فال: صلى بنا عمر.

فهؤلاء عدة من أصحاب هشام كلهم قد أجمعوا في هذا الإسناد على خلاف مالك والصواب ما قالوا دون ما قال مالك."[386]، قال المعلمي:" أئمة الحديث قد يتبين لهم في حديث من رواية الثقة الثبت المتفق عليه أنه ضعيف."[387]

---

[385]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (172).

[386]- **المرجع السابق**

[387]- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبد الرحمن المعلمي (2 / 32).

وأما أولئك الّذين لم يكن لهم في هذا العلم إرب فإنهم لم يرضوا بطرق أهل العلم فيه، وذلك لجهلهم بأوضاع القول، وعدم معرفتهم لحقائق الكلام، فأخمدت الكفاية قرائحهم وحلت عن الدقائق عقولهم، وركبهم الجهل، وهجرتهم الفكرة، وعميت عليهم مواقع النظر، لذا قال **ابن قيم الجوزية** في معرض رده على من اعتبر وهم بعض الرواة قصة أخرى: "وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى. كما جعلوا الإسراء مراراً لاختلاف ألفاظه، وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مراراً لاختلاف ألفاظه وجعلوا طواف الوداع مرتين لاختلاف سياقه ونظائر ذلك، وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم."[388]، ولو ردوا المشكل منه إلى أهل العلم به، وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج.

يعتبر علم العلل رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين لأنه كما يقول **الحاكم أبو عبد الله:** " إنّما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا."[389] ، ولا يتمكن من معرفة علل الحديث إلا من أوتي حظا وافرا من الحفظ والخبرة والدقة والفهم الثاقب، لأن معظم علوم الحديث تدخل في العلل فقد يعلل الحديث بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو الإدراج أو القلب أو الاضطراب، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك ممّا يغلب على ظن الناقد، فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه[390]، ولبلوغ هذا الهدف يسعى علم علل الحديث إلى فحص سياقات الأوضاع التي يتصل بها الحديث للتأكد من خلوّه من أيّ سبب يفسده.

---

[388]- **زاد المعاد في هدي خير العباد:** محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة عشر، 1406هـ، (2 / 397).

[389]- **معرفة علوم الحديث:** الحاكم (112، 113).

[390]- **مقدمة ابن صلاح** (83).

وقد أطلقوا اسم العلّة على أنواع من الجرح وذلك بعدما ذكـــروا أن غالـــب العلـــل في أحاديث الثقات ولذلك نجد **ابن الصلاح** يقول:" ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير مـــن الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث."[391]

والعلة قد يراد بها العموم – كل سبب موجب الضعف في الحـــديث – وقـــد يـــراد بهـــا الخصوص – ما عني به غير جرح الراوي – **قال أحمد شاكر**:" وقد يطلق بعض علماء الحـــديث اسم العلة في أقوالهم على الأسباب التي يضعف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون هذا الحديث معلول بفـــلان مثلا ولا يريدون العلة المصطلح عليها لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طـــرق الحديث."[392] ، فكل موانع القبول في الإسناد أو المتن هي من قبيل العلـــة والغالـــب عليهـــا في الإسناد وقليل منها في المتن، وقد عدّ الحاكم عشرة أنواع للعلل في الأحاديث، وكلها تدور حول العلة في الإسناد، وهو بذكرها يضرب أمثلة لأنواع العلل وليس من باب حصرها وعدها، وقـــد قال:" وبقيت أجناس لم أذكرها، و إنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم."[393]

وهذه الأنواع التي يقع بها التعليل في الإسناد والتي ذكرها الحاكم تكمن في:[394]

1- تعارض الوصل الإرسال.

2- تعارض الوقف والرفع.

3- تعارض الاتصال والانقطاع.

4- تعارض في شيخ الراوي. أن يكون الحديث محفوظا من جهة معينة فيروى من غيرها.

5- تعارض في زيادة رجل في أحد الإسنادين.

6- تعارض في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين الثقة والضعيف.

---

[391]- **مقدمة ابن الصلاح** (54).

[392]- **الباعث الحثيث شرح مختصر الحديث**: أحمد محمد شاكر، دار التراث القاهرة، الطبعة الثالثة، 1979 م، (71).

[393]- **معرفة علوم الحديث**: الحاكم النيسابوري (119).

[394]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر العسقلاني (2 / 778).

وقد يتعرض المتن أيضا لأوهام النقلة فتدخل عليه علة من العلل فتحيله عن معناه، أو تحرف لفظه، أو إدخال فيه ما ليس من لفظه، وتكمن هذه العلل في:

1-ما كانت علته إحالة المعنى كليا أو جزئيا.

2-ما كانت علته تحرفا في لفظ من ألفاظه.

3-كانت علته مخالفة عمل الراوي لما رواه.

4-ما ما كانت علته إضافة كلام للمتن ليست منه.

5-ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة.

وكل هذه الأنواع تحوي في طياتها علوما شتى من رواية بالمعنى، واختصار في الحديث، وزيادة الثقة، والاضطراب والقلب، والإدراج، والمصحف، والإغراب، وكذلك الشذوذ والنكارة وإن كانت علاقتهما بالسند أكثر منه بالمتن، على أنّ كل واحد من هذه المواضيع يحتاج إلى فصل بل إلى باب من أجل بسط الكلام فيها وتمييز وجه الحق منها من وجه الباطل فيها، وكتب المصطلح غنية بطرح هذه المواضيع.

وكلمة العلة كبقية المصطلحات ينبغي أن تفسر أو تؤول وفق المنهج المعروف لدى قائلها لاسيما إذا فهم المعنى من سياق كلامه، فكل ذي صناعة أولى بصناعته، ولا ينبغي تأويلها على منهج غير معهود لديه، فإن ذلك يؤدي إلى تناقضات حول تلك المصطلحات ومضامينها، والإمام مسلم استعمل كلمة العلة وأراد بها ما هو معروف لديهم آنذاك ألا وهو الخطأ الناتج عن وهم الراوي، قال رحمه الله في معرض تبيين كيفية تعليله للأخبار:" وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها، في أسانيدها ومتونها، حديثا حديثا، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط "[395]، وسبيل معرفة ذلك هو المقارنة بين الروايات فيتسنى معرفة الاختلاف كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص والوقف والرفع وتصحيف المصحفين وغير ذلك من الاختلافات التي من شأنها أن تؤثر في صحة الحديث. **قال ابن حجر**:" فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف. "[396]

---

[395]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (180).

[396]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (2 / 711).

نهج الإمام مسلم –رحمه الله– في تحديد العلة بوقوع المخالفة إذ بها يعرف خطأ الراوي من صوابه، وبها يكشف عن وهمه، قال – رحمه الله –:" فأعلم أرشدك الله إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث – إذا هم اختلفوا فيه – من جهتين: **أحدهما**: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كنعمان بن راشد حيث حدث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، و معلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل: عامر لا عمرو، و كما حدث مالك بن أنس عن الزهري فقال: عن عباد – و هو من ولد المغيرة بن شعبة– و إنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان معروف النسب عند أهل النسب و ليس من المغيرة بسبيل و كرواية معمر حين قال: عن عمر بن محمد بن عمرو بن مطعم، و إنما هو عمر بن محمد بن جبير بن مطعم، خطأ لا شك عند نساب قريش وغيرهم ممن عرف أنسابهم. و لم يكن لجبير أخ يعرف بعمرو، و كنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرد على سمعه، و كذلك نحو رواية بعضهم حيث صحّف، (**فقال: نهى النبي ﷺ عن التحير**)، أراد النجش، و كما روى آخر، فقال: (**إن أبغض الناس إلى الله عز و جل ثلاثة: ملحد في الحرفة و كذا و كذا**)، أراد: ملحداً في الحرام، و كرواية الآخر، إذ قال: (**نهى رسول الله ﷺ أن تتخذ الروح عرضاً**) أراد: الروح غرضاً، فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد و متن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ، و عارفوه في الناس أكثر، و **الجهة الأخرى** أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد و متن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد و المتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد و إن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة و سفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي و غيرهم من أئمة أهل العلم."[397]

[397]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (172).

إن الإمام مسلم –رحمه الله– جعل جهة الخطأ من وجهين إحداها ظـــاهرة وعارفوهـــا في الناس كُثر والأخرى خفية ولا يهتدي إلى تحقيقها إلا الجهابذة النقاد، حيث يميزون بين صـــحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيـــوف، والدنانير والفلوس، وهذا العلم تأتي الخبرة فيه نتيجة طول الممارسة وكثرة المذاكرة حتى يستطاع إدراك وهم الواهم وخطأ المخطئ.

قال **عبد الله بن المبارك**:" إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض."[398]

قال **علي بن المديني**:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[399]

قال **الخطيب البغدادي**:" والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقـــه وينظـــر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط."[400] وهذا الـــذي ذكـــره الخطيب هو الذي سطره الإمام مسلم في مقدمة كتابه حينما ذكر كيفية إخراج أحاديثه.

وقال **الحاكم أبو عبد الله**:" والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير."[401]

وتدرك العلة بالتفرد مع وقوع المخالفة كخطوة أولى ثم معرفة مراتب الرواة ليهتدي بها إلى الوقوف على الخطأ ومن ثمّ تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الخطأ الناتج عن وهم واهم مع قـــرائن تنضم إلى ذلك يهتدي النقد بها إلى إطلاعه على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث وغير ذلك من الأقسام التي تقع فيها العلة.

398– **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي، (2 / 354).

399– **المرجع السابق**.

400– **الجامع لأخلاق الراوي**: الخطيب البغدادي(2 / 295).

401– **معرفة علوم الحديث**: الحاكم (113).

المطلب الثاني
أغراض الإمام مسلم من تكرار الأحاديث

قال الإمام مسلم–رحمه الله–:" إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث، فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك...فأما ما وجدنا بدا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله."[402]

إن منهج الإمام مسلم –رحمه الله– هو عدم تكرار الحديث في ثنايا صحيحه، إذ نجده يقوم في رسم صحيحه على تخطيط دقيق ونظام محكم محدد الغايات والأهداف واضح المعالم، وذلك من أجل مقاصد حديثية فنية، وأغراض علمية جليلة.

وتجدر الإشارة بنا إلى التفريق بين تعدد طرق الحديث وبين تكرار الحديث، فالأول المقصد منه رفع التفرد ومن ثم حصر طرق الحديث الصحيحة كما بيناه سابقا[403]، بينما الثاني فالغرض منه إظهار الفوائد الإسنادية والمتنية، وما تشمل عليه من أنواع علوم الحديث الناتجة من النظر في الطرق والأحاديث الواردة في المسألة الواحدة، فيعرف المتفرد بالحديث من غيره، كما نعلم الاختلاف الواقع بين الرواة من زيادة ونقصان، وطرق سماع الحديث ومن ثمَّ معرفة تدليس الرواة.

---

[402] – **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 4).

[403] – أنظر ص (48) من هذه الرسالة.

وللإمام مسلم- رحمه الله- غرضان في تكرار الحديث:

الغرض الأول: معرفة الاختلاف الواقع في المتون ويستشف ذلك من قوله:(إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث،فيه زيادة معنى.) وهذه إشارة لطيفة منه إلى وقوع مخالفة بين رواة الحديث في متن الحديث بأن زاد بعضهم وأنقص البعض الآخر، وقد اقتصر على الزيادات المتنية دون غيرها لكثرتها وكثرة طرق الترجيح فيها، وهذا ليس منه اقتصارا على هذا وإنما المتتبع للأحاديث التي يذكر فيها الخلاف يرى بوضوح أنه لم يقتصر عليها فقط وإنما ذكرها على سبيل التمثيل لا غير، فلذلك قال:" وستريد إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله."[404]

مثال ذلك:[405]

باب في الشرب من زمزم قائما.

حدّثنا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيّ حَدّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشّعْبِيّ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: (**سَقَيْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ**).

وحدّثنا مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشّعْبِيّ عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ: (**أَنّ النّبِيّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ**).

وحدّثنا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ حَدّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ ح وَحَدّثَنِي يَعْقُوبُ الدّوْرَقِيّ وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ (قَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ يَعْقُوبُ: حَدّثَنَا) هُشَيْمٌ حَدّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ وَ مُغِيرَةُ عَنِ الشّعْبِيّ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ:(**أَنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ**).

وحدّثني عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدّثَنَا أَبِي حَدّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ سَمِعَ الشّعْبِيّ سَمِعَ ابْنَ عَبّاسٍ قَالَ:(**سَقَيْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ قَائِماً، وَاسْتَسْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْتِ**).

وحدّثناه مُحَمّدُ بْنُ بَشّارٍ حَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح وَحَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى حَدّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ وَفِي حَدِيثِهِمَا:(**فَأَتَيْتُهُ بِدَلْوٍ**).

---

[404]- **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 7).

[405]- **المرجع السابق**: كتاب الأشربة، باب: في الشرب من زمزم قائما. (3 / 1601).

إن المتأمل للأحاديث المذكورة سابقا يرى أن الإمام مسلم رحمه الله قد كرر الحديث رغم كون المدار واحد وهو عاصم الأحول حيث روى عنه كل من: أبو عوانة، سفيان الثوري، هشيم، شعبة بن الحجاج، وهذا تنبيها منه للاختلافات الواقعة بين الرواة في صيغة الحديث، رغم أنّ الفروق بسيطة ترجع كلها إلى الرواية بالمعنى، حرصا على أن لا يروي بالمعنى وفق منهجه في عدم جواز الرواية بالمعنى.

الغرض الثاني: معرفة الاختلاف الواقع في الإسناد، وذلك من خلال قوله:(إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث،... أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك.)، وهذا نتيجة وقوع المخالفة بين الأسانيد من إرسال موصول أو وصل مرسل، ووقف مرفوع أو رفع موقوف، أو زيادة راو في ثنايا السند وغير ذلك من الاختلافات الإسنادية.

مثال ذلك:[406]

باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله.

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسى حَدّثَنَا حَمّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنّهُ قَالَ: لَمّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿**يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النّبِي**﴾[407] إِلَى آخِرِ الآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النّارِ وَاحْتَبَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ عَنِ النّبِيّ ﷺ، فَسَأَلَ النّبِيّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فَقَالَ:(**يَا أَبَا عَمْرٍو مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ أَشْتَكَى**؟) قَالَ سَعْدٌ: إِنّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى قَالَ فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتا عَلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النّارِ فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنّبِيّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: (**بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنّةِ**).

وحدّثنا قَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ حَدّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلَيْمَانَ حَدّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمّاسٍ خَطِيبَ الأَنْصَارِ فَلَمّا نَزَلَت هَذِهِ الآيَةُ، بِنَحْوِ حَدِيثِ حَمّادٍ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ.

406- **صحيح مسلم**: كتاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله. (1 / 110).

407- **سورة الحجرات**: الأية (2).

وَحَدّثَنِيه أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ صَخْرٍ الدّارِمِيّ. حَدّثَنَا حَبّانُ: حَدّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيْرةِ, عَنْ ثَابِتٍ, عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمّا نَزَلَتْ ﴿ **لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُم فَوْقَ صَوْتِ النّبِيّ** ﴾ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ.

وحدّثنا هُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الأَسَدِيّ حَدّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، وَاقْتَصّ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ. وَزَادَ: فَكُنّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنّةِ.

قد كرر الإمام مسلم – رحمه الله – سند الحديث في هذا المثال ليبين لنا الخلاف الواقع بين الرواة في حديث ثابت، هل ذِكرُ سعد بن معاذ ثابت عن أنس أم لا ؟، ومثل هذه الاختلافات هي التي وعد الإمام مسلم – رحمه الله – بتبيانها حيث قال:" وستريد إن شاء الله شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله."[408]، فهذه الاختلافات سواء كانت تقدح في صحة الحديث أم لا فهي المقصد بالعلة عند أئمة الشأن، على عكس ما اصطلح عليه أهل الاصطلاح[409] بأنّها عبارة عن سبب غامض يقدح في صحة الحديث، ويتم الترجيح بين الروايات التي تدور على مدار واحد بطرق كثيرة لا حصر لها، لكل حديث نقد خاص، ففي هذا الحديث رجح الإمام مسلم – رحمه الله – رواية حماد بن سلمة لأنه أتم وأشبع حيث اقتصّ الحديث كاملا على عكس ما حدث به جعفر بن سليمان وسليمان بن المغيرة، ومن جانب آخر فإن حماد أثبت الناس في ثابت البناني، قال علي بن المديني:" لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة."[410] وقال ابن معين:" حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد."[411]

لهذه الأغراض يكرر الإمام مسلم رحمه الله الحديث مبينا لنا ما يقع فيها من الخطأ الذي منشؤه بعض الرواة تاركا للقارئ مجال الوصول إلى ذلك بعد أن بين له كيفية تقسيمه للحديث وطرق ترتيبه له، كما بين له طبقات الرواة حتى يتسنى له الترجيح عند الاختلاف.

---

408 – **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 7).

409 – راجع كتب المصطلح في مبحث العلة فجلها مستقرة على هذا المعنى.

410 – **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (3 / 12).

411 – **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (279).

أمثلة توضيحية: تكشف بصريح العبارة عن عمله، وذلك ممّا ذكره في كتابه التمييز.

قال الإمام مسلم–رحمه الله– :" الخبر المنقول على الوهم في متنه:

حدثني الحسن الحلواني وعبد الله بن عبد الرحمان الدارمي قالا:ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا كثير بن زيد حدثني بن أبي زياد عن كريب عن ابن عباس قال: **بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة واضطجعت في عرضها فقام رسول الله ﷺ فتوضأ ونحن نيام ثم قام فصلى فقمت على يمينه فجعلني عن يساره فلما صلى قلت يا رسول الله**...الحديث.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتبع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام على يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن يمينه.

وكذلك سنة رسول الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره.

وقال **أيضا**:"وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس، ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس عن ابن عباس بموافقتهم كريب.

حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس أنه بات ليلة عند ميمونة (**فَقَامَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنَ اللّيْلِ فَتَوَضّأَ، قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَمَا صَنَعَ النّبِيّ ﷺ ثُمّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.**)[412].

- ومخرمة بن سليمان عن كريب.
- وسلمة بن كهيل عن أبي رشدين – وهوكريب –.
- وسلمة عن كريب.
- وسالم بن أبي الجعد عن كريب.
- وهشيم بن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.
- وأيوب عن أبي عبد الله عن أبيه.

---

[412]– **صحيح مسلم**: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (1 / 528).

- والحكم عن سعيد بن جبير.
- وابن جريج عن عطاء.
- وقيس بن سعد عن عطاء .
- وأبي نضرة عن ابن عباس.
- والشعبي عن ابن عباس.
- وطاووس عن عكرمة عن ابن عباس.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: فقد صح بما ذكرنا من الأخبار الصحاح عن كريب وسائر أصحاب ابن عباس أن النبي ﷺ أقامه عن يساره وهم وخطأ غير ذي شك.

وكذلك صح عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقامه عن يمينه: رواية جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في قصة أبي حزرة عن عبادة بن الصامت بن عبادة أتينا جابرا فقال:(**قام رسول الله ﷺ فصلى ثم جئت فقمت عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقمنا خلفه**). وكذلك روى محمد بن المنكدر عن جابر."[413]

والإمام مسلم – رحمه الله – في هذا المثال قد كرر الحديث لغرض تبيين الخطأ الواقع في الرواية بحيث ذكر أن يزيد بن أبي زياد قد خالف أصحاب كريب فقلب الحديث وأن الثابت عن كريب عكس ما رواه يزيد بتوافق الجمع من أصحاب كريب على مخالفة يزيد بن أبي زياد وبعد ذلك أتى بشواهد لحديث كريب لتبيين الثابت عن ابن عباس، فكرار الحديث وهذا ليس من باب المتابعة والشواهد، وإنما هو من باب الكشف عن العلة.والله أعلم.

---

[413]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (183، 184، 185).

وقال أيضا رحمه الله:" ذكر حديث وهم مالك في إسناده: [414]

حدثنا يحي بن يحي قال: قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبادة بن زياد – وهو من ولد المغيرة بن شعبة – عن المغيرة، أته ذهب مع رسول الله ﷺ لحاجته... الحديث.

وحدثنا أحمد بن جعفر المعقري ثنا النضر بن محمد ثنا أبو أويس أخبرني ابن شهاب أن عبادة بن زياد بن أبي سفيان أخبره أن المغيرة قال: كنا مع رسول الله ﷺ.

– ويونس عن ابن شهاب حدثني عبادة بن زياد.

– والليث وعقيل، قال ابن شهاب أخبرني عباد بن زياد عن عروة.

– عبد الرزاق أنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عبادة.

فالوهم من مالك في قوله: عبادة بن زياد – من ولد المغيرة – وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسره أبو أويس في روايته.

والمحفوظ عندنا من رواية الزهري رواية ابن جريج لاقتصاصه الحديث عن الزهري عن عبادة بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه. ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري عن حمزة بن المغيرة."

والإمام مالك رغم جلالته إلا أنه لم يسلم من الوهم، قال الذهبي:" ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً."[415]

قد بين الإمام مسلم – رحمه الله – طرق الكشف عن الوهم، وذلك بمقارنة الروايات فيما بينها ليعرف ممن وقع الوهم، كما هو بيّن في المثال السابق، حيث يتبين لنا بأن الإمام مالك هو الذي وهم وذلك بعد عرض روايته على مرويات أصحاب الزهري يتبين بأنه هو الذي أخطأ في نسب الراوي حيث جعله من ولد المغيرة بينما هو من ولد ابن أبي سفيان، وأن مالك هو الذي نسبه لا الزهري.

---

[414]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (219).

[415]– **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (6 / 346).

المطلب الثالث
طرق الكشف عن العلة عند الإمام مسلم

الكشف عن الاختلافات الحديثية الواقعة في الأسانيد والمتون ليس بالأمر الهيّن اليسير، بل هو أمر شاق للغاية، ولا يتمكن له إلا من رزقه الله فهما واسعا وإطلاعا كبيرا، ولا يمكن الوصول إليها إلا بجمع الطرق والنظر فيها مع المعرفة التامة بالرواة والشيوخ والتلاميذ، وكيفية تلقي التلاميذ من الشيوخ، وطرق التحمل وكيفية الأداء من أجل معرفة الخطأ من الصواب وكيفية وقوع الخلل والخطأ في الرواية.

قال الحافظ ابن حجر:" هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غائصا، وإطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة."[416]

وقال ابن رجب الحنبلي :" حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فُلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا ممّا لا يعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم."[417]

إن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم وهذا هين لأن الثقات والضعفاء فصل في أمرهم ودونوا في كثير من التصانيف، واشتهرت بشرح أحوالهم التآليف.

والثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث، لذا قال ابن رجب:" ولابدّ في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة."[418]

---

[416]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (2 / 711).

[417]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (390).

[418]- **المرجع السابق** (257).

إن المسلك الذي جرى عليه الإمام مسلم رحمه الله في تحديد الخطأ هو معرفة الاختلاف، ويتم الكشف عن هذا الاختلاف بطريقة تكرار الحديث – خاصة إذا عرفنا أن مذهبه عدم ترداد الحديث إلا لبيان الاختلاف الواقع فيه حتى يتبين الصحيح منه من المعلول – وبه يعرف الموافق من المخالف، وذلك عن طريق التفرد وهو أهم عنصر يتم من خلاله تحديد الخطأ.

من خلال ما ذكره الإمام مسلم في مقدمة كتابه الصحيح، وتتبع ما أورده من أمثلة في كتابه التمييز يمكن لنا تنظير نقاط يُستطاع من خلالها كشف الوهم والاختلافات، وكيفية التعامل مع ذلك تصحيحا أَو تعليلا، وبيان ذلك يكمن في الخطوات التالية:

♦ **تحديد مدار الحديث:** إنّ معرفة من يدور عليهم الإسناد من الرّواة المكثرين الَّذين يكثر تلامذتهم وتتعدد مدارسهم الحديثية، فيه فائدة عظيمة لناقد الحديث الَّذي همه معرفة الاختلافات وكيفية التوفيق بينها.

قال علي بن المديني:" نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: **فلأهل المدينة:** ابن شهاب وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ويكنى أبا بكر مات سنة أرب وعشرين ومائة، **ولأهل مكة:** عمرو بن دينار مولى جمح ويكنى أبا محمد مات سنة ست وعشرين ومائة، **ولأهل البصرة:** قتادة بن دعامة السدوسي وكنيته أبو الخطاب مات سنة سبع عشرة و مائة، ويحي بن أبي كثير ويكنى أبا نصر مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة باليمامة، **ولأهل الكوفة:** أبو إسحاق واسمه عمرو بن عبد الله بن عبدود مات سنة تسع وعشرين ومائة، وسليمان بن مهران مولى بني كاهل من بني أسد ويكنى أبا محمد مات سنة ثمان وأربعين ومائة."[419]

وبهذا الاهتمام البالغ استطاع العلماء معرفة من يدور عليهم الإسناد فالخطوة الأولى تحديد الراوي مدار الحديث من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته وموطنه وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه، وأشهر تلاميذه، وقد عني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة، فمن الناحية الاسمية عنوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راو عما

---

[419] – **العلل لابن المديني:** علي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق: حسام محمد بوقريص، دار غراس للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ / 2002 م، (39-47).

سواه تمييزا دقيقا وكذلك عنوا بتواريخ الرواة مولدا ووفاة وسماعا، وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث، فمن تلك الأقوال: قول **سفيان الثوري**:" لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ."[420] وهذه الخطوة من الأهمية بمكان حيث إنّ أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه، **قال المعلميُّ**: "الأسماء كثيرا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر، ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عَنْ يحيى بن معين توثيق الأوّل، وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوريّ عن ابن معين توثيق الثاني ووهّمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأوّل، فذكرت له حكاية الدوريّ عن ابن معين فقال: غلط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عمر بن نافع مولى ابن عمر، وعمر بن نافع الثقفي."[421]

- **معرفة أقسام الرواة**: وذلك ببيان حال الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، حتى يعرف في أيّ خانة يتم تصنيف حديثه؟ بأن يكون من قبيل الصحيح، أو الحسن، أو الضعيف حسب درجة الراوي في الإتقان والضبط.

- **معرفة طبقات الرواة عَن المدار وبيان اختلافهم عنه**: فمعرفة الثقات ودرجاتهم ومراتبهم وضبطهم وأيهم الّذي يقدم عِند الاختلاف أمر مهم للغاية ومن خلاله يتم الترجيح بين الرّواة؛ قال **أبو علي الغساني الجياني**:" الناقلون سبع طبقات: ثلاث مقبولة وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها، **فالأولى**: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم و يقبل إنفرادهم، **والثانية**: دونهم في الحفظ، والضبط لَحِقهم في بعض روايتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم، **الثالثة**: جنحت إلى مذاهب

---

[420]- **الجامع لأخلاق الراوي**: الخطيب البغدادي (1 / 131).

[421]- **التنكيل**: المعلمي (1 / 63).

من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقلّ وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث..."[422] ، فبعد تحديد المدار، ومعرفة درجته في الرواية – حتى يتميز الحديث الصحيح من السقيم، فيطرح حديث المجروح ، لكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، على عكس حديث الثقات الذي يخفى فيه الوهم ولا ينكشف إلا بالتفتيش والتنقير، وبإتقانه يتم الوقوف على دقائق علل الحديث – يتطرق إلى ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عنه ليتم تحديد الخطأ والجهة المتسببة فيه.

وقد طبقوا هذا المنهج على الرّواة كافة حتى تعرّفوا على أوثق النّاس وعلى أدناهم، قال **علي ابن المديني**:" ليس أحد أثبت في ابن سرين من أيوب وابن عون، وإذا اختلفا، أيوب أثبت، وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سرين، وكلهم ثبت، وكذلك سلمة وابن علقمة وعاصم الأحول، وليس في القوم مثل أيوب وابن عوف ويونس أثبت في الحسن من ابن عون، ويزيد بن إبراهيم أثبت في الحسن وابن سرين، وهشام الدستوائي ثبت وإسماعيل بن مسلم العبدي."[423]
وقال أيضا:" لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد وهي صحاح."[424]

والفائدة من تقسيم الرواة إلى مراتب وطبقات هي قوة الاعتبار بهم، وشد حديثهم إذا وهن، وفيما إذا اختلفوا ترجيح رواية الأكثر ضبطا.

♦ **جمع طرق الحديث**: وهو الذي اصطلح عليه الإمام مسلم رحمه الله بـ: تكرار الحديث وترداده، للموازنة بين الروايات وبيان الراجح من المرجوح وأسباب الترجيح، وهذه من أهم الخطوات التي يتميّز بها الناقد البصير وعمق معرفته بالعلل من غيره، فلا يمكن للبصير الناقد أن يكشف عن الاختلافات ويقارن بينها إلا بعد جمع طرق حَدِيْث الباب والموازنة والمقارنة والنظر الثاقب، قال **علي بن المديني**:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه."[425]

---

[422]- **شرح النووي على صحيح مسلم**: النووي (1 / 34).
[423]- **علل ابن المديني**: ابن المديني (33، 34).
[424]- **المرجع السابق** (151).
[425]- **الجامع لأخلاق الراوي**: الخطيب البغدادي (2 / 212).

فهناك قرائن وقواعد طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعلة، قال **ابن حجر**:" والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن."[426]وقال **العلائيُّ**:" وأمَّا أئمةُ الحديثِ فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاريّ، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كلُّ هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولا وردّا الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليّ يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب."[427]

والأئمةُ يصرحون – أحياناً – بهذه القرائن والطرق، وأحيانا تفهم وتستنبط من صنيعهم، وأغلب ما يرجحون بالأكثرية، و الأحفظية، والأثبتية في الشيوخ، وبمخالفة الراوي لمقتضى ما روى.

والحق أنَّ قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر فكلّ حديث له نقدٌ خاص، قال **ابن حجر**: " ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده."[428]، فالترجيح باعتبار القرائن مسلك علمي جرى عليه أهل العلم، قال **ابن حجر**:" الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم."[429]

إن الإمام مسلم–رحمه الله– نهج في صحيحه مسلكا دقيقا في الكشف عن العلة وذلك بـ: تكرار حديث القسم الواحد مشيرا بهذا العمل الفني إلى الاختلافات الواقعة بين طبقات الرواة.

---

[426]- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (2 / 687).

[427]– **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمدبن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1366 هـ ، (1 / 343، 344).

[428]– **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ابن حجر (2 / 712).

[429]– **هدي الساري**: ابن حجر، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د / ط)، (د / ت)، (368). **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: الزركشي (2 / 60).

المبحث الثالث: أمثلة توضيحية

نماذج تطبيقية لمنهج الإمام مسلم في ذكره للأخبار المعللة

إن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم، وأهل الحديث هم الذين يعرفون نقال الأخبار وحمال الآثار، والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر من نقله، أو أسقطوا من أسقطوا منهم، والسمة التي تعرف بها خطأ المخطئ في الحديث و صواب غيره إذا أصاب فيه.

وإني ذاكر بعض الأحاديث على سبيل التمثيل تكشف عن منهج أحد رواد هذا الفن، حتى أثبت ما نص عليه في تقدمة كتابه الصحيح، وزادها شرح وإيضاحا بين دفتي الكتاب في كيفية ذكره الأخبار المعلّلة ، لكي يتبين المقصد لمن جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبه، وكلما ذكرت مثالا من الصحيح استشهدت عليه بمثال من كتاب التمييز للإمام مسلم – رحمه الله – يشبهه في طريقة التعليل ليتضح المنهج ويتسع المخرج. وبالله التوفيق في كل ما نؤم ونقصد.

الحديث الأول: تعليل زيادة علي بن مسهر بصريح العبارة.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره, على الرجال والنساء.[430]

حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِك عَنْ نَافِعٍ, عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ, عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصّدِيقِ, عنْ أُمّ سَلَمَةَ, زَوْجِ النّبِيّ ﷺ أَنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: (**الّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضّةِ, إِنّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنّمَ**).

وحدّثناه قُتَيْبَةُ وَمُحمّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدّثَنِيهِ عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ السّعْدِيّ حَدّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُلَيّةَ) عَنْ أَيّوبَ. ح وَحَدّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ بِشْرٍ. ح وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى. حَدّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ. قَالاَ: حَدّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللّهِ. ح وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدّمِيّ. حَدّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ. ح وَحَدّثَنَا شَيْبَان بْنُ فَرّوخَ. حَدّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ) عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ السّرّاجِ كُلّ هَؤُلاَءِ عَنِ نَافِعٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِك بْنِ أَنَسٍ. بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَلِيّ بْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللّهِ (**أَنّ الّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضّةِ وَالذّهَبِ**) وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ ذِكْرُ الأَكْلِ وَالذّهَبِ. إِلاّ فِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

وحدّثني زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ, أَبُو مَعْنٍ الرّقّاشِيّ. حَدّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُثْمَانَ (يَعْنِي ابْنَ مُرّةَ) حَدّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ عَنْ خَالَتِهِ أُمّ سَلَمَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ (**مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضّةٍ, فَإِنّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَاراً مِن جَهَنّمَ**).

---

[430]– **صحيح مسلم**، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره, على الرجال والنساء (3 / 1635).

نص الإمام مسلم – رحمه الله – على تفرد علي بن مسهر في حديثه عن عبيد الله، إلا أنّه نهج المنهج الذي سطره في تخريج الحديث بأن لا يكرر الحديث إلا إذا وقعت المخالفة بين الرواة، لكي يتضح المصيب من المخطئ، وهذا ما عمد إليه في هذا المثال، حيث أنه بعدما حصر طرق حديث نافع، أورد حديث ابن مسهر مشيرا أنه خالف فيه أصحاب نافع بأن زاد عليهم، ورغم ثقته[431] لا يقبل منه هذا التفرد، لتواطؤ الأخبار بخلاف روايته ممّا يقضي عليه بالغلط والوهم، ومن الأدلة الدالة على عدم ثبوت هذه الزيادة عن نافع ما صرح به الإمام مسلم – رحمه الله – من أن الحديث حديث علي بن مسهر منبها بأن عبيد الله لم تثبت عنه هذه الزيادة، ومن ثمّ فهو موافق لغيره من أصحاب نافع وأن الذي زاد هو ابن مسهر مخالف فيها أصاب نافع فالصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد و إن كان حافظاً، فالغلط والوهم لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.

بعد أن أبان الإمام مسلم – رحمه الله – عن خطأ رواية علي بن مسهر أتى بشاهد لحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر من حديث عثمان بن مرة[432] عنه، ليرفع التفرد عن زيد بن عبد الله[433]، وليثبت عدم ثبوت ما زاده ابن مسهر سيرا على منهجه في إثبات الزيادات أو نفيها بأن يستشهد لها بما يؤيد ما يريد أن ينتصر له، وهذا ظاهر من عمل الإمام مسلم – رحمه الله – لكل من عقل التمييز، وأحاط بطرق العلم وأسبابه.

---

[431]– علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد أن أضر، مات سنة تسع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (405).

[432]– عثمان بن مرة البصري مولى قريش، قال ابن معين صالح وقال أبو زرعة لا بأس به وقال أبو حاتم يكتب حديثه وذكره بن حبان في الثقات له في مسلم حديث واحد في الشرب في إناء الفضة.**تهذيب التهذيب**: ابن حجر (7 / 138).

[433]– زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني ذكره بن حبان في كتاب الثقات روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة. **تهذيب الكمال**: المزي (10 / 83).

قال **الإمام مسلم**– رحمه الله – في تمييزه: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في الإسناد والمتن جميعا:[434]

حدثنا أبو بكر ثنا أبو خالد عن أيمن عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ (**أنه كان يقول: بِاسْمِ اللّهِ وَباللّهِ والتّحِيّاتُ**)[435]، قال **أبو الحسين**: هذه الرواية من التشهد، والتشهد غير ثابت الإسناد والمتن جميعا، والثابت ما رواه الليث وعبد الرحمن بن حميد، فتابع فيه في بعضه فيما حدثنا قتيبة ثنا الليث وثنا أبوبكر، ثنا يحي بن آدم ثنا عبد الرحمن بن حميد حدثني أبو الزبير عن طاووس عن ابن عباس قال:(**كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يُعَلّمُنَا التّشَهّدَ كَمَا يُعَلّمُنَا السّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ**)[436]، قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: فقد اتفق الليث وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي الزبير عن طاووس، وروى الليث فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وكل واحد من هذين عند أهل الحديث أثبت في الرواية من أيمن، و لم يذكر الليث في روايته حين وصف التشهد: بسم الله وبالله.فلما بان الوهم في حفظ أيمن لإسناد الحديث، بخلاف الليث وعبد الرحمن إياه دخل الوهم أيضا في زيادته في المتن، فلا يثبت ما زاد فيه، وقد روي التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجه عدة صحاح، فلم يذكر في شيء منه بما روى أيمن في روايته قوله: بسم الله وبالله، ولا ما زاد في آخره من قوله: أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار، والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم.

434– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (189).

435– **سنن ابن ماجة**: باب ما جاء في التشهد (1 / 192). **سنن النسائي الصغرى (المجتبى)**: النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية، (1406 / 1986)، كتاب السهو، باب: نوع آخر من التشهد، (3 / 43). **السنن الكبرى**: البيهقي، باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية (2 / 141).

436– **صحيح مسلم**: كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (1 / 303).

سلك الإمام مسلم – رحمه الله – في هذا المثال طريقة التكرار للكشف عن غلط من غلط و صواب من أصاب منهم فيها، فأورد الحديث الأول من طريق أيمن عن أبي الزبير عن جابر، ثم كرر الحديث من طريق الليث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن طاووس عن ابن عباس، وعبد الرحمن بن حميد عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس، على غير ما روى أيمن من حيث السند والمتن معا، حيث جعل الحديث من رواية أبو الزبير عن جابر من غير تصريع بالسماع من أبي الزبير، وكما هو معلوم من منهجه ومنهج أئمّة النقد أنّ عنعنة من ألصقت به تهمة التدليس محمولة على الانقطاع، قال **الإمام مسلم** – رحمه الله – :" إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تتزاح عنهم علة التدليس"[437]، وبهذا فالحديث منقطع الإسناد غير ثابت، وأما من الناحية المتنية فقد خالف الثقات فيه بأن زاد عليهم، ورغم ثقته[438] إلا أنه ممن لا يحتمل تفرده، لذا قال **النسائي**:" لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية وأيمن عندنا لا بأس به والحديث خطأ "[439]، وقال **البيهقي**:" تفرد به أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر، قال أبو عيسى: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال هو خطأ والصواب ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاووس عن بن عباس وهكذا رواه عبد الرحمن بن حميد الرواسي عن أبي الزبير مثل ما روي الليث بن سعد."[440] فلم يقبل **الإمام مسلم** – رحمه الله – هذه الزيادة لأن أيمن بن نابل ممن لا يحتمل منه ذلك، فقال:" والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم."[441]

---

[437]– **صحيح مسلم**: المقدمة (1 / 33).

[438]– أيمن بن نابل الحبشي أبو عمران وقيل أبو عمرو المكي نزيل عسقلان مولى آل أبي بكر، قال ابن معين والحاكم: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حبان: كان يخطىء ويتفرد بما لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس ولو لم يكن الا حديث التشهد، **تهذيب التهذيب** (1 / 344).

[439]– **المجتبى**: النسائي (3 / 43).

[440]– **سنن البيهقي الكبرى** (2 / 142).

[441]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (189).

الحديث الثاني: حديث منقول على الخطئ في الإسناد.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب: لا يعيب الطعام.[442]

حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ إِسْحَـــقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ: حَدّثَنَا، وَقَالَ الاَخَرَانِ: أَخْبَرَنَا) جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ, عَنْ أَبِي حَازِمٍ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:(**مَا عَابَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ طَعَاماً قَطّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئاً أَكَلَهُ, وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ**).

وحدّثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدّثَنَا زُهَيْرٌ حَدّثَنَا سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ, بِهَـــذَا الإِسْنَادِ, مِثْلَهُ.

وحدّثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ وَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو وَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ, أَبُو داوُدَ الْحَفَرِيّ. كُلّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ, عَنِ الأَعْمَشِ, بِهَـــذَا الإِسْنَادِ, نَحْوَهُ.

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٍ وَ مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى وَ عَمْرٌو النّاقِدُ (وَاللّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ) قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ أَبِي يَحْيَى, مَوْلَى آلِ جَعْدَةَ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:(**ما رأيت رَسُولَ اللّهِ ﷺ عَابَ طَعَاماً قَطّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ, وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ**).

وحدّثناه أَبُو كُرَيْبٍ وَ مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى. قَالاَ: حَدّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ, عَنْ أَبِـــي حَازِمٍ, عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ, عَنِ النّبِيّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

إن مدار حديث الدراسة هو: سليمان بن مهران الأعمش، حـــافظ ثبـــت مجمـــع علـــى توثيقه[443]، فبالتالي حديثه في القسم الأول من الصحة.

الرواة عن هذا المدار: جرير، زهير، سفيان الثوري، أبو معاوية، وهم طبقات من حيـــث حفظهم لمرويات شيخهم، وملازمتهم له، قال **ابن أبي خيثمة** :" سمعت يحي بن معين يقـــول: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري."[444]، وقال **ابن أبي حاتم**:" سمعت أبي يقول:

---

[442]- **صحيح مسلم**: كتاب الأشربة، باب: لا يعيب الطعام (3 / 1632).

[443]- **تهذيب الكمال**: المزي (12 / 76). **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (4 / 195).

[444]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (295).

أحفظ أصحاب الأعمش: الثوري."[445] وقال **عبد الله بن أحمد عن أبيه** قال:" أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا سفيان في طبقة أخرى، مع أن أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش.[446]

المقارنة والترجيح ويتم ذلك بجمع الروايات ومقارنتها بعضها ببعض.

1- جرير عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة الحديث.

2- زهير عن الأعمش بهذا الإسناد مثله.

3- سفيان الثوري عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه.

4- أبو معاوية عن الأعمش عن أبي يحي مولى آل جعدة عن أبي هريرة من طريق: أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب و محمد بن المثنى وعمرو الناقد.

5- أبو معاوية عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة من طريق: ابو كريب ومحمد بن المثنى.

اشترط الإمام مسلم – رحمه الله – أن لا يكرر الحديث إلا لغرض بيان ما فيها من زيادة أو نقصان، أو لإسناد يقع بجنب إسناد – أي يعارضه – لعلة تكون فيه، فتصدر الباب برواية جرير لأنها مروية باللفظ، ثم أورد له متابعتين لتزداد الرواية صحة ولدفع التفرد عنه لأنه ممن لا يحتمل تفرده عن الأعمش لأنّه ليس من الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش كما بين ذلك ابن رجب حينما تكلم عن أصحاب الأعمش[447] ، فجاءت رواية زهير مدعمة لرواية جرير بأنها قد رويت باللفظ، حيث قال بعد ذكر سند زهير: (مثله)، وقد رأينا سالفا[448] ما تعنيه هذه الكلمة، وبعدها أورد رواية سفيان الثوري وهو أثبت أصحاب الأعمش، فلم يعتمد الإمام مسلم رحمه الله على روايته واكتفى بكلمة (نحوه) لمذهبه في الرواية بالمعنى، وبهذا يكون قد استوفى مقصده بأن منهجه عدم ترداد الحديث إذا لم يكن هناك بدا من إعادته، ثم بعد هذا نرى أن الإمام مسلما رحمه الله قد كرر حديث الأعمش فذكر لأبي معاوية روايتين **إحداها**: عن الأعمش عن أبي يحي،

---

[445]- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب (295).

[446]- **المرجع السابق** (296).

[447]- **المرجع السابق** (295).

[448]- أنظر ص (75) من هذه الرسالة.

والأخرى: عن الأعمش عن أبي حازم، موافقا فيها أصحاب الأعمش، إشارة منه على ما في روايته الأولى عن أبي يحي من المخالفة لأصحابه، ومخالفته أيضا لروايته الأخرى، ولعل قائلا يقول بأن الوجهان ثابتان عن الأعمش، فنقول بأن هذا قول مرجوح فلو ثبت الوجهان لثبت ذالك عن أصحاب الأعمش الذين توافقوا على روايته عن أبي حازم و لم يذكر أحد منهم عن الأعمش عن أبي يحي، وفيهم من هو أعظم شأنا من أبي معاوية، حيث إذا خالفه منفردا رجحت روايته على رواية أبي معاوية، فما بالك وقد توافق القوم على مخالفته في تلك الرواية، قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –:" و الجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد و متن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد و المتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد و إن كان حافظا، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة و سفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي و غيرهم من أئمة أهل العلم."[449]، فالخطأ في هذه الرواية واقع من أبي معاوية، ويستشف هذا بأمور:

- بعض الرواة الذين روا عنه الرواية الأولى هم الذين روا عنه الرواية الثانية الصحيحة الموافقة لما رواه أصحاب الأعمش، حيث روى عنه في **الرواية الأولى** كل من: أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ومحمد بن المثنى وعمرو الناقد، **والرواية الثانية** رواها عنه كل من: أبي كريب ومحمد بن المثنى.
- في الرواية الأولى كان اللفظ فيها لأبي كريب، وكذلك في الرواية الثانية فقد اتفق أبو كريب ومحمد بن المثنى في لفظ هذه الرواية.

---

[449]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (172).

اتفاق لفظ الرواية الثانية مع لفظ الرواية الأولى كما صرح بذلك الإمام مسلم رحمه الله حيث قال بعدما ذكر سند الحديث كلمة (بمثله) ونحن نعلم ما فيها من الدلالة على اتفاق اللفظ، خير دليل على أن الوهم واقع من أبي معاوية لا من غيره كأن تداخلا عليه حديث في حديث. والله أعلى وأعلم والموفق لما فيه الصواب.

وهكذا نجد الإمام مسلم رحمه الله يسير على هذا المنهج الذي حدد مقوماته الأساسية، وشرح أصوله النظرية من خلال مقدمته للكتاب، وزادها شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب كلما ذكر الأخبار المعللة، وكيفية تحققها ومن ثم فلا معترض عليه في ذلك كما أن ذلك لا يخدش في صحة الصحيح بل تزيده صحة على صحة لأن لغرض من ذلك تبيين ما هناك من الاختلافات حتى يعرف الموافق من المخالف، و يغلق مجال البحث في هذه المسألة أمام كل منتحل للعلم لا يميز بين الاختلاف الواقع بين الروايات ويصحح كل الطرق متعللا بطرق ضعيفة لا تغني، بأن يقول الرواية ثابتة من الوجهين، أو أن الأمر حدث مرتين فكل مرة لها حكمها الخاص وغير ذلك من الأمور الفاسدة التي يعللون بها، والله المستعان.

قال **الإمام مسلم**—رحمه الله— في تمييزه: ذكر رواية لا يتابع روايتها في متنها ولا في إسنادها:[450]

ثنا محمد بن المثنى ثنا معدي بن سليمان أبو عثمان صاحب الطعام قال: سمعت محمد بن عجلان يذكر عن أبيه عن أبي هريرة قال:(**من أتى جنازة فانصرف عليها إلى أهلها كان له قيراط، فإذا شيعها كان له قيراط، فإذا صلى عليها كان له قيراط، فإذا جلس حتى يقضى قضاؤها كان له قيراط، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: والقيراط مثل جبل أحد أو أعظم من جبل أحد**).

هذه الرواية المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وأنهم لم يذكروا في الحديث إلا قيراطين: قيراط لمن صلى عليها ثم يرجع، ولمن انتظر دفنها قيراطان، كذلك روى أصحاب أبي هريرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ويروي عن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ بوجوه ذوات عدد سنذكرها إن شاء الله.

أما حديث معدي بن سليمان في روايته من ذكر أربعة قراريط، فلم يواطأ عليه من وجه من الوجوه المعروفة، وخولف في إسناده عن ابن عجلان.

حدثني محمد بن حاتم، ثنا يحيى، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ الحديث.

وأبو عاصم عن ابن عجلان، عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وأبو مزاحم عن أبي هريرة، والسائب بن يزيد عن عائشة عن النبي ﷺ. رواه معاوية بن سلام، والوليد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

والمسيب بن رافع عن البراء مثل ذلك، وسليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عن ابن يوسف ابن سلام عن أبي سعيد عن النبي ﷺ بمثل ذلك.

---

[450]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (206).

إن رواية معدي بن سليمان[451] أعلها الإمام مسلم – رحمه الله – من وجهين: من حيث المتن بأن زاد، ومن حيث السند بأن قلب الإسناد، فكرر أسانيد الرواة عن أبي هريرة بعد أن نبه على خلافها لرواية معدي، وأنهم لم يذكروا في الحديث إلا قيراطين، ثم ذكر الوجوه الأخرى المؤيدة لرواية القيراطين كاشفا بذلك عن الخطأ الواقع في رواية ابن سليمان، كما أشار إلى الخطأ الواقع في سند معدي بن سليمان بأن جعل رواية ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة في هذا الحديث مخالفا لما هو ثابت عن ابن عجلان بأنه يرويه عن المقبري عن أبي هريرة من طريق أبو عاصم[452]، ولا يخف على من عقل التمييز بين الرواة أن أبا عاصم أثبت وأجل من معدي في ابن عجلان، ممّا ينبأ على خطأ رواية معدي بن سليمان سندا ومتنا.

451– مَعْدِي بنُ سُلَيْمانَ, أبو سُلَيْمَانَ صَاحِبُ الطّعَام، قال أبو زُرْعة: واهي الحديث, يُحَدّث عن ابنِ عَجْلان بمناكير، وقال أبو حاتم: شيخٌ، وقال النّسائيّ: ضعيفٌ. **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (10 / 206).

452– الضّحّاكُ بنُ مَخْلَدِ بنِ الضّحّاكِ بنِ مُسْلِمِ بنِ الضّحّاكِ الشّيْبَانِيّ, أَبُو عَاصِمٍ النّبِيْل البَصْرِيّ، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد بن عبد الله العجليّ: ثقة, كثيرُ الحديث, وكان له فقهٌ، وقال أبو حاتم: صدوق, قال البخاريّ: مات سنة أربع عشرة ومئتين, في آخرها. **تهذيب التهذيب** (4 / 395).

الحديث الثالث: حديث أعله بالإرسال.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب الوصية بالثلث[453]

حدّثنا مُحَمّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكّيّ حَدّثَنَا الثّقَفِيّ عَنْ أَيّوبَ السّخْتِيَانِيّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحِمْيَرِيّ عَنْ ثَلاَثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلّهُمْ يُحَدّثُهُ عَنْ أَبِيه: أَنّ النّبِيّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكّةَ, فَبَكَى, قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالأَرْضِ الّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ, فَقَالَ النّبِيّ ﷺ :(**اللّهُمّ اشْفِ سَعْداً, اللّهُمّ اشْفِ سَعْداً ثَلاَثَ مِرَارٍ, قَالَ: يَا رَسُولَ اللّه إنّ لِي مَالاً كَثِيراً, وَإنّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي, أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلّه؟ قَالَ: «لاَ» قَالَ: فَبِالثّلُثَيْنِ؟ قَالَ: «لاَ» قَالَ: فَالنّصْفُ؟ قَالَ: «لاَ» قَالَ: فَالثّلُثُ؟ قَالَ: «الثّلُثُ وَالثّلُثُ كَثِيرٌ, إنّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ, وَإنّ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ وَإنّ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ, وَإنّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ (أَوْ قَالَ بِعَيْشٍ), خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفّفُونَ النّاسَ**)، وَقَالَ بِيَدِه.

وحدّثني أَبُو الرّبِيعِ الْعَتَكِيّ حَدّثَنَا حَمّادٌ حَدّثَنَا أَيّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحِمْيَرِي عَنْ ثَلاَثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكّةَ, فَأَتَاهُ النبي ﷺ يَعُودُهُ, بِنَحْوِ حَدِيثِ الثّقَفِيّ.

وحدّثني مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى حَدّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى حَدّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمّدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ حَدّثَنِي ثَلاَثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ, كُلّهُمْ يُحَدّثُنِيه بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِه فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكّةَ, فَأَتَاهُ النّبِيّ ﷺ يَعُودُهُ, بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيّ.

---

[453]– **صحيح مسلم**: كتاب الفرائض، باب: الوصية بالثلث (3 / 1253).

إن من منهج الإمام مسلم – رحمه الله – أن لا يكرر الحديث (السند أو المتن) إلا إذا كان له غرض من ذلك كأن يشير إلى الاختلاف الواقع بين الرواة سوء في المتن أو السند، وفي هذا المثال من الإيضاح والبيان لمنهجه الذي سطره في تقدمة كتابه لخير دليل على أنه وفّى بما وعد، حيث ذكر الرواية الأولى متصلة من طريق الثقفي[454] عن أيوب السختياني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد عن النبي ﷺ، ثم كرر السند من طريق حماد بفس سند الثقفي غير أنّه قال عن ثلاثة من ولد سعد عن النبي ﷺ مرسلا، فقد أعلّ المتصلة بالمرسلة، وأوضح بأن الذي أوصل الحديث هو الثقفي، حيث قال بعدما أورد رواية حماد المرسلة: بنحو حديث الثقفي ممّا يشعر بأنّه صاحب الوهم لا غيره، ثمّ استشهد لما أراد أن ينتصر له برواية أخرى من طريق محمد بن سرين عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد بن مالك مرسلا، مبينا بعمله هذا أن الثابت عن حميد بن عبد الرحمن أنّه يروي الحديث مرسلا، فأشار إلى ذلك بقوله: بمثل حديث عمرو بن سعيد عن حميد الحميري، وهذا فيه دليل أيضا أن عمرو بن سعيد كذلك روى الحديث مرسلا كما ذكر حماد بن سلمة عن أيوب عنه، ورغم أن حماد لم يعن في الرواية عن أيوب إلا أن الإمام مسلم – رحمه الله – رجح روايته على رواية الثقفي، وذلك بعد أن عضدها من طريق آخر، واستبعد أن يكون أيوب السختياني[455] روى الوجهين، فالحمل فيه على عبد الوهاب الثقفي أشبه وبه أولى منه بأيوب، وخاصة إذا علمنا أنّه ليس ممن هو مقدم في أيوب كما أبان ابن معين حين سئل عنه[456]، ومن ثمّ فالوهم من الثقفي لا من غيره، قال القاضي عياض:" وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها فظن ظانون أنه يأتي بها مفردة وأنه توفي قبل ذكرها."[457]، وأما الحديث فإنّه ثابت متصلا من غير ذي شك من طرق أخرى غير طريق حميد الحميري.

---

[454]– عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين قلت فالثقفي قال ثقة قلت هو أحب إليك في أيوب أو عبد الوارث قال عبد الوارث، مات سنة أربع وتسعين ومائة عن نحو من ثمانين سنة. **تهذيب الكمال**: المزي (18 / 506). **تقريب التهذيب**: ابن حجر (368).

[455]– سبقت ترجمته في ص (111).

[456]– **تهذيب الكمال** (18 / 506).

[457]– **شرح النووي على صحيح مسلم** (11 / 81).

قال **الإمام مسلم**—رحمه الله— في تمييزه: ذكر حديث منقول على الخطأ في الإسناد:[458]

حدثني محمد بن سهل بن عسكر أنا ابن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن عقبة،عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: (**أنه أهدي لها ولحفصة طعام وهما صائمتان فأفطرتا عليه، فسألت حفصة رسول الله ﷺ وكانت بنت عمر، فأمرها رسول الله ﷺ أن تصوم يوما مكانه**)[459].

حدثنا مسلم ثنا محمد بن سهل ثنا ابن أبي مريم قال وأنا العمري حدثني ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: (**أصبحت أنا وحفصة ...**)

ثنا مسلم ثنا محمد بن سهل ثنا ابن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن أمية عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ بمثله.

وابن وهب عن حيوة عن ابن الهاد عن زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة بمثله.

وابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: أما حديث الزهري، فقد أخطأ كل من قال: عن عروة عن عائشة وبيان ذلك في رواية ابن جريج.

ثنا مسلم حدثني محمد بن حاتم ثنا محمد بن بكر ثنا ابن جريج قال: قلت للزهري: أخبرك عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال:(**من أفطر في تطوع فليقضه**)، قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئاً، ولكن حدثني في خلافة سليمان بن عبد الملك ناس عن بعض من كان سأل عائشة أنها قالت:(**أصبحت أنا وحفصة.**) فذكر الحديث.

---

[458]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (216).

[459]– **سنن الترمذي**: كتاب الصيام، باب: ما جاء في إيجاب القضاء عليه، قال أبو عيسى: ورَوَى صالحُ بنُ أبي الأخْضَرِ ومحمدُ بنُ أَبي حَفْصَةَ هذا الحديثَ عن الزّهريّ عن عُرْوَةَ عن عائشَةَ مثْلَ هذا، ورواه مالكُ بنُ أَنَسٍ ومَعْمَرٌ وعُبَيْدُ الله بنُ عُمَر وزِيَادُ بنُ سَعْد وغَيْرُ واحد منَ الحفّاظ عن الزّهْرِيّ عن عائشَةَ مُرْسَلاً ولَمْ يَذْكُرُوا فيه (عن عُرْوَةَ) وهذَا أَصَحّ لأنّهُ رُوِيَ عن ابن جُرَيْجٍ قال: سَأَلْتُ الزّهْرِيّ قُلْتُ له: أَحَدَّثَكَ عُرْوَةُ عن عائشَةَ؟ قالَ: لَمْ أَسْمَع منْ عُرْوَةَ في هذا شيئاً, ولكني سَمِعْتُ في خلاَفَة سُلَيْمَانَ بن عَبْد المَلك منْ نَاسٍ عن بَعْضٍ مَنْ سَأَلَ عائشَةَ عن هذا الحديث. (3 / 112). **السنن الكبرى**: النسائي، كتاب الصيام، باب: ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر (2 / 248).

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري، هذا الحديث عن الصحيح فلا حاجة بأحد إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلى مجهول، وذلك أنه قد قال له: حدثني ناس عن بعض من كان سأل عائشة، ففسد الحديث لفساد الإسناد.

وأما حديث زميل[460] مولى عروة فزميل لا يعرف له ذكر في شيء، إلا في هذا الحديث فقط، وذكره بالجرح والجهالة.

وأما حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، فلم يسنده عن يحيى إلا جرير بن حازم وجرير لم يعن في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نذراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبيت، يكون له في وقت وذكر قصة."[461]

ذكر الإمام مسلم – رحمه الله – حديث الزهري موصولا من طريق إسماعيل بن عقبة[462]، والعمري[463]، وإسماعيل بن أمية[464]، ثم كرر الحديث من طريق ابن جريج[465] مرسلا، وحكم بصحة الرواية المرسلة على الرواية الموصولة وذلك لما أبان عنه ابن جريج من أن الحديث عن مجهول، والإمام مسلم – رحمه الله – أورد متابعات للطريق الموصولة، و لم يعتد بها وحكم عليها بالخطأ، كما جاء بشواهد لحديث الزهري غير أنه لم يعتمد عليها وحكم عليها بالوهن والخطأ،

---

460 – زميل بن عباس عن عروة روى عنه يزيد بن الهاد مدني حدثني آدم قال سمعت البخاري قال زميل بن عباس عن عروة روى عنه يزيد بن الهاد قال البخاري ولا يعرف لزميل سماع من عروة ولا يزيد سماع من زميل فلا تقوم به الحجة. **ضعفاء العقيلي**: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، (1404 هـ / 1984 م). (2 / 83).

461 – **التمييز**: مسلم بن الحجاج (216).

462 – إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي مولاهم أبو إسحاق المدني ثقة تكلم فيه بلا حجة مات في خلافة المهدي.**تقريب التهذيب** (105).

463 – عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري المدني ضعيف عابد مات سنة إحدى وسبعين ومائة وقيل بعدها. **تقريب التهذيب** (314).

464 – إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ثقة ثبت مات سنة أربع وأربعين ومائة وقيل قبلها. **تقريب التهذيب** (106).

465 – عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة و لم يثبت.**تقريب التهذيب** (363).

وفيها من الثقات الأثبات مثل جرير بن حازم[466]، فلم يتهاون في الحكم على روايته بالخطأ، وهذا هو منهج نقاد الحديث في تعليل الروايات، قال **البيهقي**:" وقد روي عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلا."[467]، أما أولئك الذين ليس لهم إرب في هذا العلم فإنهم لا يرون مانع من تقويته لغيره أو بغيره، معتدون بما للرواية من متابعات وشواهد، فبيّن الإمام مسلم – رحمه الله – عللها التي من أجلها صارت أخبار أغاليط ببيان شاف، فلا حاجة بأحد إلى التنقير بأكثر ممّا أبانه من النقر والتنقير في الإيضاح عن منهج نقاد الحديث في تصحيح الحديث وتعليله.

---

[466]– جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري ثقة، وفي حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه مات سنة سبعين ومائة. **تقريب التهذيب** (138).

[467]– **سنن البيهقي الكبرى**، كتاب الصيام، باب: من رأى عليه القضاء (4 / 280).

الحديث الرابع: حديث منقول على الخطئ في المتن

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب: كيفية الخلق الآدمي, في بطن أمه, وكتابة رزقه وأجله وعمله, وشقاوته وسعادته.[468]

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَ وَكِيعٌ. ح وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيّ (وَاللّفْظُ لَهُ) حَدّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَ وَكِيعٌ، قَالُوا: حَدّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللّهِ قال: حَدّثَنَا رَسُولُ اللّهِ ﷺ وَهُوَ الصّادِقُ الْمَصْدُوقُ:(**إِنّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً. ثُمّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ, وَأَجَلِهِ, وَعَمَلِهِ, وَشَقِيّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ إِنّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنّةِ حَتّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاّ ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ. فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النّارِ، حَتّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاّ ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنّةِ، فَيَدْخُلُهَا**).

حدّثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاَهُمَا عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ. ح وَحَدّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجّ حَدّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدّثَنَاه عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدّثَنَا أَبِي حَدّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجّاجِ، كُلّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ, بِهَذَا الإِسْنَادِ، قَالَ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ:(**إِنّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**)، وَقَالَ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ:(**أَرْبَعِينَ لَيْلَةً أَرْبَعِينَ يَوْماً**)، وَأَمّا فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى: (**أَرْبَعِينَ يَوْماً**).

حدّثنا مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللّفْظُ لاِبْنِ نُمَيْرٍ)، قَالاَ: حَدّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الطّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ يَبْلُغُ بِهِ النّبِيّ ﷺ قال: (**يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرّ فِي الرّحِمِ بِأَرْبَعِينَ, أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبّ أَشَقِيّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبّ أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ فَيُكْتَبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمّ تُطْوَى الصّحُفُ، فَلاَ يُزَادُ فِيهَا وَلاَ يُنْقَصُ**).

---

[468]– **صحيح مسلم**: كتاب القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي, في بطن أمه, وكتابة رزقه وأجله وعمله, وشقاوته وسعادته. (4 / 2036).

حدّثني أَبُو الطّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الزّبَيْرُ الْمَكّيّ أَنّ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ حَدّثَهُ أَنّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: الشّقِيّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمّهِ وَالسّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، فَأَتَى رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ ﷺ يُقَالُ لَهُ حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ فَحَدّثَهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَكَيْفَ يَشْقَى رَجُلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ لَهُ الرّجُلُ: أَتَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقُولُ:(**إِذَا مَرّ بِالنّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللّهُ إِلَيْهَا مَلَكاً، فَصَوّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمّ قَالَ: يَا رَبّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمّ يَقُولُ: يَا رَبّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمّ يَقُولُ: يَا رَبّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلاَ يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلاَ يَنْقُصُ**).

حدّثنا أَحْمَدُبْنُ عُثْمَانَ النّوْفَلِيّ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ أَنّ أَبَا الطّفَيْلِ أَخْبَرَهُ أَنّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ.

حدّثني مُحَمّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، حَدّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدّثَنَا زُهَيْرٌ أَبُو خَيْثَمَةَ، حدّثني عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَطَاءٍ أَنّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ حَدّثَهُ أَنّ أَبَا الطّفَيْلِ حَدّثَهُ قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ, فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ بِأُذُنَيّ هَاتَيْنِ, يَقُولُ:(**إِنّ النّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمّ يَتَصَوّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ**). قَالَ زُهَيْرٌ: حَسِبْتُهُ قَالَ: الّذِي يَخْلُقُهَا: (**فَيَقُولُ: يَا رَبّ أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ فَيَجْعَلُهُ اللّهُ ذَكَراً أَوْ أُنْثَى، ثُمّ يَقُولُ: يَا رَبّ أَسَوِيّ أَوْ غَيْرُ سَوِيّ؟ فَيَجْعَلُهُ اللّهُ سَوِيّا أَوْ غَيْرَ سَوِيّ، ثُمّ يَقُولُ: يَا رَبّ مَا رِزْقُهُ؟ مَا أَجَلُهُ؟ مَا خُلُقُهُ؟ ثُمّ يَجْعَلُهُ اللّهُ شَقِيّا أَوْ سَعِيداً**).

حدّثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصّمَدِ حَدّثَنِي أَبِي حَدّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ حَدّثَنِي أَبِي كُلْثُومٌ عَنْ أَبِي الطّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ صَاحِبِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ:(**أَنّ مَلَكاً مُوَكّلاً بِالرّحِمِ، إِذَا أَرَادَ اللّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً بِإِذْنِ اللّهِ, لِبِضْعٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً**). ثُمّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

حدّثني أَبُو كَامِلٍ, فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيّ. حَدّثَنَا حَمّادُ بْنُ زَيْد. حَدّثَنَا عُبَيْدُ اللّه بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك. وَرَفَعَ الْحَدِيثَ أَنّهُ قَالَ:(**إنّ اللّهَ عَزّ وَجَلّ قَدْ وَكّلَ بِالرّحِمِ مَلَكاً، فَيَقُولُ أَيْ رَبّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقاً قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيْ رَبّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ شَقِيّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمّهِ**).

ذكر الإمام مسلم – رحمه الله – في هذا المثال رواية الأعمش عن زيد بن وهب[469] عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ، ثم حصر الرواة عن الأعمش وبيّن الفروق الواقعة بينهم وكلها ترجع لمعنى واحد، وهذا منه لدقة احتياطه وورعه وكمال معرفته بالاختلافات ولو كانت يسيرة، من جهة، ومن جهة أخرى تماشيا على مذهبه في الرواية بالمعنى، وهذا الحديث صحيح, متّفق على صحّته, من حديث الأعمش, عن زيد بن وَهْب، رواه عنه العدَدُ الكبير والجمُ الغَفير, وأخرجه الأئمة السّتة[470] من طُرق عديدة عنه، ثم كرر الحديث من طريق أبو الطفيل عامر بن واثلة[471] عن حذيفة بن أسيد الغفاري يبلغ به النبي ﷺ على غير ما روى الأعمش عن زيد بن وهب، منبها إلى وقوع الاختلاف بين الروايتين بحيث يستحيل الجمع والتوفيق بينهما ممّا يشعر بخطأ إحدى الروايتين، فكرر الرواية مشيرا إلى ما فيها من الاضطراب في ذاتها:

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ, عَنْ أَبِي الطّفَيْلِ, عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ (**يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرّ فِي الرّحِمِ بِأَرْبَعِينَ, أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً**...) الحديث.

---

[469]– زيد بن وهب الجهني أبو سليمان الكوفي مخضرم ثقة جليل، قال الأعمش: إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه وقال بن معين ثقة، مات بعد الثمانين وقيل سنة ست وتسعين. **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (3 / 368).

[470]– **صحيح مسلم**: كتاب القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (4 / 2036). **صحيح البخاري**: كتاب بدأ الخلق، باب: ذكر الملائكة (3 / 1174)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته... (3 / 1212)، كتاب القدر (6 / 2433)، كتاب التوحيد، باب: باب قوله تعالى: {**وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ**} (الصافات: 171)، (6 / 2713). **سنن الترمذي**: كتاب القدر، بابُ: مَا جَاءَ أَنّ الأَعْمَالَ بِالْخَوَاتِيمِ، قال **أبو عيسى** وهذا حديث حسن صحيح (4 / 446). **سنن أبي داود**، كتاب السنة، باب: باب: في القدر (4 / 228). **سنن ابن ماجة**: كاب النبي باب: القدر (1 / 29). **مسند أحمد** (1 / 382).

[471]– عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي أبو الطفيل وربما سمي عمرا ولد عام أحد ورأى النبي ﷺ وروى عن أبي بكر فمن بعده وعمر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح وهو آخر من مات من الصحابة قاله مسلم وغيره. تقرب التهذيب: ابن حجر (288).

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الزّبَيْرُ الْمَكّيّ أَنّ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ حَدّثَهُ أَنّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ:(**الشّقِيّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمّهِ وَالسّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ**).

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الزّبَيْرُ الْمَكّيّ أَنّ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ (**إِذَا مَرّ بِالنّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً**...) الحديث.

ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ أَنّ أَبَا الطّفَيْلِ أَخْبَرَهُ أَنّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مَسْعُود يَقُولُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ.

عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَطَاءٍ أَنّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ حَدّثَهُ أَنّ أَبَا الطّفَيْلِ حَدّثَهُ قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ (**إِنّ النّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**...) الحديث.

حَدّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ حَدّثَنِي أَبِي كُلْثُومٌ عَنْ أَبِي الطّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ صَاحِبِ رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وسلم (...**لِبِضْعٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً**) الحديث.

إن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين ، بينما حديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظ نقلته، فبعضهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود، وهي رواية عكرمة بن خالد، ومنهم من شك وتردد كما في رواية عمرو بن دينار حيث قال:(**بِأَرْبَعِينَ, أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً**)، ومنهم من قال:(**ثنتين**) كما روى أبو الزبير، وآخر قال: (**لبضع**) وذلك من رواية كلثوم، وبما أن مخرج الحديث واحد وهو أبو الطفيل دل على أنه لم يضبط ومن ثم اختلت الرواية فأتت مخالفة لمنطوق الآية، والثابت من حديث ابن مسعود، وما هو مجمع عليه بين العلماء[472]، كما فصل الإمام مسلم – رحمه الله – قول ابن مسعود عن حديث حذيفة, وأتى بشاهد له من رواية ابن جريج ممّا يدل على أنّ ابن مسعود ما ذكر إلا ما رواه الأعمش عن زيد بن وهب عنه، وحديث ابن مسعود بجميع طرقه يدل على أن تكوين الجنين يمر عبر ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين ثم بعد تكملتها ينفخ فيه الروح كما هو بيّن ظاهر في الحديث، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذه الأطوار الثلاثة من غير تقييد بمدة وما جاء الحديث إلا مفسرا لما أجمل في

[472]– اتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر. **شرح النووي** (16 / 191).

الآيات قال تعالى:﴿**وَلَقَد خَلَقنَا الإِنسَانَ من سُلاَلَة مِّن طِين ثمّ جَعَلنَاهُ نُطفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقنَا النُّطفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقنَا العَلَقَةَ مُضغَةً فَخَلَقنَا المُضغَةَ عِظَاماً فَكَسَونَا العِظَامَ لَحماً ثُمَّ أَنشَأنَاهُ خَلقًاءَاخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ** ﴾[473].

قال ابن الصلاح:" أعرض البخاري عن حديث حذيفة بن أسيد إما لكونه من رواية أبي الطفيل عنه، وإما لكونه لم يره ملتئما مع حديث ابن مسعود، وحديث ابن مسعود لا شك في صحته، وأما مسلم فأخرجهما معا فاحتجنا على وجه الجمع بينهما...)[474]، قلت: لو عقلنا مقصد الإمام مسلم – رحمه الله – من إيراد هذه الروايات لما احتجنا إلى الجمع والتأويل وإيجاد التفسيرات وحملها على غير محملها.

ثم إن من منهج الإمام مسلم – رحمه الله – في اعتماد ما يميل إليه ويراه صوابا بأن يستشهد له من طريق آخر مشعرا إلى جهة الخطئ والصواب، فأتى بحديث أنس المتفق على صحته[475] من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عنه، موافقا لرواية الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود، فدل على أن رواية عامر بن واثلة خاطئة، وذلك أن زيد ن وهب، و عبيد الله بن أبي بكر جاءا بخلاف ما روى أبو الطفيل، وما ذكرها الإمام مسلم – رحمه الله – إلا لبيان ما فيها من الوهم من غير ذي شك.

---

[473]– **سورة المؤمنون**: الأيات (12، 13، 14).

[474]– **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،و محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت (د / ط)، (1379 هـ). (11 / 484).

[475]– **صحيح مسلم**: سبق تخريجه ص (150). **صحيح البخاري**: كتاب الحيض، باب: مُخَلّقَةٍ وغيرِ مُخَلّقَةٍ (1 / 121).

قال **الإمام مسلم**–رحمه الله– في تمييزه: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد:[476]

حدثنا الحسن الحلواني ثنا يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره أنه بلغه:(**أن النبي ﷺ صلى ركعتين ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله:لم تقصر الصلاة ولم أنس، قال ذوالشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال: أصدق ذواليدين؟ قالوا: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتم ما بقي من الصلاة ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس**).

قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله.

قال الإمام مسلم – رحمه الله –: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا.

حدثنا عمرو الناقد ثنا سفيان ثنا أيوب سمعت ابن سيرين يقول: سمعت أبا هريرة وساقه في هذا.

حدثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران كل هؤلاء ذكروا في حديثهم:(**أن رسول الله حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة**)[477].

---

[476]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (182).

[477]– **صحيح مسلم**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له (1 / 404).

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليدين أن الزهري واهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

نهج الإمام مسلم – رحمه الله – في هذا المثال وفق المنهج الذي حدّده في مقدمة مسنده الصحيح وأضاح مكنوناته بصريح العبارة بحيث لا يفتقر إلى برهان أكثر من هذا الذي أبانه في كتابه التمييز، فذكر في هذا المثال حديث ابن شهاب الزهري مرسلا ثمّ وصله عنه من طريق ابن سرين، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله، ورغم هذا حكم عليه بالوهم والخطأ، وذلك لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا بخلاف ما ذكر ابن شهاب، فجاء بحديث ابن سرين من طريق أيوب مخلفا لرواية الزهري، مستشفا بعمله هذا إلى وقوع الخلل في واحدة من الروايتين، ومن عتاده وعاداته في الترجيح أن يعضّد الرواية الراجحة إذا وجد لها عاضد، وذلك ما جرى في هذا المثال بأن ذكر لها شاهدين أحدها عن ابن عمر، والآخر عن عمران بن حصين موافقان لما رواه أيوب عن ابن سرين عن أبي هريرة، فانكشف الوهم والجهة المسؤولة عنه.

الحديث الخامس: أزال فيه موطن العلة مع تنبيه دقيق إلى ذلك.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب: القسامة.[478]

حدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد حَدّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيد) عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ (قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ) وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قالا: خَرَجَ عَبْدُ اللّه بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ, حَتّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ تَفَرّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ, ثُمّ إِذَا مُحَيّصَةُ يَجِدُ عَبْدَ اللّه بْنَ سَهْلٍ قَتِيلاً, فَدَفَنَهُ, ثُمّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللّه ﷺ هُوَ وَحُوَيّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرّحْمَـنِ بْنُ سَهْلٍ, وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ, فَذَهَبَ عَبْدُ الرّحْمَـنِ لِيَتَكَلّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ, فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّه ﷺ: (**كَبّرْ**) (الْكُبْرَ فِي السّنّ) فَصَمَتَ, فَتَكَلّمَ صَاحِبَاهُ, وَتَكَلّمَ مَعَهُمَا, فَـذَكَرُوا لِرَسُولِ اللّه ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِاللّه بْنِ سَهْلٍ, فَقَالَ لَهُمْ:(**أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ صَاحِبَكُمْ؟**) (**أَوْ قَتِيلَكُمْ**) قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ (**فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِيناً؟**) قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَـانَ قَوْمٍ كُفّارٍ؟ فَلَمّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللّه ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

وحدّثني عُبَيْدُ اللّه بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيّ حَدّثَنَا حَمّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَـعِيدٍ عَـنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ وَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنّ مُحَيّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللّـهِ بْـنَ سَهْلٍ انْطَلَقَا قِبَلَ خَيْبَرَ, فَتَفَرّقَا فِي النّخْلِ, فَقُتِلَ عَبْدُ اللّه بْنُ سَهْلٍ, فَاتّهَمُوا الْيَهُودَ, فَجَاءَ أَخُـوهُ عَبْدُ الرّحْمَـنِ وَابْنَا عَمّهِ حُوَيّصَةُ وَمُحَيّصَةُ إِلَى النّبِيّ ﷺ فَتَكَلّمَ عَبْدُ الرّحْمَـنِ فِي أَمْرِ أَخِيـهِ, وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ, فَقَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ:(**كَبّرِ الْكُبْرَ**) أَوْ قَالَ:(**ليبدأ الأَكْبَرُ**) فَتَكَلّمَا فِي أَمْـرِ صَاحِبِهِمَا, فَقَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ:(**يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمّتِهِ؟**) قَالُوا: أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ:(**فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟**) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّه قَوْمٌ كُفّارٌ, قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللّه ﷺ مِنْ عِنده,

قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مِرْبَداً لَهُمْ يَوْماً, فَرَكَضَتْنِي نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ الإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلِهَـا, قَـالَ حَمّادٌ: هَـذَا أَوْ نَحْوَهُ.

---

[478]– **صحيح مسلم**: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: القسامة (3 / 1291).

وحدّثنا الْقَوَارِيرِيّ حَدّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضّلِ حَدّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيد عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النّبِيّ ﷺ نَحْوَهُ, وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ, وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ فَرَكَضَتْنِي نَاقَةٌ.

حدّثنا عَمْرٌو النّاقِدُ حَدّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى حَدّثَنَا عَبْدُ الْوَهّابِ (يَعْنِي الثّقَفِيّ) جَمِيعاً, عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

حدّثنا عَبْدُ اللّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ حَدّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنّ عَبْدَ اللّهِ بْنَ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيّصَةَ بْنَ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ الأَنْصَارِيّيْنِ, ثُمّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ, خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ, وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ, وَأَهْلُهَا يَهُودُ, فَتَفَرّقَا لِحَاجَتِهِمَا, فَقُتِلَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَهْلٍ, فَوُجِدَ فِي شَرَبَةٍ مَقْتُولاً, فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ, ثُمّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ, فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيّصَةُ وَحُوَيّصَةُ, فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللّهِ, وَحَيْثُ قُتِلَ, فَزَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يُحَدّثُ عَمّنْ أَدْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ أَنّهُ قَالَ لَهُمْ (**تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَميناً وَتَسْتَحِقّونَ قَاتِلَكُمْ؟**) (**أَوْ صَاحِبَكُمْ**) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ مَا شَهِدْنَا وَلاَ حَضَرْنَا, فَزَعَمَ أَنّهُ قَالَ:(**فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟**) فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفّارٍ؟ فَزَعَمَ بُشَيْرٌ أَنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ.

وحدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ, انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمّ لَهُ يُقَالُ لَهُ مُحَيّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللّيْثِ, إِلَى قَوْلِهِ: فَوَادَهُ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: لَقَدْ رَكَضَتْنِي فَرِيضَةٌ مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمِرْبَدِ.

حدّثنا مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ حَدّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الأَنْصَارِيّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الأَنْصَارِيّ, أَنّهُ أَخْبَرَهُ أَنّ نَفَراً مِنْهُمُ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ, فَتَفَرّقُوا فِيهَا, فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلاً, وَسَاقَ الْحَدِيثَ, وَقَالَ فِيهِ: فَكَرِهَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ, فَوَدَاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصّدَقَةِ.

حدّثني إِسْحَـــقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ حَدّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَـــنِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رِجَالٍ مِـــنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنّ عَبْدَ اللّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ, فَـــأَتَى مُحَيّـــصَةُ فَأَخْبَرَ أَنّ عَبْدَ اللّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ, فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ, وَاللّهِ قَتَلْتُمُوهُ, قَالُوا: وَاللّهِ مَا قَتَلْنَاهُ, ثُمّ أَقْبَلَ حَتّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ, فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ, ثُمّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيّصَةُ, وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ, وَعَبْدُ الرّحْمَـــنِ بْنُ سَهْلٍ, فَذَهَبَ مُحَيّصَةُ لِيَتَكَلّمَ, وَهُوَ الّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ, فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ لِمُحَيّصَةَ (**كَبّرْ, كَبّرْ**) (يُرِيدُ السّنّ) فَتَكَلّمَ حُوَيّصَةُ, ثُمّ تَكَلّمَ مُحَيّـــصَةُ, فَقَـــالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم:(**إِمّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ وَإِمّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ؟**) فَكَتَبَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ, فَكَتَبُوا: إِنّا, وَاللّهِ مَا قَتَلْنَاهُ, فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ لِحُوَيّصَةَ وَمُحَيّصَةَ وَعَبْدِ الرّحْمَنِ(**أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟**) قَالُوا: لا, قَالَ:(**فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُـــودُ؟**) قَـــالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ, فَوَدَاهُ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ, فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِائَـــةَ نَاقَـــةٍ حَتّـــى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدّارَ, فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضَتْنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

حدّثني أَبُو الطّاهِرِ وَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (قَالَ أَبُو الطّاهِرِ حَدّثَنَا, وَقَالَ حَرْمَلَةُ أَخْبَرَنَـــا ابْـــنُ وَهْبٍ) أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ وَ سُلَيْمَانُ بْـــنُ يَـــسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النّبِيّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ مِنَ الأَنْصَارِ (**أَنّ رَسُـــولَ اللّهِ ﷺ أَقَرّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيّةِ**).

وحدّثنا مُحَمّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدّثَنَا عَبْدُ الرّزّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَـــذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ, وَزَادَ: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ.

وحدّثنا حَسَنُ بْنُ عَلِيّ الْحُلْوَانِيّ حَدّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) حَدّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرّحْمَنِ وَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَـــاسٍ مِـــنَ الْأَنْصَارِ, عَنِ النّبِيّ ﷺ, بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

إن هذا الحديث الذي هو محل الدراسة قد بين الإمام مسلم – رحمه الله – ما فيه من الوهم في كتابه التمييز بما لا يحتاج إلى النقر والتنقير عن أكثر ممّا أوضحه من طرق الكشف عن الوهم والوسائل المتبعة في الوصول إلى جهة الخطأ، وغير مشكل على من عقل منهج الإمام مسلم – رحمه الله – أن يستنبط مواطن الوهم، ولكنني أريد أن أزيد ذلك إيضاحا من جهة وتأكيدا لما أشار إليه الإمام مسلم – رحمه الله – في تقدمة المسند الصحيح من الكشف عن مواطن الخطأ من جهة أخرى، موفيا بما وعد مقرا بالدلالات الواضحة عن أصول تخريج أحاديث مسنده الصحيح.

قد ذكر حديث بشير بن يسار[479] من طريق يحي بن سعيد القطان من رواية كل من: الليث بن سعد، حماد بن زيد، بشر بن المفضل، سفيان بن عيينة، عبد الوهاب الثقفي، سليمان بن بلال، وهشيم، منبها إلى ما بينها من فروق ترجع إلى الرواية بالمعنى، ومن طريق سعيد بن عبيد[480] على خلاف رواية يحي بن سعيد كما أوضح ذلك في تمييزه واختصر ذلك هنا بحيث أزال مواطن العلة وأشار إليها إشارة خفيفة يُستدل بها على وجود الوهم في روايته حيث قال: وساق الحديث، و لم يقل مثله أو نحوه كعادته إذا كانت الرواية موافقة غير مخالفة، وأزال العلة وذكر الباقي لما فيه من الموافقة لحديث يحي حصرا منه لطرق الثقات لحديث بشير بن يسار.

---

479 – بشير بن يسار الأنصاري مولاهم المدني، قال ابن معين ثقة وقال ابن سعد كان شيخا كبيرا فقيها وكان قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ وكان قليل الحديث وقال النسائي ثقة. **تهذيب التهذيب**: ابن حجر (1 / 414).

480 – سعيد بن عبيد الطائي أبو الهذيل الكوفي قال ابن المديني عن يحيى ليس به بأس، وقال أحمد وابن معين ثقة، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. **تهذيب التهذيب** (4 / 55).

وبعدها أورد الإمام مسلم – رحمه الله – متابعة لرواية بشير بن يسار من رواية أبو ليلى[481] ليزيل لبس التفرد عن حديث بشير، هذا من جانب ومن جانب آخر تماشيا على نهجه في تعليل الروايات أن يستدل على الراجحة من طريق آخر إن وجد، مدعما به الرواية الصحيحة وكاشفا به عن الوهم في الرواية الخاطئة، فلو لم يكن ممّا تبين فساد رواية سعيد بن عبيد إلا ما ذكر من رواية يحي القطان، ومالك بن أنس لكفى ذلك، فكيف ومعه حديث ابن شهاب؟.

[481]- أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل المدني روى عن سهل بن أبي حثمة و عنه مالك بن أنس قال ابن سعد: أبو ليلى اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن كعب من بني عامر بن عدي بن جشم بن مجدعة بن الأوس هو الذي روى عنه مالك حديث القسامة، و قال ابن حبان في الثقات: عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل أحد بني حارثة كنيته أبو ليلى و كذا قال مسلم والنسائي، و قال ابن أبي حاتم في الكنى سئل أبو زرعة عن بن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد فقال: ثقة، و قال ابن عبد البر اجمعوا على أنه ثقة. **تهذيب التهذيب**: (12 / 236).

قال **الإمام مسلم**–رحمه الله– في تمييزه: ومن الحديث الذي نقل على الوهم في متنه و لم يحفظ:[482]

حدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا سعيد بن عبيد ثنا بشير بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر، فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلاً، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، فانطلقوا إلى نبي الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله أتينا خيبر، فتفرقنا فيها، فوجدنا أحدنا قتيلاً، فقلنا للذين وجدناه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، قال:(**تجيئون بالبينة على الذين تدعون عليهم؟ قالوا: ما لنا ببينة، قال: فيحلفون لكم، قالوا: لا نقبل أيمان يهود**)، فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه فوداه رسول الله ﷺ مائة من إبل الصدقة.

وروى سعيد بن عبيد. ثم من رواية أبي نعيم.

قال **أبو الحسين**: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته.

وذلك أن في الخبر حكم النبي ﷺ بالقسامة، أن يحلف المدعون خمسين يميناً ويستحقون قاتلهم، فأبوا أن يحلفوا، فقال النبي ﷺ:(**تبرئكم يهود بخمسين يميناً، فلم يقبلوا أيمانهم**) ، فعند ذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عقله.

وسنذكر هذا الخبر بخلاف ما روى سعيد.

- حدثنا قتيبة ثنا الليث عن يحيى عن بشير بن يسار.
- وسفيان بن عيينة عن يحيى.
- وسليمان بن بلال عن يحيى.
- وهشيم، عن يحيى.
- وعن ابن إسحاق، حدثني بشير بن يسار.
- وابن شهاب أخبرني أو سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أن رسول الله ﷺ قال:(**إن القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية**).

---

[482]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (191).

– وروى هذا يونس عن ابن شهاب.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن حويصة ومحيصة أبناء مسعود وعبدالله وعبد الرحمن أبناء فلان خرجوا، وساقه.

حدثنا محمد بن رافع ثنا عبدالرزاق أنا ابن جريج أخبرني الفضل عن الحسن، أنه أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بيهود، فأبوا أن يحلفوا، فرد القسامة على الأنصار، فأبوا أن يحلفوا، فجعل النبي ﷺ العقل على يهود.

قال **أبو الحسين**: فقد ذكرنا جملة من أخبار أهل القسامة في الدم عن رسول الله ﷺ، وكلها مذكور فيها سؤال النبي ﷺ إياهم قسامة خمسين يميناً، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البينة، إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سعيد القسامة في الخبر فلم يذكره.

وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة، وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأنا في طريق العلم وأسبابه، فلو لم يكن إلا خلاف يحيى إياه حين اجتمعا في الرواية عن بشير بن يسار لكان الأمر واضحا في أن أولاهما بالحفظ يحيى بن سعيد، ودافع لما خالفه، غير أن الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد، وهو أن بعضهم ذكر في روايته أن النبي ﷺ بدأ المدعين بالقسامة وتلك رواية بشير بن يسار ومن وافقه عليه، وهي أصح الروايتين. وقال الآخرون بل بدأ بالمدعى عليهم لسؤال ذلك.

والموضع الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم وداه من عنده، وهو ما قال بشير في خبره ومن تابعه. وقال فريق آخرون بل أغرم النبي ﷺ يهود الدية، وحديث بشير يعني ابن يسار في القسامة أقوى الأحاديث فيها وأصحها.

قد أعلّ الإمام مسلم – رحمه الله – حديث سعيد وفق المنهج الذي سطره في كيفية الكشف عن الوهم، فأوضح هنا بأحسن العبارة ما أبهمه في كتابه المسند الصحيح مزيل اللثام عن طريقته في تأليف كتابه الصحيح، بم لا يحتاج إلى الإيضاح بأكثر ممّا أبان.

الحديث السادس: التنبيه إلى وقوع الخطئ بصريح العبارة.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –: باب صفة غسل الجنابة.[483]

حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّميميّ: حَدّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ, عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ, عَنْ أَبِيه, عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:(**كَانَ رَسُولُ اللّه ﷺ, إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَة, يَبْدَأُ فَغَسلَ يَدَيْه, ثُمّ يُفْرِغُ بِيَمِينه عَلَى شِمَاله, فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ, ثُمّ تَوَضّأَ وُضوءاً للصّلاَة, ثُمّ فَيَأْخُذُ الْمَاءَ, فَيُدْخلُ أَصَابعَهُ فِي شَعْرِ رَأْسه, حَتّى إِذَا رَأَى أَن قد اسْتَبْرَأَ, حَفَنَ عَلَى رَأْسه ثَلاَثَ حَفَنَاتٍ, ثُمّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِه, ثُمّ غَسَلَ رِجْلَيْه**).

وحدّثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالاَ: حَدّثَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدّثَنَا عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ: حَدّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ, كُلّهُمْ عَنْ هِشَامٍ فِي هَذَا الإسناد, وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ **غَسْلُ الرّجْلَيْنِ**.

وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدّثَنَا وَكِيعٌ: حَدّثَنَا هِشَامٌ, عَنْ أَبِيه, عَنْ عَائِشَةَ أَنّ النّبِيّ ﷺ **اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَة, فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفّيْه ثَلاَثًا**, ثُمّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ, وَلَمْ يَذْكُرْ **غَسْلَ الرّجْلَيْنِ**.

وحدّثناه عَمْرٌو النّاقِدُ حَدّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ:(**أَنّ رَسُولَ اللّه ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَة بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْه قَبْلَ أَنْ يُدْخلَ يَدَهُ فِي الإِنَاء, ثُمّ تَوَضّأَ مِثْلَ وُضُوئِه لِلصّلاَة**).

نبه الإمام مسلم – رحمه الله – على الخطئ الواقع في رواية أبو معاوية متبعا في ذلك الطرق والوسائل التي دلل عليها في تقدمة مسنده الصحيح، فكرر الحديث مشيرا بصريح العبارة إلى وقوع المخالفة بين الروايات ممّا يدل ويؤكد على وجود الخطئ في إحداها، ونسب الخطأ إلى أبو معاوية لتفرده بالزيادة دون أصحاب هشام، وخاصة إذا علمنا أنّه ممّن لا يحتمل تفرده عن هشام،

---

[483]- **صحيح مسلم**: كتاب الحيض، باب: صفة غسل الجنابة (1 / 253).

سئل **الإمام أحمد** عن أبو معاوية هل هو صحيح الحديث عن هشام؟ فقال:(لا، ما هو بصحيح الحديث عنه.)[484]، قال **عبد اللّه بن أحمد**: سمعت أبي يقول:(أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً.)[485] وقال **الدارقطني**: (أثبت الرواة عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحي القطان، وابن نمير، والليث بن سعد.)[486] ، فخالف أصحاب هشام بن عروة بزيادته غسل الرجلين، فروى الحديث كل من:

- جَرِير عن هشام.
- علي بن مسهر عن هشام.
- عبد الله بن نمير عن هشام.
- وكيع عن هشام، وفيه ذكر غسل اليدين ثلاثا في ابتداء الوضوء.
- زائدة عن هشام مختصرا.

وليس في حديث من ذكرنا غسل الرجلين إلا ما ذكر أبو معاوية، فالمخالفة أصحبة علة في صحة قول أبي معاوية، فالرواية الصحيحة من هذا الحديث هو ما ذكر أصحاب هشام عن هشام دون زيادة أبو معاوية، ولعلّ ذلك يرجع إلى أن تداخل عليه حديث في حديث، وخاصة إذا علمنا أن الإمام مسلم – رحمه الله – قد ذكر بعد حديث عائشة حديث ميمونة من طرق عدة عن الأعمش من بينها طريق أبو معاوية عن الأعمش، وفيه ذكر غسل الرجلين، وكما لا يخفى فإنّ أبو معاوية أثبت الناس في الأعمش بعد الثوري[487]، وغسل الرجلين ثابت من حديث ميمونة لا من حديث عائشة كما أبان الإمام مسلم – رحمه الله – ذلك بأحسن البيان وأفصح العبارة، فقال:[488]

484- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (271).

485- **تهذيب التهذيب**: ابن حجر العسقلاني (9 / 120)، تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (5 / 247).

486- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي (271).

487- **المرجع السابق** (296).

488- **صحيح مسلم**: كتاب الحيض، باب: صفة غسل الجنابة (1 / 254).

وحدّثني عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ السّعْدِيّ حَدّثَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدّثَنَا الأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: حَدّثَتْنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ:(**أَدْنَيْتُ لِرَسُولِ اللّـهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ كَفّيْهِ مَرّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، ثُمّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، ثُمّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ، وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الأَرْضَ، فَدَلَكَهَا دَلْكًا شَدِيداً، ثُمّ تَوَضّأَ وُضُوءَهُ لِلصّلاَةِ ثُمّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثَ حَفَنَاتٍ مِلْءَ كَفّهِ، ثُمّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمّ تَنَحّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَرَدّهُ**).

وحدّثنا مُحمّدُ بْنُ الصّبّاحِ، وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ أَبُو كُرَيْبٍ، وَ الأَشَجّ، وَ إِسْحَقُ، كُلّهُمْ عَنْ وَكِيعٍ، ح وَحَدّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ أَبُو كُرَيْبٍ، قَالاَ: حَدّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلاَهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الاْسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِما **إِفْراغُ ثَلاَثَ حَفَنَاتٍ عَلَى الرّأْسِ**, وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَصْفُ الْوُضُوءِ كُلّهِ, **يَذْكُرُ الْمَضْمَضَةَ وَالإِسْتِنْشَاقَ فِيهِ**, وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ **الْمِنْدِيلِ**.

حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ:(**أَنّ النّبِيّ ﷺ أُتِيَ بِمِنْدِيلٍ فَلَمْ يَمَسّهُ وَجَعَلَ يَقُولُ: «بِالْمَاءِ هَكَذَا» يَعْنِي يَنْفُضُهُ**).

وبهذا يكون الإمام مسلم – رحمه الله – قد أزال اللثام عن زيادة أبي معاوية ممّا لا يترك مجالا للشك في عدم ثبوتها من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها – وإنما هي ثابتة من حديث الأعمش، كما بين ذلك من حديثه، وقد أشار إلى ما فيها من الزيادة والنقصان وشأنها شأن حديث هشام.

وتجدر الإشارة إلى أنه كرر حديث وكيع عن هشام لما فيه من زيادة ثلاثا في غسل اليدين، وسبيلها كسبيل زيادة أبي معاوية من حديث هشام، فهي وهم غير ثابتة عن هشام، ولعله أيضا تداخلا عليه حديث ميمونة – رضي الله عنها – وهو راويه عن الأعمش أيضا وفيه ذكر غسل اليدين ثلاثا في ابتداء الوضوء مع حديث عائشة – رضي الله عنها – لذلك فصل الإمام مسلم – رحمه الله – روايته عن رواية أصحاب هشام لما فيها من الزيادة مخالف لمن سبق ذكر رواية الحديث عنهم، ويضاف إليهم أبو معاوية فهو أيضا لم يذكر غسل اليدين ثلاثا في روايته عن هشام.

وعلى عادة الإمام مسلم – رحمه الله – أن يستشهد للرأي الراجح فإنه ذكر حديث عائشة من طريق آخر غير طريق هشام مدعما به الرواية الصحيحة ورافعا التفرد عن هشام ممّا يزيد الحديث صحة على صحة، فقال: وحدّثنا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى الْعَنَزِيّ حَدّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:(**كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوَ الْحِلاَبِ، فَأَخَذَ بِكَفّهِ، بَدَأَ بِشِقّ رَأْسِهِ الأَيْمَنِ، ثُمّ الأَيْسَرِ، ثُمّ أَخَذَ بِكَفّيْهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ**).[489]

وهكذا يكون الإمام مسلم – رحمه الله – قد كشف عن كيفية تحديده للخطأ و المتسبب فيه، مبينا عن مقصده من العلة بأنها كل خطئ مرتكبا من طرف الراوي سواء كان ذلك مؤثرا عن صحة الرواية أصالة أم لا؟ غلقا الباب أمام كل منتحل للعلم لا يميز بين الروايات والرواة في تصيح كل خطأ وإلصاقه زورا وبهتانا برواة هم بريئون منه، متعللا بأسس ضعيفة لا مجال لها في الواقع النقدي للروايات عند أئمة الشأن.

---

[489]- **صحيح مسلم**: كتاب الحيض، باب: صفة غسل الجنابة (1 / 255).

قال **الإمام مسلم**–رحمه الله– في تمييزه: ومن الأخبار التي يهم فيها بعض ناقليها.[490]

حدثنا يحي بن يحي وأبو كريب ومحمد بن حاتم قالوا: ثنا أبومعاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة: (**أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة**).

وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة.

قال الإمام مسلم – رحمه الله –: هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية، وهو أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها فأحب أن توافي. وإنما أفسد أبومعاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه.

وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب هشام عن هشام هذا الحديث ليتبين من صوب مصيبهم فيه وخطأ مخطئهم.

حدثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، ثنا هشام، عن أبيه :(**أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها فأحب أن توافقه**).

وروى هذا الحديث :

– عبدة عن هشام.

– ويحيى عن هشام.

فالرواية الصحيحة من هذا الخبر ما رواه الثوري عن هشام، وقد روى وكيع أيضا فوهم فيه كنحو ما وهم فيه أبو معاوية.

حدثنا أبو بكر، ثنا وكيع عن هشام عن أبيه، عن النبي ﷺ: (**أمر أم سلمة أن توافيه الصبح بمنى**).

وسبيل وكيع كسبيل أبي معاوية أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم النحر بالمزدلفة دون غيرها من الأماكن لا محالة.

---

[490]– **التمييز**: مسلم بن الحجاج (186).

سلك الإمام مسلم – رحمه الله – في الكشف عن الوهم في الرواية طريقة تكرار الحديث حيث قال: (وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب هشام عن هشام هذا الحديث ليتبين من صوب مصيبهم فيه وخطأ مخطئهم.) ، وهذا منه يعتبر من أصرح العبارات تدل دلالة واضحة وقاطعة يستشف منها كيفية ذكره للأخبار المعللة في مسنده الصحيح، وليس كل تكرار للحديث يفهم بأنه منهجا في الكشف عن العلة، وإنما عنينا تكرار حديث القسم الواحد، أما إذا اختلفت الأقسام فلا نسميه تكرارا وإنما هو متابعات وشواهد معضدة للحديث، وليس بالضرورة أنه كلما كرر الحديث فإنه يكشف لنا عن العلة، فقد يكون عبارة عن بيان الفروق البسيطة الواقعة بين الرواة وذلك نهج الإمام مسلم – رحمه الله – في عدم جواز الرواية بالمعنى.

الحديث السابع: تفرد من لا يحتمل تفرده بالحديث إضافة على عنعنة المدلس.

قال **الإمام مسلم** – رحمه الله –:" باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة "[491]

حدّثني سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحمّد بْنِ أَعْيَنَ حَدّثَنَا مَعْقَلٌ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ أَنّ رَجُلاً تَوَضّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفُرٍ عَلَى قَدَمِهِ, فَأَبْصَرَهُ النّبِيّ ﷺ فَقَالَ:(**ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ**) فَرَجَعَ ثُمّ صَلّى.

ذكر الإمام مسلم – رحمه الله – هذا الحديث من رواية أبو الزبير عن جابر من غير ذكر السماع، فهو من معنعن أبي الزبير عن جابر، وكما هو معلوم من مذهب الإمام مسلم – رحمه الله – ومذهب أئمة هذا الفن بأن عنعنة المدلس محمولة على الإنقطاع حتى يبين السماع حيث قال – رحمه الله –:" وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تتراح عنهم علة التدليس "[492]، وأبو الزبير[493] ممّن ألصقت به تهمة التدليس وعرف بها خاصة في روايته عن جابر، وبما أنّه في هذا الحديث لم يصرح بالسماع طرحت روايته و لم تقبل حتى يأتي من طريق آخر فيه ذكر السماع، ولما أن الإمام مسلم – رحمه الله – أورد هذه الرواية مفردة من طريق معقل[494] وهو ممّن لا يحتمل تفرده من غير أن يعضدها كعادته في ذكر أحاديث القسم الثاني من أقسام الحديث، ممّا يدل على خطئها، قال أبو بكر البزار:" وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده عن عمر إلا من هذا الوجه وقد رواه الأعمش عن أبي سفيان عن عمر موقوفا[495] "[496].

---

[491] – **صحيح مسلم**: كتاب الطهارة، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة (1 / 215).

[492] –**المرجع السابق**: المقدمة (1 / 33).

[493] – محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس مات سنة ست وعشرين ومائة. **تقريب التهذيب**: ابن حجر (506).

[494] – معقِل بن عبيد الله الجزري, أبو عبد الله العَبْسي, صدوق يخطىء, مات سنة ست وستين ومائة. **تقريب التهذيب**: (540).

[495] – **السنن الكبرى**: البيهقي، كتاب الطهارة، باب تفريق الوضوء (11 / 84).

[496] – **مسند البزار**: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى (1409 هـ)، (1 / 350).

إن حاديث القسم الثاني من الـــرواة و هم الذين لا يحتمل تفردهم إذا وجدت الرواية عنهم مفردة من غير عاضد يعضدها فهي من قبيل الشاذ المنكر الغريب، وقد أجاد الإمام مسلم – رحمه الله – في التعبير عن خطئ الرواية بأحسن السياق، بحيث يُفهم القارئ الناقد المحيط بأحوال الرواة أنّه ما أوردها إلا لبيان ما فيها من الوهم والخطئ، أما نحن فلا يتسنّى لنا معرفة ذلـــك إلا بعـــد التفتيش والتنقير عن أحوال الرواة وملبسات الرواية مستعنين بذلك بالكتب المخصة في ذلك ممّـــا يجعلنا في حيرة في فهم مقصد هذا الإمام الجهبذ وغرضه من إخراج مثل هذه الروايات المجمع على خطئها لدى نقاد الحديث.

وفيما ذكرت كفاية لمن تفهم وعقل مذهب الإمام مسلم – رحمه الله – فيما أفـــاده في تقدمة مسنده الصحيح من ذلك وبينه بالشرح والإيضاح في ثنايا صحيحه. والله الموفق لأرشـــد السبل، والهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمـــة

الخاتمـــــــــــــــــــــة

إن معرفة علل الحديث فن جليل عظيم الفائدة، لم يتصدر له إلا أفراد من الأئمة وهم نقـــاد الحديث، وقد كانوا من القلة بحيث صاروا رؤوس أصحاب الحديث فضلا عن غيرهم، وأضحت الكلمة إليهم دون سواهم، فأرسى هؤلاء النقاد قواعد وضوابط لقبول الحديث في غاية من الدقة والتثبت، حتى لقد حاد ببعض من لم يعرف قدرهم و لم يطّلع على قدرهم و لم يضبط قواعد فنهم، أن رأى أحكامهم على الأخبار تصحيحا وتضعيفا وتعليلا، ظنّ أنّهم يدّعون الغيب، لـــذا قـــال **الإمام مسلم** -رحمه الله-:" أما بعد : فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً، ينكرون قـــول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، و هذا حديث صحيح، و فلان يخطئ في روايته حديث كذا، و صواب ما روى فلان بخلافه، و ذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، و نسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، و حتى قالوا: إن من ادعى تمييز خطأ روايتـــهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، و مدع علم غيب لا يوصل إليه."[497]

إن هذه الدراسة التي عقدتها في موضوع العلل محاولة مني في فهم منهج أحد رواده الأفـــذاذ الذين حباهم الله بفهم ثاقب ودراية غزيرة في معرفة خبايا هذا العلم ألا وهو الإمام مسلم – رحمه الله– قد أمكنتني من الوصول إلى نتائج خاصة وأخرى عامة:

---

[497]- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (169).

النتائج الخاصة بعمل الإمام مسلم – رحمه الله –:

1- السبب الباعث للإمام مسلم-رحمه الله- على التصنيف هو تفشي الأخبـــار المنكـــرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، ومن ثم صيانة لعوام المسلمين الذين لا يعرفون عيوب الأخبار مـــن الوقوع فيها.

2- ما يوجد في صحيح الإمام مسلم – رحمه الله – من التبويب ليس من صـــنيعه – وإن كان مبوبا في الحقيقة لكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب – وإنما هو من صنيع الشراح.

3- إ عتمد الإمام مسلم – رحمه الله – في أصول صحيحه على الأحاديث المجمع عليها.

4- عنى الإمام مسلم – رحمه الله – بفنون الإسناد عناية بالغة في الدقة والاحتياط.

5- إن فائدة معرفة سبر الطرق هو حصر حديث الراوي ومن ثم معرفة مـــدى الموافقـــة والمخالفة.

6- المتابعات والشواهد عند الإمام مسلم – رحمه الله – تكون عند ذكره لأقسام الحديث لا عند ذكره لطبقات الرواة.

7- أقسام الرواة غير طبقات الرواة فبالقسم يعرف الصحيح والحسن والـــضعيف، بينمـــا الطبقة هي أقسام رواة الشيخ الواحد فيما بينهم و يعرف بها الاختلافات الواقعـــة بـــين الـــرواة للتعرف على الخطأ الناتج عن الوهم.

8- كلما وجدنا الإمام مسلم – رحمه الله – يكرر الحديث هي دلالة واضحة منـــه علـــى الاختلافات الواقعة بين الرواة في الرواية.

9- إذا أفرد الإمام مسلم – رحمه الله – حديث من لا يحتمل تفرده فهو بغرض التنبيه على خطئ الرواية.

10- العلة عند الإمام مسلم – رحمه الله – هي عبارة عن الخطأ الناتج عن وهم الـــراوي ويتم إدراك ذلك بالتفرد والمخالفة وقرائن أخرى تنضم إليها تنبه العارف إلى وهم الواهم وخطأ المخطئ، وهي كثيرة لا حصر لها.

11- إن وسائل الكشف عن العلة لدى الإمام مسلم تنحصر في:

- تحديد مدار الحديث.
- معرفة القسم الذي ينتمي إليه ذلك المدار لتصنيف حديثه في الخانة التي تليق به.
- معرفة مراتب الرواة عن المدار حتى يتم الترجيح فيما بينهم إذا اختلفوا.
- جمع طرق الحديث حتى يتسنى لنا المقارنة فيما بينها لمعرفة الراجح من المرجوح.

النتائج العامة:

1- إن ما ذهب إليه الحاكم في تعريف المسند بأنه المرفوع المتصل هو الأصح.

2- إن الشاذ والمنكر والغريب مسميات لمدلول واحد وهو تفرد من لا يحتمل تفرده بما لا أصل له.

3- ضرورة فهم مصطلحات الأئمة المتقدمين حسب استعمالهم لها عن طريـــق اســـتقراء أقوالهم والموازنة بينها.

4- إن حد الصحيح الذي وضعه ابن الصلاح هو فيما إذا انفرد الراوي بالحديث.

5- الحديث الحسن معروف في عمل المتقدمين وأن أول من وضع له مسمى اصطلاحي هو الإمام الترمذي .

6- حديث الضعيف ضعيف، فإن صح فبرواية غيره لا بروايته هو.

إن المقصود من هذا البحث هو التذكير بعظم قدر أئمة النقد، لتتضح سبل القوم في نقـــد الرواة وتعليل المرويات، عسى أن يكون ذلك داعيا إلى استعاد مناهجهم في النقد، وفهم طرقهم في التعليل، حتى لا يغلّط الأئمة وينسب إليهم ما لم يعرفوه أو يعرِّفوه، قال **ابن القيم**:" فلا يحـــل لأحد أن يقول هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلم يقينا أنه قوله ومذهبه."[498]

هذا، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[498]- **إعلام الوقعين عن رب العالمين**: ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، دار الجيل بيروت (د / ط)، (د / ت) (4/ 176).

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن والبلدان.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الأيـــــة	السورة	رقم الأية	الصفحة
إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذّكْرَ وَإِنّا لَـــهُ لَحَافِظُون.	الحجر	9	37
أَوْ أَثَارَةٍ مّنْ عِلْمٍ.	الأحقاف	4	38
وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُـــونَ لِيَنفِـــرُواْ كَآفّةً...	التوبة	122	15
وَإِنْ مِـــنْ أَهْـــلِ الْكِتَـــابِ إِلاّ لَيُؤْمِنَنّ بِهِ...	النساء	39	43
وَلَقَد خَلَقنَا الإِنسَانَ مِن سُلاَلَةٍ مّن طِينٍ...	المؤمنون	14-12	154
وَلَقَدْ سَـــبَقَتْ كَلِمَتُنَـــا لِعِبَادِنَـــا الْمُرْسَلِينَ...	الصافات	171	152
يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُـــوا أَصْوَاتَكُمْ ...	الحجرات	2	125 ،124

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
أتحلفون خمسين...	157
أدنيت لرسول الله ﷺ ...	166
إذا استيقظ أحدكم من نومه...	71
إذا صليتم فأقيموا صفوفكم...	88
إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون...	151
إما أن تدوا صاحبكم...	159
إن أحدكم يجمع خلقه...	150
أن تصوم يوما مكانه...	147
إن خلق أحدكم...	150
أن رسول الله ﷺ أتى بمنديل...	166
أن رسول الله ﷺ أمر امّ سلمة...	168
أن رسول الله ﷺ أقر القسامة...	159
أن رسول اللهﷺ حين سها في صلاته...	155

أن رسول الله ﷺ سابق بالخيل...	48
إن القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية...	162
إن الذي يأكل...	135
إن الله عز وجل قد وكّل بالرحم...	152
إنما الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا...	91
أن ملكا موكلا بالرحم...	151
أن النبي ﷺ شرب من زمزم...	123
أن النبي ﷺ صلى ركعتين ثم سلم...	155
إن النطفة تقع في الرحم...	151
بسم الله وبالله والتحيات لله...	137
بل هو من أهل الجنّة...	124
تبرئكم يهود بخمسين يمينا ...	162
تجيئون بالبينة...	162
تحلفون خمسين يمينا...	158
التسبيح للرجال والتصفيق للنساء...	47
توضأ لنا وضوء رسول الله ﷺ ...	81
جئت وسول الله ﷺ يصلي...	51

الحياء من الإيمان...	43
الذي يشرب في آنية الفضة...	135
رأى رسول الله ﷺ توضأ فمضمض...	82
ارجع فأحسن وضوئك...	170
سقيت رسول الله ﷺ ...	123
الشقي من شقي في بطن أمه...	153
صليت خلف عمر فقرأ...	116
صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح...	116
اعقلها وتوكل...	66
فقام رسول الله ﷺ من الليل...	126
قام رسول الله ﷺ فصلى...	127-126
كان رسول الله ﷺ إذا إغتسل...	167-164
كان رسول اللهﷺ يعلمنا التشهد...	137
الكمأة من المن وماؤها شفاء...	52
لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...	64
لتتبعن سنن من قبلكم...	78-76
اللهمّ اشف سعدا...	145

أن رسول الله ﷺ سابق بالخيل...	48
ما عاب رسول الله ﷺ طعاما قط...	139
من أتى جنازة...	143
من أعتق شركا له في عبد...	45
من أفطر في تطوع...	147
من أقال نادما أقاله الله...	33
من سلك طريقا يلتمس فيه علما...	16
من شرب في إناء من ذهب...	135
من الوفد أو من القوم...	85
نهى رسول الله ﷺ أن تتخذ...	120
نهى النبي ﷺ عن التحبير...	120
والذي نفسي بيده ليوشكن...	43
ويل للأعقاب من النار...	75
يا رسول الله إني أحب فلان...	57
يا كعب ضع من دينك هذا...	32
يدخل الملك على النطفة...	152-150
يقسم خمسون منكم...	157

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
أبان بن يزيد.	62
إبراهيم بن موسى.	19
أحمد بن أبي بكر الرازي.	17
أحمد بن حنبل.	18
أحمد بن سلمة.	10
أحمد بن طاهر الميانجي	28
أحمد بن عبد الله.	17
أحمد بن منيع.	18
إسحاق بن إبراهيم.	14
إسحاق بن منصور.	15
إسماعيل بن إبراهيم.	148
إسماعيل بن أبي خالد.	105
إسماعيل بن أبي أويس.	17

إسماعيل بن أمية.	148
أشعث بن عبد الملك.	111
أيمن بن نابل.	138
أيوب بن أبي تميمة.	111
بشر بن الحكم.	20
بشر بن يسار.	160
ثابت بن عياض.	73
جابر بن زيد.	73
الجراح بن منهال.	59
جرير بن حازم.	149
جرير بن عبد الحميد.	89
حرملة بن يحي.	20
الحسن بن محمد الزعفراني.	68
الحسين بن عبد الله.	59
الحسين بن علي.	64
الحسين بن محمد.	24
الحسين بن واقد.	57

الحكم بن عبد الله.	73
حماد بن سلمة.	42
خالد بن خداش.	18
خلف بن هشام.	18
ذكوان الزيات.	73
زميل بن عباس.	148
زيد بن عبد الله.	126
زيد بن وهب.	152
سريج بن يونس.	19
سعيد بن أبي عروبة.	62
سعيد بن عبيد الطائي.	160
سعيد بن المسيب.	73
سعيد بن منصور.	17
سفيان بن سعيد الثوري.	38
سفيان بن عيينة.	38
سليمان بن طرخان التيمي.	89
سليمان بن مهران الأعمش.	105

شعبة بن الحجاج.	41
الضحاك بن مخلد.	144
عامر بن واثلة.	152
عباد بن كثير الثقفي.	59
عبد الله بن ذكوان.	39
عبد الله بن شقيق.	73
عبد الله بن عبد الرحمن.	161
عبد الله بن عمر بن حفص.	148
عبد الله بن عون.	111
عبد الله بن المبارك.	37
عبد الله بن محرز.	59
عبد الله بن مسلمة.	17
عبد الله بن وهب.	42
عبد الرحمنبن أبي الزناد.	50
عبد الرحمن بن يعقوب.	73
عبد الوهاب بن عبد المجيد.	146
عبيد الله بن عبد الكريم.	1

عثمان بن مرة.	126
عطاء بن السائب.	104
علي بن مسهر.	126
علي بن نصر الجهضمي.	18
عمر بن حفص بن غياث.	17
عمرو بن سواد.	20
عيسى بن حماد.	21
قتيبة بن سعيد.	15
ليث بن أبي سليم.	104
مبارك بن فضالة.	57
محمد بن إدريس.	1
محمد بن جمعة.	19
محمد بن رمح.	20
محمد بن سرين.	38
محمد بن عبد الوهاب الفراء.	9
محمد بن عمرو.	19
محمد بن مسلم أبو الزبير.	170

محمد بن المظفر.	36
محمد بن مهران الجمال.	19
مطر بن طهمان.	38
معدي بن سليمان.	144
معقل بن عبد الله الجزري.	170
منصور بن عبد الله.	150
هارون بن سعيد.	21
هشام بن مهران.	53
هشام الدستوائي.	62
همام بن منبه.	73
همام بن يحي.	62
يحي بن أبي أنيسة.	59
يزيد بن أبي زياد.	104

فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
إيران.	4
البصرة.	18
بغداد.	18
بلخ.	3 – 20
خرسان.	3 – 20
الري.	19
الشام.	20
الكوفة.	17
المدينة.	17
مرو.	3
مشهد.	4
مصر.	20
مكة.	17
نيسابور.	3 – 27

فهرس المصادر والمراجع

1. **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان:** الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارســـي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة، (د / ط)، 1390 هـــ.

2. **الإرشاد:** الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبـــو يعلـــى القزوينـــي، تحقيـــق: الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، دارا لكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1987 م.

3. **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، دار الجيل بيروت (د / ط)، (د / ت).

4. **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ:** محمد بن عبد الرحمن الـــسخاوي، دار الكتاب العربي بيروت، (د / ط)، 1399 هـــ.

5. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:** القاضي عياض بن موســـى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس، الطبعـــة الثانية، (د / ت).

6. **الأم:** محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار المعرفـــة بيـــروت، الطبعـــة الثانية، 1393 هـــ.

7. **الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث:** أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1417هـــ / 1996م.

8. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** أحمد محمد شـــاكر، مكتبـــة دار التراث القاهرة،الطبعة الثالثة، 1979م.

9. **بحوث في السنة المشرقة:** أكرم ضياء العمري، مؤســـسة الرســـالة بيـــروت، (د / ط)، 1395هـــ.

10. **البداية والنهاية:** أبو الفدا إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف بيروت، الطبعـــة الأولى، 1966م.

11. **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي:** حسن إبراهيم حـــسن، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية عشر، 1411 هـــ / 1991 م.

12. **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق :أبـــو عبد الله السورقي،وإبراهيم حمد المديني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د / ط)، (د / ت).

13. **التاريخ الكبيـــر:** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر بيروت، (د / ط) ، (د / ت).

14.**تدريب الراوي:** جلا الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي،شرح وتعليـــق: أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد عويـــضة، دار الكتـــب العلميـــة بيـــروت، الطبعـــة الأولى:1417هـــ-1996م.

15.**تقريب التهذيب:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمـــد عوامـــة، دار الرشـــيد سوريا، الطبعة الأولى، 1406 هـــ / 1986 م.

16.**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، (د / ت).

17. **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بـــن عبـــد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكريم البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤزن الإسلامية المغرب، (د / ط) 1387هـــ.

18. **التمييـــز:** أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق الـــدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبعة مكتبة الكوثر السعودية،الطبعة الثالثة: 1410هـــ.

19. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:** عبد الرحمن بن يحـــي المعلمـــي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي،الطبعة الأولى،1386 هـــ.

20. **تهذيب الأسماء واللغات:** يحي بن شرف النووي، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، (د / ت).

21. **تهذيب التهذيب:** أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، دار الفكـــر بيروت، الطبعة الأولى،1404 هـــ / 1984 م.

22. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** أبو الحجاج يوسف بن زكي المزي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـــ / 1980 م.

23. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:** محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيـــق محمد محي الـــدين عبـــد الحميـــد، دار إحيـــاء التـــراث العربـــي بيـــروت، الطبعـــة الأولى:1366هـــ

24. **جامع الأصول في أحاديث الرسول:** المبارك بن محمد بن الأثيـــر الجـــزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـــع، الطبعـــة الثانيـــة: 1403هـــ/1983م.

25. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** أبو بكر أحمد بـــن علـــي بـــن ثابـــت الخطيب البغدادي،تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة:1417هـــ/1996م.

26. **الجرح والتعديل:** أبو محمد عبد الرحمان بن أبي حاتم الـــرازي، دار إحيـــاء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1371 هـــ / 1952 م.

26. **الحديث المعلول قواعد وضوابط:** حمزة عبد الله المليباري، دار الهدى عـــين مليلة – الجزائر –، (د / ط)، (د / ت).

27. **الحطة في ذكر الصحاح الستة:** صديق حسن خان أبـــو الطيـــب القنـــوجي، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، دار عمار عمان، الطبعة الأولـــى، 1408 هـــ / 1987 م.

28. **الخلاصة في أصول الحديث:** حسين بن عبد الله الطيبـــي، تحقيـــق: صـــبحي السامرائي، دار عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـــ.

29. **خير الكلام في القراءة خلف الإمام:** أبوعبد الله محمد بن إسماعيل البخـــاري، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، (د / ت).

30. **دائرة معارف القرن العشرين:** محمد فريد وجـــدي، دار المعـــارف للطبعـــة والنشر بيروت، الطبعة الثانية، ، (د / ت).

31. **الرسالة:** محمد بن إدريس الشافعي، تحقيـــق وشـــرح أحمـــد محمـــد شـــاكر (د / ط)، (د / ت).

32. **الروض المعطار في خبر الأقطار:** محمد عبد المنعم الحمري، تحقيق إحـــسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية 1984 م.

33. **زاد الميعاد في هدي خير العباد:** محمد بن أبي بكـــر الدمـــشقي بـــن القـــيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيـــروت، الطبعة الثالثة عشر،1406هـــ.

34. **سنن البيهقي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبـــو بكـــر البيهقـــي، دار المعارف العثمانية حيد آباد الهند، (د / ط)، 1344هـــ.

35. **سنن ابن ماجة:** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبـــد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بيروت، (د / ط)، 1372هـــ.

36. **سنن أبي داود:** أبو داود سليمان بن الأشـــعث السجـــستاني الأزدي، إعـــداد وتعليق:عزت عبيد الدعاس، دار الحديث حمص سوريا، الطبعة الأولى، 1388هـــ.

37. **سنن الترمذي:** أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمـــد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى:1408 هـــ / 1987 م.

38. **سنن الدارمي:** أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي، تحقيـــق: فـــواز أحمد زمولي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1407 هـــ.

39. **سنن النسائي:** أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النـــسائي، المكتبـــة العلميـــة بيروت، (د / ط)، (د / ت).

40. **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الـــذهبي، تحقيـــق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة:1406هـــ/1986م.

41. **شرح ألفية السيوطي:** أحمد محمد شاكر، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (د،ط)،(د،ت).

42. **شرح علل الترمذي:** زين الدين عبد الرحمان بن أحمد بن رجـــب الحنبلـــي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية:1405هـــ/1985م.

43.**شرف أصحاب الحديث:** الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطيـــب أوغلي،كلية الإلهيات جامعة أنقرة،(د/ ط)، (د / ت).

44. **شروط الأئمة الخمسة:** أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى:1405هـــ/1984.

45. **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغـــا، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـــ / 1987 م.

46. **صحيح ابن حبان:** محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق: شـــعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانيةأ 1414 هـــ / 1993 م.

47.**صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج أبو الحسين النسابوري، تحقيـــق: فـــؤاد عبـــد الباقي، دار التراث العربي بيروت،(د / ط)،(د / ت) .

48. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط:** أبـــو عمرو عثمان بن عبد الرحمان المعروف بابن الصلاح الشهرزاني، تحقيق الدكتور موفق بـــن عبـــد الله بـــن عبـــد القـــادر،دار الغـــرب الإســـلامي بيـــروت، الطبعـــة الثانية:1408هـــ/1987م.

49.**طبقات الحنابلة:** محمد بن أبي يعلى الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقـــي، دار المعرفة بيروت، (د / ط) ،(د / ت).

50. **طبقات علماء الحديث:** أبو عبد الله محمد بـــبن عبـــد الهـــادي،تحقيق: أكـــرم البوشي، مؤسسة الرسالة بيروت،الطبعة الأولى:1989م.

51. **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني:** أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنـــوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم للنشر والتوزيع الإمارات العربيـــة المتحـــدة، الطبعة الأولى 1415هـــ/1995م.

52. **العبر في خبر من غبر:** محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1948 م.

53. **علل ابن المديني:** علي بن عبد الله بن جعفر،تحقيق حسام محمـــد بـــوقريص، دار غراس للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى1423هـــ/2002م.

54. **علل الترمذي الصغير:** أبو عيسى الترمذي، مطبوع كملحق بالجزء الأخيـــر من سنن الترمذي.

55. **علم طبقات المحدثين أهميته وقواعده:** أسعد ســـالم تـــيم، مطتبـــة الراشـــد الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـــ / 1994 م.

56. **علوم الحديث:** ابن الصلاح، دار الهدى عين مليلة – الجزائـــر – (د / ط)، (د / ت).

57. **علم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد:** حمزة عبد الله الميليبـــاري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـــ / 2003 م.

58. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، (د / ط) ، 1379 هـــ

59. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث:** شمس الدين محمد بن عبد الرحمان بن محمد السخاوي،تحقيق الشيخ صلاح محمد محمـــد عويـــضة، دار الكتـــب العلميـــة بيـــروت، (د / ط)، 1417هـــ/1996م.

60. **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق: محمد نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، (د / ط)، 1405 هـــ.

61. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، الطبعة الأولى، 1380 هـــ.

62. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:** جمال الدين القاســـمي، تحقيـــق: محمد بهجة البيطار، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الثانية، 1380 هـــ.

63. **الكامل في التاريخ:** علي بن محمد بن الأثير الشيباني، دار صادر بيروت (د / ط)، (د / ت).

64. **الكامل في ضعفاء الرجال:** عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحي مختـــار غزاوي، دار الفكر بيروت،الطبعة الثالثة 1409 هـــ / 1988 م.

65. **كتاب الثقات:** ابن حبان، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، 1395 هـــ / 1975 م.

66. **الكفاية في علم الرواية:** الخطيب البغدادي، تقديم محمد الحافظ التيجاني، دار كتب الحديث مصر، الطبعة الأولى(د،ت).

67. **الكنى والأسماء:** مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية المديتة المنورة، الطبعة الأولى، 1404 هـــ.

68. **لسان العرب المحيط:** أبو الفضل محمد بن مكرم بـــن منظـــور، دار صـــادر بيروت، (د / ط)، (د / ت).

69. **لسان الميزان:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهنـــد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، 1406 هـــ / 1986 م.

70. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** ابن حبان، تحقيق: محمـــود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب سوريا، الطبعة الأولى، 1396 هـــ.

71. **مجموع الفتاوى:** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: مطـــابع دار العربية بيروت، الطبعة الثانية، 1398 هـــ.

72. **مختصر تاريخ دمشق:** محمد بن مكرم المعروف بابن منظور، تحقيق إبراهيم صالح، دار الفكر بيروت،الطبعة الأولى1408هـــ/1988م.

73. **مسند أحمد:** أحمد بن حنبل الشيباني، دار نـــشر مؤســـسة قرطبـــة مـــصر، (د/ ط)، (د / ت).

74. **مسند البزار:** أبو بكر أحمد بن عمرو بـــن عبـــد الخـــالق البـــزار، تحقيـــق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1409هـــ.

75. **معرفة علوم الحديث:** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تعليق: الـــسيد معظـــم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية:1397هـــ / 1977 م.

76. **مقدمة ابن خلدون:** عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، دار الجيـــل بيـــروت، (د / ط)، (د / ت).

77. **مناهج البحث في الفقه الإسلامب خصائصه وتقائصه:** عبد الوهاب إبـــراهيم أبو سليمان، دار ابن حزم بيروت

78. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:** عبد الرحمن بـــن علـــي بـــن محمـــد بـــن الجوزي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 1358 هـــ.

79.**المنهاج في شرح صحيح مسلم:** أبو زكرياء محي الدين يحـــي بـــن شـــرف النووي، دار الخير للطباعة والنشر بيروت،الطبعة الأولى:1414هـــ/1994م.

80. **منهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريـــة:** ابـــن تيميـــة، مكتبـــة الرياض الحديثية، (د / ط)، 1406 هـــ.

81. **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:** بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان،دار الفكر دمشق، الطبعـــة الثانية، 1406 هـــ.

82. **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد:** أكرم ضياء العمـــري، دار طيبـــة الرياض، الطبعة الثانية، 1405 هـــ / 1985 م.

83. **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها:** الـــدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار الهداية للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر، الطبعـــة الثانيـــة (د / ت).

84. **الموسوعة العربية العالمية:** مجموعة من الدكاترة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية:1419هـ/1999م.

85. **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الأولى، 1405 هـ.

86. **ميزان الاعتدال في تقد الرجال:** الذهبي، تحقيق: علي محمد عوض، و عـادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، (د / ط)، 1978 م.

87. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** جمال الدين أبو المحاسن يوسـف بن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب المصرية، (د / ط)، 1369 هـ.

88. **نزهة النظر شرح نخبة الفكر:** ابن حجر العسقلاني، تعليق: أبو عبد الـرحيم محمد كمال الدين الأدهي،شركة الشهاب الجزائر، (د / ط)، (د / ت).

89. **نظم الدرر في مصطلح علم الأثر:** أحمد فريد، دار الغمـام مالـك البليـدة – الجزائر– الطبعة الأولى، 1417 هـ / 1996 م.

90. **النكت الضراف على تحف الأشراف:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بـن هادي عمير، دار الراية الرياض، الطبعة الرابعة، 1417 هـ.

91. **النكت على كتاب ابن الصلاح:** ابن حجر،تحقيق: الدكتور ربيـع بـن هـادي المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الرابعة:1417هـ.

92. **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** أبو عبد الله محمد الزركشي، تحقيـق: زيـن العابدين بن محمد، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1419 هـ.

93. **هدي الـساري:** ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التـراث العربـي بيـروت، (د / ط)، (د / ت).

94. **وفيات الأعيان وأنباء الزمان:** ابن خلكان،دار صادر بيروت، تحقيق: إحسان عباس، (د / ط)، 1397هـ/1977م.

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	ا
موضوع البحث.	د
إشكلية البحث.	و
أسباب إختيار البحث.	ز
أهداف البحث.	ح
المناهج الموظفة في البحث.	ح
خطة البحث.	ط
الفصل الأول: الإمام مسلم والصناعة الإسنادية.	
المبحث الأول: شخصية الإمام مسلم وحياته.	
المطلب الأول: شخصية الإمام مسلم.	1
- اسمه وكنيته.	2
- نسبه.	2
- موطنه.	3
- مولده.	4

المطلب الثاني: حياة الإمام مسلم العامة.	
1/ الناحية السياسية.	5
2/ الناحية الاجتماعية.	7
أولا: طبقات المجتمع.	7
ثانيا: حياة الترف والبذخ في المجتمع الإسلامي.	8
3/ الناحية العلمية.	8
- نشأته.	9
- أسرته.	10
- مهنته.	11
- شمائله.	11
- وفاته.	13
المطلب الثالث: حياة الإمام مسلم العلمية.	
1/ طلبه للحديث.	14
2/ رحلاته العلمية.	15
3/ شيوخه.	22
4/ تلاميذه.	23
5/ مصنفاته.	23

* **التعريف بالجامع الصحيح المسند.**	24
* **فوائد منهجية متعلقة بصحيح مسلم.**	
- السبب الباعث للإمام مسلم على التصنيف.	25
- المدة المستغرقة في تأليف صحيحه.	26
- مكان التصنيف.	27
- تبويب الصحيح.	27
- عدد الأحاديث الموجودة في الصحيح.	27
- شرط الإمام مسلم في صحيحه.	28
المبحث الثاني: صناعة الإمام مسلم في عرض أسانيده.	30
السند.	31
الإسناد.	32
الإسناد خصيصة الأمة الإسلامية.	36
عناية الإمام مسلم بالإسناد.	40
المطلب الأول: العطف بين الشيوخ.	41
- صور العطف بين الشيوخ.	43
المطلب الثاني: التحويل بين الأسانيد.	44
المطلب الثالث: الجمع بين الطريقتين.	47

- **أمثلة توضيحية.**	47
مقصد الإمام مسلم من هذا العمل الفني.	48
* **رفع التفرد.**	
- **مفهوم التفرد.**	49
- **حكم التفرد.**	49
1/ تفرد من لا يحتمل تفرده وليس له أصل متابع.	50
2/ تفرد من يحتمل تفرده مع عدم المخالفة.	66
* **سبر طرق الحديث.**	71
المطلب الرابع: الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر.	75
المبحث الثالث: التنبيهات العلمية في الإسناد لدى الإمام مسلم.	
المطلب الأول: التمييز بين صيغ الأداء في السند الواحد.	79
- **أمثلة توضيحية.**	81
المطلب الثاني: التمييز بين ألفاظ شيوخه في المتن.	84
- **أمثلة توضيحية.**	84
المطلب الثالث: التنبيه على دقائق الطرق والشواهد.	86
- **أمثلة توضيحية.**	88

الفصل الثاني: مدارك العلة عند الإمام مسلم.	
المبحث الأول: منهج الإمام مسلم في تقسيم الحديث وترتيب الرواة.	
مفهوم المنهج	93
المطلب الأول: مفوم أقسام الحديث.	75
- **دلالة الصحيح.**	96
- **دلالة الحسن.**	99
- **دلالة الضعيف.**	102
المطلب الثاني: مراد الإمام مسلم بأقسام الحديث.	104
المطلب الثالث: مفهوم الطبقات ومقصد الإمام مسلم من ذلك.	109
المبحث الثاني: وسائل الكشف عن العلة عند الإمام مسلم.	
المطلب الأول: مفهوم العلة عند الإمام مسلم.	113
المطلب الثاني: أغراض الإمام مسلم من تكرار الأحاديث.	122
الغرض الأول: معرفة الاختلافات الواقعة في المتون.	123
الغرض الثاني: معرفة الاختلافات الواقعة في الأسانيد.	124
- **أمثلة توضيحية.**	126
المطلب الثالث: طرق الكشف عن العلة عند الإمام مسلم.	129

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية لمنهج الإمام مسلم في ذكره للأخبار المعللة.	134
الحديث الأول: تعليل زيادة علي بن مسهر بصريح العبارة.	135
الحديث الثاني: حديث منقول على الخطأ في الإسناد.	139
الحديث الثالث: إعلال الحديث بالإرسال.	145
الحديث الرابع: حديث منقول على الخطأ في المتن.	150
الحديث الخامس: حديث أزال فيه موطن العلة مع تنبيه دقيق إلى ذلك.	157
الحديث السادس: التنبيه إلى وقوع الخطأ بصريح العبارة.	164
الحديث السابع: معلول بعنعنة المدلس مع التفرد.	170
الخاتمة: تشمل على أهم النتائج.	172
النتائج الخاصة بعمل الإمام مسلم.	173
النتائج العامة.	174
الفهارس العلمية.	
فهرس الآيات القرآنية.	175
فهرس الأحاديث النبوية.	176
فهرس الأعلام.	180
فهرس الأماكن والبلدان.	186

فهرس المصادر والمراجع.	187
فهرس المواضيع.	196